



۸۸

اذا ضاف بك الدنبا فصرف المرفوع
لك فصرفه بن بسون

فوق
سنة لرجل

شربتها مولانا جبار افندي

شربت بعد الحجة الواف

ازدها
ازدها

عنوانه صلاحه

ادوات اللوح
الصفحة
على

سنة ١٢٠٥
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة العاشرة
في دار...

...

وذكر في رسم...

الحمد لله الذي...

ويعلم...

الحمد لله الذي...

الحمد لله الذي...

الحمد لله الذي...

لا يفتقر...

10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20

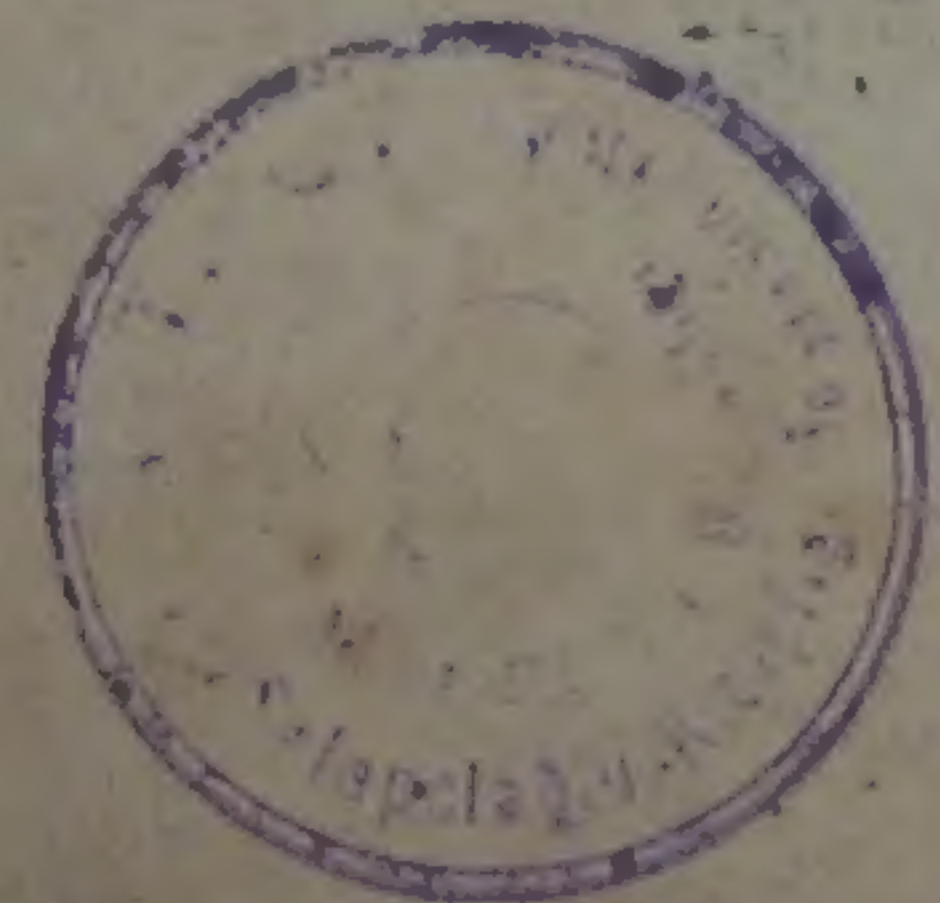
28/2

...

ما...

...

سئل النبي عن الارواح...



الاسم انى لك عمداً باراً ورزقاً داراً وعيشاً قاراً

بسم الله ربى الله حسى توكلت على الله

عنصمت بالله فوضت امرى الى الله

ما شاء الله لا قوة الا بالله

هو حسى المذل

كنية الدنيا بالوفا وكنية الادبى بالوفاء
لا تطلب في القضاء بعد ولا تطلب في الجفا
الادب ارض والعلم نبتها
فاذا لم يكن الاض فليكن لها

قال الشيخ شهاب الدين في شرحه في فوات ما فعله الناس من خلط الحيوات بالمسرات
بطعام العاشوراء فليس له اصل من الكتاب والاجماع والسنة بل هو بدعة

الروافض المبستة فهو مكروه في غير شهر محرم

وفي الشهر المحرم
حرام ما اتفقا
الا محمد شرع

للحديث

ما اوردته من
الى العظم

ملكته نذ الوضوء

يا نذ الوضوء

غيبه العظم

في فضله

الحق

فهرست مختار الفقه

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤																																																																																						

۵۱

من عاشق الاشرف عاشق مشرقاً ومعاشر الالة ال غير مشرق
او ما ترى الجلة المحقر مقبل
بالشعر لا صار جار المحضوف

[illegible]

$$\begin{array}{r} 1 \\ 1 \\ \hline 0 \\ 1 \\ \hline 0 \\ 0 \\ \hline 111 \\ \hline 127 \end{array}$$
$$\frac{21}{12}$$
$$\begin{array}{r} 12 \\ 12 \overline{) 12} \\ \underline{12} \\ 0 \end{array}$$
$$\begin{array}{r} 5 \\ 5 \\ \hline 0 \\ 4 \\ \hline 0 \\ 20 \\ \hline 117 \\ \hline 104 \end{array}$$
$$\begin{array}{r} 55 \\ 55 \\ \hline 0 \\ 29 \\ \hline 2 \\ 550 \\ 111 \\ \hline 404 \end{array}$$

10804

504

44, 000

الحسن بن الحسن النخعي، نفعكم الله
سماواتي على عليكم وسلم من الله

مصنف الكتاب محمد بن أبي الفضر المحمدي عبد الله بن محمد بن الودود بن محمد ولد بالموصل سنة تسع وثمانين
وحدث عن ابن طبرزد وكان فقيهاً عارفاً بالمذهب وبكيفية القضاء بكنوفة ثم غلر ورجع إلى بغداد
ودرس بمشهد الإمام الحسينية رحمه الله واقفي حتى سنة ثمان وثلاثين ومائة وله كتاب المختار
والكتاب الأخير لتعديل المختار يوم السبت تاسع عشر من الحرام احرام نذر عمره المرحوم

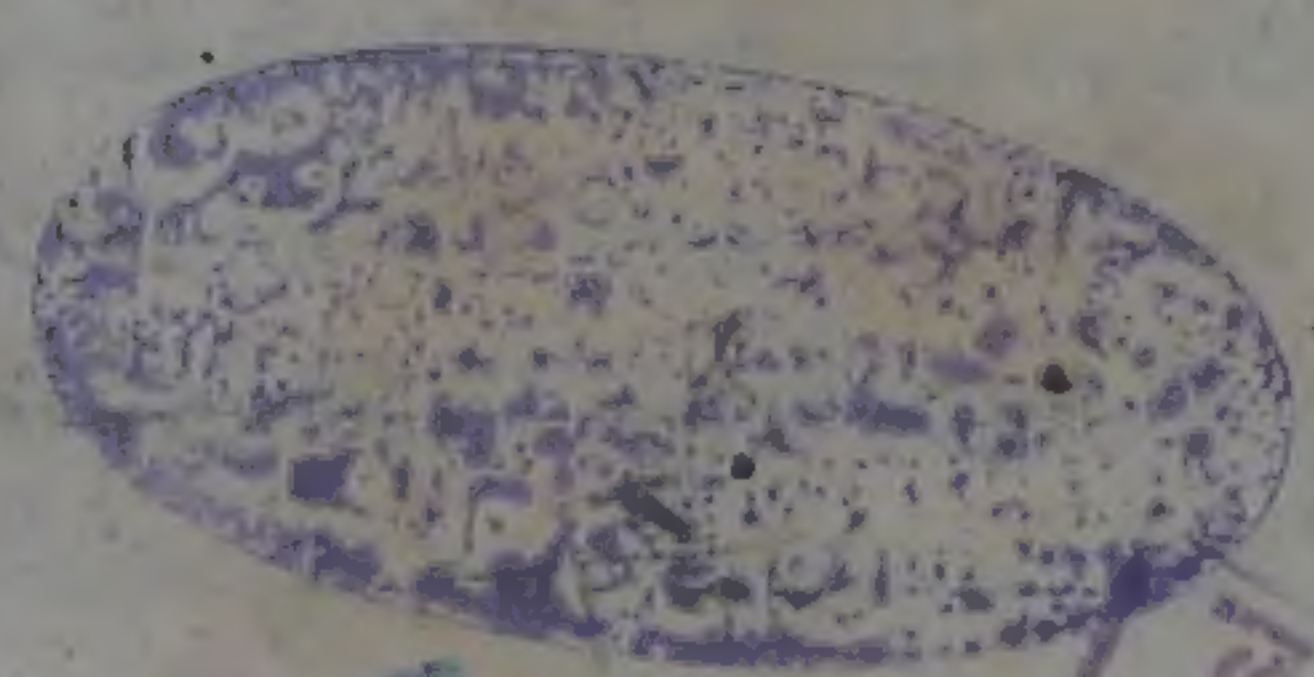
قليل عرونا في دار الدنيا ورجونا في بيت القرب
وكل يوم ملك يادي لدوا الموت وابنو الحراب
فنن برحمن الدنيا وفانك من برحمن الدنيا شراب
من سرابا

لَا تَكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُتَعَدِّينَ
وَمَا كُنْتُمْ بِمُعْذِرِينَ

اول نه بشید بر قراپوزلو طاتار
سنتقی سندن لور سنانا سننار

رجز کلمات و ترکیب و افعال و اشیاء

۱۰۰
 و در کتب یوز و رنگت بر مانی
 مین با شوی بش و ملی و رنگت
 صورت جان آن پیکر
 کبریا عاقل غنی



175

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

من اراد الصلوة وهو محدث فليستوضأ وفرض الوضوء غسل الوضوء
واليد من الرضين ومسح برأسه وغسل الرجلين **وسنته**
تسمية الله تعالى ابتداءً والسواك والتمضمضة والاستنشاق ثلثاً
ومسح جميع رأسه والاذنين بماء واحد وتخليل الخبة والاصابع
وتليث الفضل **ومستحبه** التنية والترتيب والتمائم ومسح لرقبة
وبنقصه كل ما خرج من السبيلين او من غير السبيلين ان كان نجساً
وسال عن رأسه يجره وانقوض الفم لا البعغم وينقصه الدم
والقيح وان لم يمد الفم واذا اختلط الدم بالبراق فان غلبه
اوساؤه نقص والاغناء والجفون والشمع مضطجماً او مشككاً
او مستديماً ينقص والشمع قائماً وراكلاً وساجداً وقامداً ومن الذكر
والمرأة لا ينقص والعمهنة والصلوة تنقص **فصل**
فرض الفضل المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن
وسنته ان يغسل يديه ووجهه ويترجل النجاسة عن يديه ثم يترجل
الصلوة ثم يفيض الماء على جميع بدنه ثلثاً **ويوجبه** غيبة المشقة
وقبل او بعد على الفم والفتحة وانزال المني على وجه الذفر
والشهوة وانقطاع الحيف والنفس ومن استنظف فوجد في ثيابه او بدنه
مياً او مذي او غيبه الفضل وغسل الجمعة والعديد والامرء وعرفة



سنة ولا يجوز للمحدث والجنب والحائض والنفساء من المصنوع ان يغتسل
ولا يجوز للجنب قراءة القرآن ويجوز له الذكر والتسبيح والقرآن ولا
يدخل المسجد الا لضرورة والحائض والنفساء كالجنب **فصل**
ويجوز الطهارة بالماء الطاهر في نفسه المظهر لغيره كالطهور والعيون
والابار وان تغير بطول المكث ويجوز بماء خالطه شيء طاهر صغير
احداً وصاف كاللبن والزعفران والاشنان وماء المد ولا يجوز
بماء غلب عليه غيره فاذا زال عنه طبع الماء كالاشربة والمخل واه الورد
وتعتبر الغلبة بالاجزاء والماء الزاكد اذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز
الوضوء به الا ان يكون عشرة اذرع في عشرة وعمة ما لا تخسر الاضطرار
بالقرق اذا وقعت النجاسة في الماء الجاري ولم يرها اثر جازا للوضوء
منه ولا اثر طعم او لون او ريح وما كان ما في المولد من الحيوان لم يمتنع
في الماء لا يفسد وكذا ما ليس له نفس سائلة كالذباب والبق
وما عداها يغيب الماء القليل والماء المستعمل لا يطهر الا بحدوث
وهو ما ازيل به حدث او استعمل على وجه القرية ويصير مستعملاً
اذا انفصل من الغضو وكل اهابيب دنيغ فقد طهر الاجلد الادخر
لكرامته والخنزير نجاسة عينه وشعره ولبه وعظمها وحافها وقفا
طاهر **فصل** اذا وقعت في البر نجاسة فخرجت ثم ربت
طهرت واذا وقع في ابار القلوات من لبهر والروث والاختلاء لا يجنبها
ما يشرب كثره الا تامل وخرطام والحصفر لا يفسدها واذا مات

كشده

كول

هذا الكتاب من كتب المكتبة...

في شهر...

...

في البئر فانه او عصفور او نحوها نزع منها عشرة دلو الى ثلثين
 دلو او في الحامة والدجاجة ونحوهما فرديين الى ستين وفي الادي والشاء
 والكلب نزع جميع الماء وان انقضى الحيوان او قسح نزع جميع الماء
 ويصبر في كل بئر دلوها واذا لم يكن الخراج جميع الماء نزع منها اثنا عشر
 الى ثمانية **فصل** سور الادنى في الفرس وادنى كل له طاهر
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهاير خمس وسور الهرة والدجاجة الحلا
 وسباع الطير وسواكن البيوت مكرن وسور البغل والحمار مشكوك
 بوضاؤه ويقيم عند عدم الماء **باب التيمم**
 من لم يقدر على استعمال الماء لبعد ميلا او لمرض او برد او خوف
 او سبي او عطش او عدم الماء يتيمم بما كان من اجزاء الارض كالتراب
 والرمل والجص والحل ولا بد فيه من الطهارة والنية ويستحب
 فيه الجنب والمحدث وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يضر بهما كذلك ويمسح بكل كف منهما راعي الاخر
 والاحد مع المرفعين وفي اشتراط الاستيعاب رواه ابن وهب ويحذف
 وقبل طلب الماء ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء لم يعيد وان وجد
 في حال الصلاة نوضا واستقبل ويصل بالتيمم الواحدة كالوضوء
 ويستحب تأخير الصلاة لمن صلى في الماء ويجوز الصلاة على الجادة
 اذا خاف فترها لوضوء وكذلك صلاة العبد ولا يجوز لجمعة ركعتي
 الفوت ولا للفرس اذا خاف فترها الوقت وينفضه نواحر الوضوء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

وعنه الخ
 سورة الخ
 بالتيمم
 فان

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء
 في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

والعدو على الماء واستعماله ولو صلى المسافر بالتيمم ونسي الماء في رجله
 لم يجد فزعل على طهارة قلب الماء طلبه قبل التيمم وبطل الماء فزفقه
 فان منعه يقيم ويستر بماء بمن المشل ولا يجب عليه ان يشترط بالكثر
 ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فلو كان بحاجة غسل يديه الا موضعها
 ولا يقيم **باب المسح على الخفين**
 ويجوز لمن وجب عليه الوضوء لا لفعل ويشترط لبسهما على طهارة
 ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليلة لهما من عقيب الحدث
 بعد التيمم والمسح على ظاهرهما وقصه مقدار ثلثة اصابع
 فراصبع اليد والستة ان يبدأ فراصبع الرجل الى الساق ولا يجوز
 على خفيه خرق كبير بين منيه مقدار ثلثة اصابع فراصبع الرجل الصغير
 ويجمع خروق كل خيف على حدة ويجوز المسح على البرقوق فوق الخف
 وعلى الجوربين اذا كانا ناعجين او مجلدين او مغليين وينفضه
 ما ينفض الوضوء ونزع الخف ومضى المدة فاذا مضت المدة
 نزعها وغسل رجله وخرج القدم الى ساق الخف نزع مسح مسافر
 ثم اقام بعد يوم وليلة نزع وقبل ذلك يتم يوما وليلة مسح مقيم
 ثم سافر قبل يوم وليلة اتم مدة المسافر ولا يجوز المسح على العامة
 والفلسة والبرقع والققازين ويجوز المسح على الجاير وان شدا
 على غير وضوء فانه سقطت عن بطل الوضوء وان اقصته
 وعصب بن يمسح على جميع العصابة مع فوجها ان ضرت حلتها

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

في كل بئر دلوها
 اذا لم يكن الخراج
 جميع الماء

ويُقدَّر بالثلث أو بالسبع قطعاً للرسوسة وكذلك في الاستحباب
 ولا بد من العصر في كل مرة والاستحباب ستة من كل ما يخرج من السبلين
 الأربع ويجوز بالحج وما يقوم مقامه حتى يقبض الفضل
 أفضل فإذا تعدت الحاجة المخرج لم يخرج إلا الفضل ولا يستحب
 بمسحه ولا بطعام ولا برؤيته ولا بغيره وكبره استقبال القبلة
 في الصلاة **كتاب الصلاة** وقت الفجر
 إذا طلع الفجر إذا لم يزل طلع الشمس ووقت الظهر إذا زالت
 الشمس إلى أن يطلع ظل كل شيء مثله سوى الزوال فيدخل وقت العصر
 حتى تغيب الشمس ووقت المغرب حتى تغيب الشمس لا يفيض فيه حل
 وقت العشاء والوتر حتى يطلع الفجر ويقدم العشاء على الوتر ويجب
 الاستعداد بالفجر والأبواب بالظهر في الصيف وتقدمها في الشتاء
 وتأخير العصر ما لم تغيب الشمس ويجعل المغرب وتأخير العشاء
 الثالث أفضل ويستحب في الوتر آخر الليل فإنه يثق بالانتباه
 أو تراوله ويستحب تأخير الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر يوم الغنم
فصل لا يجوز الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة
 عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها إلا عصر يومه عند الغروب
 ولا ينقل بعد الفجر حتى يطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب
 ولا ينقل بعد طلوع الفجر بأكثر من ستة الفجر ولا قبل المغرب ولا إذا
 خرج الإمام يوم الجمعة ولا قبل صلاة العيد ولا يجمع بين صلاتين

هذا إذا كان في مكة أو المدينة
 وإذا كان في غيرها فليس عليه
 صلاة الفجر في كل يوم
 صلاة الظهر في كل يوم
 صلاة العصر في كل يوم
 صلاة المغرب في كل يوم
 صلاة العشاء في كل يوم
 صلاة الوتر في كل يوم
 صلاة الجنازة في كل يوم
 صلاة التلاوة في كل يوم

هذا إذا كان في مكة أو المدينة
 وإذا كان في غيرها فليس عليه
 صلاة الفجر في كل يوم
 صلاة الظهر في كل يوم
 صلاة العصر في كل يوم
 صلاة المغرب في كل يوم
 صلاة العشاء في كل يوم
 صلاة الوتر في كل يوم
 صلاة الجنازة في كل يوم
 صلاة التلاوة في كل يوم

في وقت واحد وحضر ولا سفر إلا بغيره والمدة لينة
باب الأذان وصفته معروفة ولا ترجع فيه
 والأقامة مثله وهما سنة للصلاة الخمس والجمعة ويؤدى في الأذان
 بعد المذبح الصلاة خير من النوم مرتين وفي الأقامة قد قامت الصلاة
 مرتين ويؤتى الأذان ويجدد الأقامة ويستقبل بها القبلة
 ويجعل أصبعيه في أذنيه ويحول وجهه يمينا وشمالا بالصلاة
 والمذبح ويجلس بين الأذان الآتي المغرب وكبره التلحين في الأذان
 وإذا قرأ حتى على الصلاة قام لا مامر ولا جامة وإذا قرأ قد قامت الصلاة
 كبر وانكاه الإمام غائبا أو هو المؤذن حتى يقوموا حتى يحضر
 ويؤذن للفاية ويقيم ولا يؤذن للصلاة قبل وقتها ولا يستكمل
 في الأذان والأقامة ويؤذن ويقيم على طهارة وكبره إذا نحب
 وأقامه المحدث **باب ما يفعل قبل الصلاة**
 وهي ستة فإيض طهارة البدن من النجاستين وطهارة الثوب
 وطهارة المكان وسد العيون واستقبال القبلة والنية
 وعودة الرجل ما تحت سترته تحت ذكبه وكذلك الأمة وظهرها
 وبطنها عورة وجميع بدن الحرة عورة الأوجهها وكفها
 وفي قدمها وابتان ومكان بكته وضه أصابة عين الكعبة فم كان
 نائبا عنها فإصابة يدها ومكان خائفها يصل إلى أي جهة قدر
 فإن أشبهت عليه القبلة وليس له غيباله اجتهد وصلى

هذا إذا كان في مكة أو المدينة
 وإذا كان في غيرها فليس عليه
 صلاة الفجر في كل يوم
 صلاة الظهر في كل يوم
 صلاة العصر في كل يوم
 صلاة المغرب في كل يوم
 صلاة العشاء في كل يوم
 صلاة الوتر في كل يوم
 صلاة الجنازة في كل يوم
 صلاة التلاوة في كل يوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و ان دنی دنیا فتنه کثیر است و هر که در آن غرق شود از راه حق دور می ماند

ولا یزول ولا یتبدل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و نه و بگویند: ای اوستا و اوستا
و نه و بگویند: ای اوستا و اوستا
و نه و بگویند: ای اوستا و اوستا

فرضیه: فرضیه‌ای که در آن یک متغیر مستقل (مثلاً، آموزش) بر یک متغیر وابسته (مثلاً، نمره امتحان) تأثیر دارد.

۱۵۲

تاریخ تہذیب و تمدن ایران

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

مسو: الحجاب انما يقيد به عفت المرأة
و الحشمة و الطهارة

سنة ١٢٠٠

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِنَا بِلِقَاءِ رَبِّكَ كُلَّ يَوْمٍ وَنَحْنُ لَا نَسْمَعُ لَكَ شَيْئًا ۚ فَوَضِعْنَا لَكَ آيَاتِكُمْ وَلَئِنْ أَنتَ إِلَّا خَشْيَةُ اللَّهِ فَتَرْجُو أَنْ يُؤْتِيَكَ بِهَا تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُبَدِّلُ لِلْعَالَمِينَ الْآخِرَةَ ۖ لَوْلَا دُونَ الْقُرْآنِ هَادِي إِلَى الصِّرَاطِ وَلَئِنَّكَ إِذَا جِئْتَ بِغُفْلَةٍ فَلَوْلَا حُبُّ رَبِّكَ الْأَبْدِيِّ الَّذِي فِيهِ كُنْتَ مُتَبِمًا وَقَدْ نَبِّأَتْ رُسُلُنا مِنْ قَبْلِكَ بِمِثْلِ إِلْفِكَ

و من طرف الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين
للمتقاضي ان الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين
الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين
الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين
الغرض من هذا الكتاب هو ان يبين

طوبى لمن لم ينجس ثيابه ولا يهرج ولا يفسد
ولا يهين ولا يفتخر ولا يفتن ولا يفتن

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وكبره اماماً بعيداً والاعرابي والاعشى والفاسق وولد الزنا والمبتدع
 ولا يجوز امامة النساء والصبيان للرجال وقصر صلى بواحد قامه
 عن يمينه فان صلى باثنين او اكثر تقدم عليهم ويصلي الرجل
 ثم الصبيان ثم النساء ثم النساء ولا تدخل المرأة في صلوة الرجل
 الا ان ينويها واداء قامت الى جنب رجل في صلوة مشتركة فسد
 صلوة وجهه للنساء حصود الجماعة وان يصليين جماعة
 فان فعلن تقف امامهم وسطحهن ولا يقدرن على الظاهر بمصاحب
 ولا القادري بالاحق ولا المكشي بالفران ولا مري ركع وسجد بالموت
 ولا مفروض المستغل ولا مريصل فرضاً اخر ويجوز اقداء المكشي
 بالمستقيم والفاسل بالماسح والقادر بالقادر والمستغل بالمفترض
 ومن علم ان امامه على غير طهارة اعاد ويجوز ان يفيض على امامه
 وان وقع على غيره فسد صلوة وترخصه عن القراءة اصله
 فقدم غيره جاز وان قمت امامه في الفريضة **فصل**
 كبره للصلاة ان يقبض او يفرقع ما بعده ويخضر او يبيض
 شراً ويشد لثوبه ويكف ثوبه او يغني او يلتفت
 او يتربع بغير عزير او يقبل الحصى الاكثرون او يركب الدلاء
 لبساً او براسه او يمشي او يتشاوب او يفيض عينيته
 او يعد تشبيحاً ولا ياب ولا يابس قبل الحية والكعب
 في الصلوة وان كل او شرب او كحل او قرأ من نصف فسد صلوة

من صلى في غير طهارة
 او في غير وقت
 او في غير مكان
 او في غير جماعة
 او في غير حال
 او في غير حال
 او في غير حال

من صلى في غير طهارة
 او في غير وقت
 او في غير مكان
 او في غير جماعة
 او في غير حال
 او في غير حال
 او في غير حال

وذلك اذا ان اوافق او يكى بصوت الا ان يكون من ذكر الجنة
 او النار وان سبقة الحدث توفنا ونجى والاستيناف افضل
 وان كان اماماً مستخلفاً وانجن او نام فاحتم او اغشى عليه
 استقبل وان سبقة الحدث بعد الشهادتين توفنا وسلم وان
 تعذر الحدث تمت صلوة **فصل** ويقضى الغاية اذا ذكرها
 كقامت سفر او حضراً ويقدر على الوقتية الا ان يخاف
 فونها ويرتب الفوات والقضاء ويقطع الترتيب بالنسيان
 وخوف فربا الوقتية وان تزيد على خمس واداسقط لا يعود
 وانما يقضى المبلات الخمس والوتر وسنة الفجر اذا قامت معها
 والادب قبل التضرع يقضيها بعد **باب النوافل**
 قال النبي صلى الله عليه وسلم من ثابر على اثني عشرة ركعة في يوم وليلة
 بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة ركعتين قبل الفجر واربعاً قبل الظهر
 وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعدها العشاء
 ويسحب ان يقطع قبل العصر اربعاً وبعد المغرب ستاً
 وقبل العشاء اربعاً وبعدها اربعاً ويصلي قبل الجمعة اربعاً
 وبعدها اربعاً ويلزم المنطوق بالشروع مضياً وقضاً وان افترقه
 قائماً لم يقدر بغيره من جاز وكبره وصلوة الليل ركعتان بسليمة واحدة
 او اربع اوسئ او ثمان ولا يزيد على ذلك وقيل انها ركعتان
 او اربع بسليمة واحدة والافضل فيها ربيع وطول القيام

من صلى في غير طهارة
 او في غير وقت
 او في غير مكان
 او في غير جماعة
 او في غير حال
 او في غير حال
 او في غير حال

من صلى في غير طهارة
 او في غير وقت
 او في غير مكان
 او في غير جماعة
 او في غير حال
 او في غير حال
 او في غير حال

من صلى في غير طهارة
 او في غير وقت
 او في غير مكان
 او في غير جماعة
 او في غير حال
 او في غير حال
 او في غير حال

افضل من كثرة السجود والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل
فصل التراويح سنة مؤكدة فينبغي ان يتبعها
 في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات
 كل ركعة اربع ركعات بمسليهم يجلس بين كل ركعة مقدار
 ركعة واحدة وكذلك بعد الخامسة ثم يوتر بهم ولا يصلي التو
 بجعة الا في رمضان وكذا قاعا مع لفدن على القيام والسنة
 ختم القرآن في التراويح مرة واحدة والافضل في السن المنزل
 ان التراويح **فصل** صلوة كوف الشمس كفاً للهيبه التا
 ويصلي بهم امام الجمعة بالجمعة والخطبة فان لم يكن صلى الله
 فرادى ركعتين او اربعاً ويدعون بعد ما تحيى تحيى الشمس
 وقصوف القمر يصلي كل ومن وكذا في ظلمة والربيع وقوف
فصل الاستغفار والاستغفار لكن فيها الدعاء
 والاستغفار وان يصلي فرادى خمسين ويخرجون ثلثة ايام
 ولا يخرج معهم اهل الذمة **باب سجود السهو**
 وسجد له بعد السلام سجدين ثم يشهد ويسلم ويجب اذا زاد
 وقلوبه فلا من جنسها او حرام امامها يخاف به او يحس
 ولا يلزم لزوم الذكر الا القراءة والشهدين والقنوت
 وتكبير العبدن واذا كثر في الركوع وفي القعود سجد السهو
 وان تشهد في القيام وفي الركوع وسجد لا يسجد وان سجد

مراد ان يركع سجدة واحدة واما سجد الامام فيسجد سجدة واحدة
 فلا وان سجدوا لا يسجدان والمسبوق بسجد مع امام ثم يقضي
 ومن سجد في القعود الاول ثم نذر وهو في القعود اقرب عاد
 وان كان في القيام اقرب لم يسجد ويسجد السهو وان سجد في القعود
 فقام عاد ما لم يسجد فان سجد ضم اليها ركعة سادسة وصارت نفلاً
 وان تعد مقدار الشاهد ثم قام عاد وسلم وان سجد في الخامسة
 ثم فرضه فضم اليها ركعة سادسة والركعتان نافلة ويسجد السهو
 ومن شك فلم يذكر كم صلى وهو اول ما عرض له استقبال فان كان
 يعرض له كثيراً بنى على غالب ظنه فان لم يكن له ظن بنى على الأقل
باب سجود التلاوة وهو واجب على التالى
 والمتابع في الاعراف والرهى والنمل ونحوه من قبل ومرتبة الاولى
 في الحج والفرقان والنمل والتمثيل وحسب السجدة
 والجمعة والانشقاق والعلق وشرايطها كشرائط الصلوة ويقضي
 فان تلاها الامام سجد بها والمأموم وان تلاها المأموم لم يسجد
 وان سمعها من ليس في الصلوة سجد بها وان سمعها المصل من
 ليس معه في الصلوة سجد بها بعد الصلوة ومن تلاها في الصلوة
 فلم يسجد بها فيها سقطت ومن كرر آية سجدة في مكان واحد
 تكفيه سجدة واحدة واذا اراد السجود كبر وسجد ثم كبر ورفع
 رأسه **باب صلوة الايض** اذا عجز عن القيام

ان سجد في القعود
 وان سجد في القيام
 وان سجد في الركوع
 وان سجد في القنوت

ان سجد في القعود
 وان سجد في القيام
 وان سجد في الركوع
 وان سجد في القنوت

صلا فاعدا برك وسجد أو مرميا أن يحجز عنها وأن دفع إلى
 شيئا يسجد عليه أن يخضد رأسه جاز والأفلا وأن يحجز عن المعقود
 أو مستلقيا أو على جنبه وأن يحجز عن الركوع والسجود وقد
 على القيام أو قاعا فإن يحجز عن الإمام أو الصلوة ولا يرمي
 بعينه ولا بقلبه ولا بما حبه ولو صلى بعض صلوة فأنما ثم يحجز
 فهو كالحجز قبل الشروع ولو شرع فاعدا ثم قدر على القيام يحجز
 ولو شرع مرميا ثم قدر على الركوع والسجود استقبل ومن اعطى
 أو جن خمس صلوات قضاها ولا يقضى أكثر من ذلك
 ومن خاف زيادة مرضه بقيامه صلى قاعدا
باب صلوة المسافر وفرضه في كل رباعية كفا
 وتصير مسافرا إذا فارق بيوت المصرا قاصدا مسيرة ثلاثة أيام
 وليلها سبيل ليل ومشى الأقدام ويقصر في الليل ما يليق به
 وفي الحر عند الارتفاع ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل مصرا
 أو ينوي إقامة خمسة عشر يوما في مصرا وفي غيره وأن نوى
 قل من ذلك فهو مسافر وأن طال مقامه ومن لمزم طاعة غيره
 كالعسكر والعبد يصير مسافرا بسفره مقيما بأقامته والمسافر
 يصير مقيما بالنية ألا العسكر إذا دخل دار الحرب وأقام
 موضعاً ونية الإقامة من أجل النجاسة صحيحة وإذا نوى أن
 يقيم بموضعين لا يضيح لأن يبيت بأحدهما والمعتبر في تغيير الموضع

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

فصلا وإنما أخر الوقت ولا يجوز اقضاء المسافر بالمقيم خارج الركوع
 فإن أفتى في الوقت أتم الصلوة وإن أمه يسلم على ركعتين
 وأتم المقيم والعائى والطبع في الرخص سواء
باب الجمعة ولا تجب إلا على الأحرار
 الأصحاء المقيمين بالأمصار ولا تقام إلا في المصرا ومصلاه
 وهو الواجب عليه في كل مساجد لم يشهد ولا بد فيه
 من السلطان أو نائبه ووقتها وقت الظهر ولا يجوز إلا بالخطبة
 يحض الإمام قبل الصلوة خطبتين يفصل بينهما بقعدة
 وأن أقصر على ذكر الله تعالى جاز والاول أن يحطبا لما طامرا
 ولا بد من الجماعة وأقلهم ثلاثة سوى الإمام ومن لم يجب عليه الجمعة
 إذا صلاها أجزأته عن الظهر وأن أتم فيها جاز ومضى الظهر
 يوم الجمعة بغير عذر جاز وكبره فإن شاء أن يصلي الجمعة
 بطل ظهره بالسنة وكبره لا يحجب الأعداء أن يصلي الظهر
 يوم الجمعة جماعة في المصرا وإذا خرج الإمام يوم الجمعة استقبله
 واستمعوا وانصتوا فإذا أذن الأذان الأول توجهوا إلى الجمعة
 وإذا سمع الإمام المنبر جلس وإذا نوى التؤدة بين يديه الأذان
 الثاني وإذا لم يخطب أقاموا **باب صلوة العيد**
 وجب على من تجب عليه الجمعة وشرائطها أكثر بطلانها
 لا الخطبة ويستحب يوم الفطر لأنسان أن يغتسل ويستأ

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

إذا نوى الإقامة في دار الحرب
 ولو نوى الإقامة في دار الحرب

وَيُكَبِّرُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَيَأْكُلُ شَيْئًا لَهَا
 ثُمَّ يُتَوَخَّجُ إِلَى الْمَصَلِّ وَوَقْتُ الصَّلَاةِ مِنْ زَوَالِ شَمْسِ زَوَالِهَا
 وَيَصَلِّي لِأَمَامِ النَّاسِ كَقِيَمَتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ أَحَدُهُمَا ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ
 ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً ثُمَّ يَكْبِرُ وَبِرُكْعَةٍ وَبِدَا فِي الثَّانِيَةِ
 بِالْفَرَاةِ ثُمَّ يَكْبِرُ ثَلَاثًا وَغَيْرَ التَّوَكُّعِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَالِ
 وَيُخْطِبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خَطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ
 وَأَنْ لَا يُخْطِبَ إِلَّا وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فَانْهَدِ بِرُؤْيِ الْحَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ
 صَلَواتُهُ مِنَ الْعَدَةِ وَلَا يَصَلُّوا بَعْدَهُ وَسَيَحْتَبِ يَوْمَ لَا يَخِي
 مَا يَحْتَبِ يَوْمَ الْفِطْرِ لَا أَنْ يُؤْخَرَ الْأَكْلَ عَنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ وَيَكْبَرُ
 فِي طَرِيقِ الْمَصَلِّ حَرًّا وَيَصَلِّي بِهَا كَصَلَاةِ الْفِطْرِ ثُمَّ يُخْطِبُ
 يُعَلِّمُ النَّاسَ الْأَخْيَةَ وَكَبِيرَ الشَّرِيقِ فَإِنْ أَبْصَلُوا أَوْ لَيْسَ
 صَلَواتُهُ مِنَ الْعَدَةِ وَبَعْدَهُ وَالْعَزْدُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ وَكَبِيرَ الشَّرِيقِ
 اللَّهُ كَبِيرُ اللَّهِ كَبِيرُ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاقْعُ كَبِيرُ اللَّهِ كَبِيرُ اللَّهِ الْحَمْدُ
 وَجِبَتْ صَلَواتُهُ مِنَ الْفَرَضَاتِ فِي جَمَاعَةِ الرِّجَالِ الْعَمِلِينَ بِالْأَمْصَارِ
 عَقِيبَ صَلَواتِهِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ الْعَقِيبَ صَلَواتُهُ الْعَصْرِ أَوَّلَ يَوْمٍ الْفَجْرِ
بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ
 وَتُجْزَى تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

وَيَذْهَبُونَ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَيَأْتِي الْأَوَّلُ فَيَتَوَضَّعُونَ صَلَواتِهِمْ بِغَيْرِ قَرَاءَةٍ
 وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ فَإِذَا أَتَى الْآخِرُ فَيَتَوَضَّعُونَ صَلَواتِهِمْ بِرَكَعَةٍ وَيُسَلِّمُونَ
 وَهِيَ الْمَرْبُ يَصَلِّي بِالْأَوَّلِ رَكَعَتَيْنِ وَالثَّانِيَةَ رَكَعَةً وَمَنْ قَالُوا
 قَدَرْتُ صَلَواتَهُ وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلَّوْا رَكَعًا وَاحِدًا نَائِمُونَ
 إِلَى تَجَمُّعِهِ قَدَرُوا وَلَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ مَا شَاءَ وَخَوْفُ النَّسَبِ كَالْعَدَةِ
بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكِبَرِ وَتُجْزَى فَرْضُ الصَّلَاةِ
 وَتُفْلِحُ فِي الْكِبَرِ وَفَوْقَهَا فَإِنْ قَامَ لِأَمَامِ الْكِبَرِ وَخَلَّوْا الْقَدْرَ
 حَوْلَهَا جَازَ وَإِنْ كَانُوا مَعْدِي حَازَ الْأَمْرُ جَعَلَ طَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ الْأَمَامِ
 وَإِذَا صَلَّى الْأَمَامُ فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَخْلُقْ النَّاسَ حَوْلَ الْكِبَرِ
 وَصَلَّوْا بِصَلَاةِهِ فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكِبَرِ مِنْهُ جَازَتْ صَلَاةُ
 أَنْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ **بَابُ الْجَنَائِزِ**
 وَمَنْ أَحْتَضِرَ وَجْهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ وَلَقِيَ شَهَادَتَيْنِ
 فَأَذَانًا ثُمَّ دَوَّاهِيَةً وَتَمَضُّوا عَيْنِيَّةً وَسَيَحْتَبِ تَحِيْلَةً
 وَيَحْبِثُ غَسْلَهُ وَجُوبَ نَهَائِيَةٍ وَيَجْزَى الْغَسْلُ وَيُوضَعُ عَلَى خَدِّ
 يَحْمَرُّ وَثَرًا وَيُسْرَعُونَ وَيَتَوَضَّعُونَ لِلصَّلَاةِ إِلَّا الْمَضْمُونَةَ
 وَلَا اسْتِسْنَاءَ وَيَقْلِي الْمَاءُ بِالسِّدَرِ أَوْ بِالْحَرَضَانِ وَجَدَ وَيُغْسَلُ
 رَأْسُهُ وَجَنْبَاهُ بِالْمُخْطَمِ مِنْ غَيْرِ شَرِيحٍ وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرَةٍ وَظَفَرٍ
 وَلَا يَخْتَنُ وَيَتَجَمَّعُ عَلَى شِقِّ الْأَيْمَنِ وَيُغْسَلُ حَتَّى يُعْلَمَ وَصُولُ الْمَاءِ
 نَحْتَهُ ثُمَّ يَتَجَمَّعُ عَلَى شِقِّ الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ كَذَلِكَ ثُمَّ يُجْلِسُ وَيُسَبِّحُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بَابُ صَلَواتِهِ الْخَوْفِ
 وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ لِأَمَامِ النَّاسِ
 طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَأْتِي الْعَدَّةَ
 وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ يَصَلِّي بِهِنَّ رَكَعَةً
 إِنْ كَانَ سَاقِيًا وَرَكَعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مَقِيمًا
 وَتُضَيَّ إِلَى وَجْهِ الْعَدَةِ وَتُجْزَى
 تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيَصَلِّي بِهِنَّ بِأَوَّلِ صَلَواتِهِ
 وَيُسَلِّمُ وَجْهَهُ

بطنه فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ثم ينشفه بمحرقه
ويجعل المحرق على داسه وخيته والكافور على سايده ثم يكفنه
في ثلثة اوثاب ابيض مجتمرة قميص وازار ولفافة وهذا
اكثر لسنة ويقتصر على اربعة وهو من انكب الى القدم ويوضع
عليه ازار وهو من القرن الى القدم ويعطف عليه من قبل اليسار
ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وهو من القرن الى القدم
فان اقتصر على ازار ولفافة جاز ولا يقتصر على واحد الا عند الضرر
ويغسل الكفن اثنان انسان ولا يكفن الا فيما يجوز له
لبه وكفن المرأة كذلك ويزاد خاد وخرقة تربط فوق ثديها
فان اقتصر على ثوبين وخمار جاز ويجعل شعرها صغير بين
على صدرها فوق القميص تحت اللفافة **فصل**
الصلوة عليه فضر كاية وآلة النصارى بالامامة فيها السلطان
ثم افاضت ثم ما طرحت ثم الاولياء الاقرب فالاقرب الا الايب
فانه يقدم على الابن ولولا ان يصلي ان يصلي غير سلطان او لفا
فان يصلي الولد فليس يغيب ان يصلي بعد آية فمن غير صلوة
صلى على قبر ما لم يلب على ضيق نفسه ويقوم امام جنازة
انصدد من قبل المرأة والصلوة ربيع كبريت ولا يرفع يديه
فيها بحمد الله تعالى بعد الاول ويصلي على نبيه بعد الثانية
ويذكر نفسه ولت والؤمنين بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة

وإذا كان في القبر من غير ما ذكره من الثياب والصلوات
فإن كان في القبر من غير ما ذكره من الثياب والصلوات
فإن كان في القبر من غير ما ذكره من الثياب والصلوات
فإن كان في القبر من غير ما ذكره من الثياب والصلوات

ويقول في القبر بعد الثالثة اللهم اجعله لنا قرطاً ودرهماً
واجعله اجراً واجعله لنا شفاعة ومشفعاً يشفع لنا يوم القيمة
ولا قراءة فيها ولا تشهد ومن استهل وموان يسبح له صوت
سبحي وغسل وصلى عليه والآذنج في خرقة ولم يصل عليه
واذا حملوه على سرير اخذوا بقوائمه الاربعة واسرعوا به بدون الحث
وإذا وصلوا على قبره كره لهم ان يقعدوا قبل ان يوضع على الارض
والشيء خلف الجنازة اولي ويجفف القبر ويحذر ويدخل الميت
من جهة القبلة ويقول واضيعه بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله
ويوجهه الى القبلة ويحيى قبر المرأة ويسوي اللبن على التحد
ثم يمال التراب عليه ويسكن القبر ويكره بناؤه بالحجر والآخر
والشجب ولا يدفن اثنان في قبر واحد الا للضرورة ويكره
وطي القبر والنوم عليه والصلوة عنده وآدات المسلم قريب
كاوغسله غسل الثوب الجسر وكيفية ثوب ويلقيه في حفرة
والآذنج في اهل دينه **باب الشهيد**
وهو من قتل المشرك او وجد في المعركة جريحاً او قتل المسلم
خلماً ولم ينج فيه مال فانه لا يغسل ان كان عاقلاً بالغاً طاهراً
ويصلى عليه ويكفن في ثياب وينقصر ويزاد مائة كفن السنة
ويترج عنه الفرو والخشوش والخف والسلاج فان كان كلاً
وشرب او تدوى او وصى بامور الدنيا او باع او اشتري

وإذا كان في القبر من غير ما ذكره من الثياب والصلوات

أو صلب أو حبل من المعركة جثا أو فؤة خيمة أو عائل كثير
 ومويعيل غسيل والمقول حذا أو قصاصا يغسل ويصل عليه
 والبغاة وقطاع الطريق لا يصل عليهم **كتاب الزكاة**
 ولا يجب لأهل الحرب الإسلام إلا على العاقل إذا كان نصبا باخا على الدين
 فاضلا من الخواص الأصلية ملكا تاما فطر في الحول ولا يجوز إذا
 الأبنية مقارنة لغيره لأوجب والآداء ومن تصدق بجميع ماله
 سقطت وأذا ينفقها ولا زكاة في مال الضماد ويجب للمستأ
 الجاني ويركبه مع الأصل وتجب في النصاب وذلك العفو وتسقط
 بهلاك النصاب بل الحول وأزاد بعينه سقطت حصته
 وجوز فيها دفع القيمة وإنما تصدق وسطا مال ومن ملك
 نصبا فجعل الزكاة قبل الحول سنة أو أكثر ونصب جاز
باب زكاة السواير السائمة التي تكفو بالرعي
 وكثير الحول والآبل يتناول البخت والغراب والبقر يتناول الجوار
 بعناؤه نعم نصبا ونقر **فصل** ليس في أقل من خمس
 من الأبل زكاة وفي الخمسة وفي العشرة ثمان وفي خمسة عشر
 شيئا وفي عشرين أربع شيئا وفي خمس وعشرين بنت مخاض
 وهي التي تلقت في السنة الثانية وفي ثلثين بنت لبون
 وهي التي تلقت في السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقة
 وهي التي تلقت في الرابعة وفي مائة وستين جزعة وهي التي

في الخامسة وقتت وسبعين بنت لبون وفي مائة وستين
 حقان إلى مائة وعشرين ثم في الخمسة عشرة كالأول إلى مائة وخمسين
 وأربعين ففيها حقان وبنت مخاض إلى مائة وخمسين ففيها
 ثلث حقا وفي الخمسة عشرة كالأول إلى مائة وخمسين وسبعين
 ففيها ثلث حقا وبنت مخاض وفي مائة وستين ثمانون ثلث حقا
 وبنت لبون وفي مائة وستين وتسعين أربع حقا إلى مائتين ثم
 تستأنف بذلك استوفت بعد المائة والخمسين **فصل**
 ليس في أقل من ثلثين من البقر شيئا وفي ثلثين تبع أو تبعة
 وهي التي تلقت في الثانية وفي الأربعين مسنة أو مسنة
 وهي التي تلقت في الثالثة وما زاد فبحسب الأربعين ففيها تبعا
 أو تبعا وفي سبعين مسنة وتبع وفي مائتين مسنتان
 وعلى هذا ينقل الفرض في كل عشرة من تبع في مسنة
فصل ليس في أقل من أربعين شاة وفي أربعين شاة إلى مائة
 واحدة وعشرين ففيها شاة إلى مائتين واحدة ففيها ثلث شيئا
 في أربع مائة ففيها أربع شيئا ثم في كل مائة شاة ودفي ما
 يتعلق به زكاة ويؤخذ في صدقة شتي وهو ماتت له سنة
فصل من كان له خيل سائمة ذكود وإناث
 أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وأن شاء قوماً وأعطي
 من كل مائة درهم خمسة دراهم ولا زكاة في البغال ولا الحمير

في الخامسة وقتت وسبعين بنت لبون وفي مائة وستين
 حقان إلى مائة وعشرين ثم في الخمسة عشرة كالأول إلى مائة وخمسين
 وأربعين ففيها حقان وبنت مخاض إلى مائة وخمسين ففيها
 ثلث حقا وفي الخمسة عشرة كالأول إلى مائة وخمسين وسبعين
 ففيها ثلث حقا وبنت مخاض وفي مائة وستين ثمانون ثلث حقا
 وبنت لبون وفي مائة وستين وتسعين أربع حقا إلى مائتين ثم
 تستأنف بذلك استوفت بعد المائة والخمسين **فصل**
 ليس في أقل من ثلثين من البقر شيئا وفي ثلثين تبع أو تبعة
 وهي التي تلقت في الثانية وفي الأربعين مسنة أو مسنة
 وهي التي تلقت في الثالثة وما زاد فبحسب الأربعين ففيها تبعا
 أو تبعا وفي سبعين مسنة وتبع وفي مائتين مسنتان
 وعلى هذا ينقل الفرض في كل عشرة من تبع في مسنة
فصل ليس في أقل من أربعين شاة وفي أربعين شاة إلى مائة
 واحدة وعشرين ففيها شاة إلى مائتين واحدة ففيها ثلث شيئا
 في أربع مائة ففيها أربع شيئا ثم في كل مائة شاة ودفي ما
 يتعلق به زكاة ويؤخذ في صدقة شتي وهو ماتت له سنة
فصل من كان له خيل سائمة ذكود وإناث
 أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وأن شاء قوماً وأعطي
 من كل مائة درهم خمسة دراهم ولا زكاة في البغال ولا الحمير

في ثلثين ثلث تبعة من الأبل تبعة

ولا في العوامل والعلوق والآف الفضلان والحداد
والجامل الآن يكون معها ولا في السائمة المشتركة الآن
بلغ نصيب كل شريك نصيباً ومن وجب عليه مسن فلم يوجد عند
أخذ منه أعلى منه ورد الفضل أو أدنى منه وأخذ الفضل
باب زكاة الذهب والفضة ويجب في
مضروبا ونبرهما وحليهما ونيتهم ما نوى التجارة ولم يخر
إذا كان نصيباً ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة ونصاب الذهب
عشرون مثقالاً وفيه نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل
قيراطان ونصاب فضة مائة درهم وفيها خمسة دراهم
ثم في كل ربعين درهما درهم ويعتبر فيهما الغلبة
فإن كانت الفضة في غرض وإن كانت الفضة في فضة
وكذلك الذهب والفضة في الدرهم كل عشرة وزن سبعة مثاقيل
ولا زكاة في لغرض إلا أن يكون للتجارة وتبلغ قيمتها نصيباً
من أحدهما ويضم قيمتها إليها باب زكاة الزروع
والثمار ما سقته السماء أو سقيها فيه العشر قبل أكثر
الأنصب لغرض والحطب والحشيش وما سقى بالدولاب
والندابة فيه نصف عشر ولا شيء في التبن والشعير
ولا تحب مؤنثه ويخرج عليه وفي كل عشر قبل أكثر
إذا أخذ من أرض العشر وأرض عشرة ذواتها

فيما يستخرج من البحر ولا فيها يوجد في الجبال

صارت خراجية وتراجية لأن نصيب عشرة أصلاً ولا شيء
فيما يستخرج من البحر ولا فيها يوجد في الجبال **باب العاشر**
ومن نصيبه الإمام لياخذ الصدقات من التجار من المسلم
ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الخوي العشر ومن
أنكر ما حول أو الفراغ من الدين أو قال أدب إلى عاشر آخر
أو إلى الفقراء في المصر وحلف صدق وكذلك في السواحل
التي دفعه إلى الفقراء والمسلم والذي فيه سواها والخوي
لا يصدق إلا في أمتان الأولاد ويصرف فيهم المزدون الخنزير
باب المعدن مسلم أو ذنبي وجد معدن
أو فضة أو حديد أو نحاس أو رصاص في أرض مشيرة أو خارج
فحمه في الباقي له وإن وجب في داره فلا شيء فيه وفي أرضه
روابن وإن وجب حرق في دار الإسلام فهو في ومن وجد
كثر فيه علامة المسلمين فهو لقطعة والآخر في
والباقي له إن لم يكن لأرض ماله فإن كان له فالباقي لا يصدق
يعرف لها باب مصادف الزكاة ومنه الفقير
وهو الذي أدى له شيء والمساكين الذي لا شيء له والعامل
على الصدقة يعني بقدر عمله ومنقطع القراءة والحاج والكاثر
يعان في رقبته والديون الفقير والمنقطع عن ماله
ولذلك أن يعطى جميعهم ولأن ينصرف على أحدهم

ولا بد منها إلى دني ولا غنى ولا ولد غنى صغير ولا مملوكه
ولا أن من بينهما قرابة ولادة على أو أسفل وزوجة ولا
أن مكانه ولا نكاحه وإن أغنى صغيراً وحداً نصيباً أو أكثر
جاء وبكره ويجوز دفعها إلى من يملكه ولا نصيب وإن كان
صحيحاً مكنتياً ولو دفعها إلى من ينفقه فقيراً وكان غنياً
أو مائتياً ودفعها إلى من ينفقه فقيراً فظهر أنه أبوه وأبنة
أخيه وإن كان عبداً أو مكانه لم يجز وكذا نقلها إلى بلد آخر
إلا إلى قرابته أو من مواسج من أهل بلده .

باب صدقة الفطر وهي واجبة على كل مسلم
المالك المقدار النصاب فضلاً عن حوائجه عن نفسه وأولاده
الصغار وعبيد الخدم ومدبرين وآم ولد وان كانوا ككفاراً
لآخر وهي نصف صاع من بر أو دقيقه أو صاع من شعير أو دقيقه
أو تمر أو زبيب وقية ذلك والصاع ثمانية أطلال بالعراقية
وتجب بطول الفجر من يوم الفطر وأن قدمها جاز وأن أخرها
فعليه إخراجها وإن كان للصغير ما أن خرج منه وأجروا كالبصير
كتاب الصوم صوم رمضان فريضة
على كل مسلم عاقل بالغ أداً وقضاء وصوم نذر ونكاحاً
وسجاً وما سواه نفل وصوم لعبدن وإيام التشريق حرام
وصوم رمضان والنذر لعين يجوز بنية من الليل إلى نصف النهار

ويفصله النية ونية النفل والنفل يجوز بنية من النهار
ويجوز صوم رمضان بنية واجب آخر وباقى الصوم لا يجوز
الابنية بعينه من الليل والريض والمسافر في رمضان
أن يفطر واجباً آخر وقع عنه ولا يقع عن رمضان ووقت الصوم
من طلوع الفجر الثاني إلى الغروب الشمس وهو أساكن عن الأكل
والشرب والمجامع نهاداً مع النية بشرط الطهارة من الحيض والنفاث
والنية أن يعلم بقلبه أنه يصوم ويجب أن يلتزم الناس الهدل
في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فإن راو صاموا
وأنهم عليهم الهدل اكملوه ثلثين يوماً وإن كان بالشما
غيم أو غبار قبل شهادة العدل الحر وعبد والمرأة في ذلك
سواء وإذا رد الفاضل شهادة صام وإن أفطر ففطر ولا كفارة
عليه ولا يفطر إلا مع الناس وإن لم يكن بالشما علة لم يقبل
الشهادة جمع يقع العلم بخبره وقد رواية اثنين فإذا
ثبت في بلد نذر جميع الناس وقيل يختلف باختلاف المذاهب
ولا يصام يوم التشريق الاقنوماً ولا يتم الهدل شوال في الثاني
والعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر وإن كان بالشما
علة قبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن به علة
فجميع كثير وذو الحجة كشوال **فصل** ومن جامع
أوجع في أحد السبيلين تامداً أو أكل أو شرب غداً أو

دواء وهو صيام في رمضان فعليه القضاء والكفارة
مثل نظامه ومن جامع فمادون استبيلين أو بهيمة أو قبل
أو ليس فانزل أو حقن أو استعط أو قطر في اذنيه
أو دوى جيفة أو أمة فوصل أو بئع الحديد أو استقاء
مذقة فيه أو كثر بطنه بئدا أو فخر طاع أو فطر بطنه بئدا
أو شرب طاعة فعليه القضاء لا غير وإن كل وشرب وجامع
ناسيا ونام فاحله أو نطرق امرأة فانزل أو ذهن أو كحل
أو حنظل أو قتل أو عتاب أو قلبه لحي أو قطر في حليته
أو دخل حلقه ذباب أو غبار أو صبح جنبا لم يفطر وإن ابتلع
طعاما بين سنة مثل خمسة فطر ولا فلا وبكره للصائمين
مضغ لحك وندوق والقبلة أن ما من على نفسه **فصل**
ومن خاف المرض أو زيادة فطر والمسا فصوره فطر وإن فطر
بأذقان ما على الحمال شي عليها وإن متع وأقام لزمها القضاء
بقدره ويوصيان بالأضغان عنهما لكل يوم مسكنا كالفطرة
وأغامل والمرضع إذا خافا ولديهما وأنفسهما فطرا
وقضا لا غير وكشيخ الذي لا يقدر على الصوم يفطر ويقيم
ومن جن الشهر كله فلا قضا عليه وإن بطنه قضي ما فاته
ومن أغشى عليه رمضان كله قضا ويلزم صوم الفل بالشروع
أو وقضا وإذا ظهر الخاضع أو قدم المسافر أو بلغ الصبي

أو أسلم الكافر في بعض النهار أسلم ببقية يومه وقضا رمضان
إن شاء تابع وإن شاء فاق فان جاء رمضان خرصامه ثم
قضى الأول لا غير ومن نذر صوم يوم العيد وأيام التشريق
لزمه ويفطر ويقضى ولو صامها اجزاء **باب الاحتكاك**
وموسنة مؤكدة ولا يجوز أقل من يوم وموالت في مسجد
جانب مع الصوم والنية والركعة تقنك في بيتها ولا يخرج
الاحتكاك الإنسان والجمعة فإن خرج بغير عذر ساعة فسد
وبكره الصمت ولا يتكلم إلا بخير ويحرم عليه الوطئ
ودواعيه فإن جامع بئدا ونهارا عامدا أو ناسيا بطل
ومن أوجب على نفسه احتكاك أيام لزمه بلياليها متتابعة
وإن نوى الأيام خاصة صدق ويلزمه بالشروع
كتاب الحج وهو فريضة في العمر
على كل مسلم عاقل بالغ صحيح قادر على الزاد والراحلة ونفقة
ذمابه وإيابه فاضلا عن حاجته الأصلية ونفقة عياله
والذين عودوا ويكونا بطريقا منا ولا حج للمأنة الزوج
أو محرما إذا كان سفرا ونفقة المحرم عليها وتجمع مع حجة الإسلام
بغير إذن زوجها ووقته شوال وذو القعدة وعشر
ذي الحجة وبكره تقديم الأحرار عليها ويجوز والتوقيت
لمن قيت ذات عرق وللمسلمين الحجة وللدنسين

والخليفة والتجدين قرن وللمنيتين يليم ولا يجوز الا فاق
ان تجاوزها الا فخر ما اذا اراد دخول مكة فان تجاوز بغير احرام
فعلية ثمة فان احرم بحجة او عمره فماد اليه ملتيا او عاد
فاحرم منه سقط ندمه وان ماد بعدما استلم الحجر وشرع في الطواف
لا يسقط وان قدم الاحرام عليه اجاز فهو افضل ومن كان داخل
المبقات في بقية الجبل ومن كان بمكة ففرقه في الحج الحرام
وفي امره الجبل واذا اراد ان يحرم يستحب ان يمشي اظفاره
ويقرش ربه ويحلق عانته ثم يوضأ او يغتسل وهو افضل
وليس بذا را ووردا جديدين ابضين وهو افضل ولو لبس ثوبا
واحدا يستر عورته جاز ويتطيبان وجد وبصل ركعتين
ويقول اللهم اني اريد الحج فيسرن لي وقبلة متى وان نوى قبله
اخره ثم يقول بئسك اللهم بئسك لا شريك لك بئسك ان الحمد
والنعم لك والملك اشريك لك فاذا نوى ولبي فقتل احرم
ظنوا لرفق والفسوق والجدال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا
عمامة ولا فلسوة ولا قبا ولا خفين ولا يحلق شيئا من شعر راسه
وجده ولا يلبس ثوبا مقصفا ونحوه ولا يقبض راسه ولا وجهه
ولا ينظف ولا يغسل راسه ولا خفيه بالخطي ولا يقتل صيدا بئر
ولا يشتره ولا يد له عليه ولا يقتل القمل ويجزله قمل البراغيش
ونحوه والذباب والحية وكقرب والقار والذئب والغراب

والجداة وسائر السباع اذا صالت عليه ولا يكسر سيفا لصيد
ولا يقطع شجر الحرام ويجوز له صيد السمك وذبح الابل والبقر
والغنم والدجاج والبط الا اهلي ويجزله ان يغتسل ويدخل الحمام
ويستظل بالجمل والفسطاط ويشد في وسطه الجنيان ويقا تل
مدق ويكثر من التلبية عقب الصلوات وكلما علا شرفا او
عبط واديا ولقوكنا وبلاستار **فصل** فاذا دخل مكة
ابتدأ بالسجدة فاذا عاتق الكعبة كبر ومثل وان بدأ بالحج فاستقبله
وكبر ورفع يديه كالصلاة وقبلة ان استطاع من غير ان يؤذي
مسلا او يستلمه او يشير اليه ثم يتوقف طواف القدوم
وهو ستة الاف في قبة من حجر الحجة باب الكعبة فيطوف
سبعة اشواط ودا الحطيم يرمي في الثلاثة الاولى شتم يمشي
صا هينته ويسلم الحجر كلما مر به ويحتمل الطواف بالاستسلام
ثم يصل ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام او حيث يقبل اليه
ثم يسلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
ويكبر ويرفع يديه ويهتل ويصل على النبي عليه الصلوة والسلام
ويدعو حاجته ثم يحيط نحو الرواة على عينيه فاذا بلغ الميل
الاخضر يسعي حتى يجاوز الميل الاخر ثم يمشي الى المرق فيفعل
كالصفا وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم
بالروة ثم يقسم بمكة حراما يطوف بالبيت ماشا ثم يخرج

خدانة التزوية الى مبنى فببيت بها حتى يصلح البحر يوم معرفة
 ثم توجه الى عرفات فاذا زالت الشمس نوضا واغسل فان
 صلى مع الامام صلى الظهر والعصر باذان واقامتين في وقت
 فارصلي ومن صلى كل واحدة في وقتها ثم يقف
 رايك ارضا يديه بسطهما بحمد الله تعالى ويثنى عليه ويقبل على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويبال حواجبه وعرفات كلها موقف
 الا بطن غزاة ووقت الوقوف من زوال الشمس الى طلوع الفجر الثاني
 من الغد فمن فاته الوقوف فيه فانه يحج فيطوف ويسبي ويحلق
 ويقضي الحج فاذا غربت الشمس فاضل الناس مع الامام الى المزدلفة
 وياخذ الحمار من الطريق سبعين حصاة كالباقلة ولا يصلح لغيره
 حتى ياتي المزدلفة فيصليها مع العشاء باذان واقامة
 ويبت بها ثم يصلح البحر بغير ثم يقف بالمسعر الحرام
 والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر ثم توجه الى مبنى قبل
 طلوع الشمس فيه ثمرة حصى سبع حصيات من بعض الوادي
 يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقع ثلثية مع كل حصاة
 ثم يدح ان شاء ثم يقصر ويحلق وهو فضل وحله كل شيء
 الا النساء ثم يمشي الى مكة فيطوف ضواف الزاوية من يومه ومن
 غدا او بعد فان تحره عنها لزم شاة وكذا ان اخر خلق عنها
 وهو ركز ان تركه او اربعة اشواط منه في حجره ما حتى يطوفها

وصفته ان يطوف بالبيت سبعة اشواط لا رمل فيها ولا
 يسعي بعدها وان لم يكن طاف للقدوم رمل فيها وسعى وحل
 له النساء فاذا كان اليوم الثاني من ايام التمر في الجاهل الثالث
 بعد الزوال كل جمعة سبع حصيات يقف عند الاولى والثانية
 يرفع يديه ويدعو وكذا يروي في اليوم الثالث والرابع ان قام بها
 وان نفر الى مكة سقط عنه رمي اليوم الرابع ويبت بها الى الزحف
 بنى فاذا نفر الى مكة نزل بالابطع ولو ساعة ثم يدخل مكة
 ويقيم بها فاذا اراد العودة طاف طواف الصدر سبعة اشواط
 لا رمل فيه ولا يسعي بعده وهو واجب على الافاق ثم ياتي
 زمزم فيستقي ويشرب ثم ياتي باب الكعبة ويقبل القبلة
 وياقي الملتزم بين الباب والحجر ليصوب بطنه بالبيت ويضع
 خده الى يمين طيه ويتشبت باستار الكعبة ويحتمل في الدعاء
 ويبكي ويرجع القهقري ثم يخرج من المسجد واذا لم يدخل الحرم
 مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم
 ومن اجتاز بعرفة ناما او نفي طيه او لا يعلم بها اجزاء
 عن الوقوف والمدة كالرجل الا انها تكشف وجهها دون رأسها
 ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمي ولا تسبي وتقصروا تحلق
 وتلبس الخيط ولا تسلم الحجر اذا كان هناك رجال ولو حاضرت
 عند الاحرام اغسلت واحرمت كالرجل الا انها لا تطوف

فان حاضرت بعد الوقوف وطواف الزيارة عادت ولا شيء عليها
 لطواف الصدق **فصل** العشرة سنة وهي الاحرام
 والطواف والسعي وهي جائزة في جميع السنة ويكره يومعرفة
 والخروايات للثنتين ويفضل التلبية في اول الطواف
باب التمتع وهو افضل من الافراد
 وصفته ان يحرم بعمره في شهر الحج ويحرم ويسعى ويحلق
 او يقصر وقد حل ثم يحرم بالبح يوم التروية وقبله افضل
 ويفعل كالفرد ويرمل ويسعى في طواف الزيارة وعليه دم التمتع
 فان لم يجد صام ثلثة ايام اخرها يومعرفة وان صامها قبل ذلك
 وهو حر جاز وسبعة اذ فرغ من افعال الحج وان لم يصم الثلثة
 في حجة التمتع وان شاء ان يسوق الهدي وهو افضل احرم
 وساق وقيل ما ذكرنا الا انه لا يحل من عمرته ويحرم بالبح
 كما ثبت فان اطلق يوم النحر حل من الاحرامين وذبح دم التمتع
 وليس لاصل مكة ومن كان داخل لميقات التمتع ولا يوان واذا
 عاد التمتع الى اهل بيته بعد العدة ولم يكن ساق قد بطل تمتعه
 وان ساق لم يبطل **باب القران** وهو افضل
 من التمتع وصفته ان يهل بالعسرة في الحج مقام من اتيقات
 فيقول اللهم اني اريد الحج والعمره فبشرهما ذوقتهما ما مني
 فاذا دخل مكة طاف للعمرة وسعى ثم القى وقصر فاذا رجع

قوله خفية

بحرة العقيقة يوم النحر ذبح دم القران فان لم يجد صام كالتمتع
 واذا لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها
 بطل قرانه وعليه قضاء العمرة ودم ليرفضها
باب الجنائيات اذا طيب النحر عضو او
 ليس الخبطة او غطي رأسه يوما او حلق دبره او وضع الحجام
 او الايطين او احدهما او العانة او الرقبة او قصر اظافر يديه
 او رجله او واحدة منها او طاف للصدقة او الصدق جنبا
 او للزيارة محدثا او افاض من عرفة قبل الامام او ترك
 من طواف الزيارة ثلثة اشواط فادونها او طواف الصدق
 او اربعة منه او السعي او الوقوف بالمزدلفة ودعى في الجمار كلها
 او يوم واحد او حرة العقيقة يوم النحر فعليه شاة وان طيب
 اقل من عضو او غطي رأسه او لبس قل من يوم او حلق اقل من
 دبره او رأسه او قصر اقل من خمسة اظافر او خمسة منفرقة او طاف
 للصدوم والصدور محدثا او ترك ثلثة اشواط من طواف الصدق
 او احداها الثلاث بقصد ان ينصف صليح من يريه او طاف
 للزيارة جنبا فعليه دية والاولى ان يعيد ولا شيء عليه
 فان طيب او لبس او حلق لصدرة ان شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق بثلثة اصوغ من طعام على ستة مساكين وان شاء
 صام ثلثة ايام ومن جامع في احد السبيلين قبل الوقوف

بعرفة قد حجة وعليه شاة ويصون حجة ويقضيه ولا
يقارن امرأة في القضاء وأن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة ولا
يقض حجة وأن جامع بعد الخلق أو قبل أو لم يسهو فعليه
شاة ومزاج في العشرة قبل طوافه بغير شاة فدفن في مصف
فيها ويقضيه وعليه شاة وأن جامع فيها بعد أربعة اشواط
لم يقض وعليه شاة وأما ما ذكره الناسي سواء **فصل**
إذا قتل الحرم صيداً أو طيبه فزكته فعليه الجزاء والمبتدئ
والعايد والناسي والعايد سواء والجزاء أن يقبض الصيد عرلاً
في مكان الصيد أو في أقرب المراضع منه ثم أن شاء اشترى
بالقيمة هدياً فذبحه وإن شاء طعماً فصدق به لكل مسكين
نصف صاع فربز وإن شاء صام غر كل نصف صاع يوماً فإن
فضل أقل من نصف صاع أن شاء تصدق وإن شاء صام يوماً
ومزج صيداً ونفق شجرة وقبض عضواً منه ضمن بالنفقة
وأن نفق ديتراً أو قطع فريده صيداً أو كره بيضه
فعليه قيمته ومن قتل قطة أو جردة تصدق بها شاة وإن
ذبح صيداً فهو ميتة ولله أن يأكل ما اصطاد حلال إذا لم يقبضه
وكل ما على المفرد فيه دم فصل القارن دمان
باب الإحصاء الحرم إذا أحصر بعدد
ومرضى وعدم تحريم أو ضلع نفقة له أن يبعث شاة

17
تذبح عنه في الحرم ثم يتحلل والقارن يبعث شاتين
ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وإذا تحلل المحصر بالتحج فعليه حجة
وعمره وصل القارن حجة وعمرتان وعلى المعتمر عُمرة
وإذا بعث ثم زال الإحصاء فإن قدر على أدراك الهدي والحج
لم يتحلل ولزلة المضى وأن قدر على أحدهما وزال الآخر تحلل
ومزج صيداً من الوقوف وطواف الزيادة فهو محصر
وأن قدر على أحدهما فليس بمحصر **باب الحج**
عن غيره ولا يجوز إلا عن الميت أو عن العاجز بنفسه فحجراً
مستتراً إلى الموت ومن حج عن غيره بنوى الحج عنه ويقول
لبيك بحجة عن فلان ويجوز حج الصغير والمأة والعبد
وغيرهم أول ودمالته والقران والجنائيات على المأموه
ودم الإحصاء على الأمر فإن جامع قبل الوقوف ضمن النفقة
وما فضل من النفقة يرد إلى الوصي والورثة ومن أوصى
أن يحج عنه فهو على الوسط وهو كواب الزاملة ويجوز
عن الميت من منزله فإن لم يبلغ النفقة فمن حيث يبلغ
وكذلك إذا مات في طريق الحج فأوصى **باب الهدى**
وهو من الإبل والبقر والغنم ولا يخرج ما دون الشئ إلا الجذع
والضئان ولا يذبح هدي القطر والنفقة والقران إلا يوم النحر
ويأكل منها ويذبح بقية الهدى ما مر شاة ولا يأكل منها

ولا يذبح الجميع الا في الحرم والاول ان يذبح بنفسه ان كان
يحيى ويصدق بجلالها ويخاطبها ولا يعطى اجرة القصاب
منها ولا يجوز العودا ولعمركم ان لا تستحق المناسك
والجنايا التي لا تنق ومقطوعة الاذن والذنب فان ذهب البعض
ان ينقص عن الثلث يجوز ويجوز الجنايا والخصى والثولا
والجرىاء ولا يركب الهدى الا عند الضرورة فان نقصت ركوب
ضمنه وان كان لها ابن لم يجلبها فان جلبها صدق به ومن
ساق هديا فقطب في الطريق فان كان نظورا فليس عليه غيره
وان كان واجبا صنع به ما شاء وعليه بدله ويقبل هذا الطوق
والمنفعة والقران دون غيرها **كتاب البيوع**
البيع عقد بالايجاب والقبول بلفظي لما مضى كقوله يفت
وشريت وكل لفظ يدل على معناها وبالتعاطي واذا اوجب
احدهما البيع فالآخر بالخيار في المجلس ان شاء قبل وان
رذ وبقضاء قبل قبل قبول بطل الايجاب فاذا اوجب الايجاب
والقبول لم يمتد البيع بدخول المجلس ولا بد من معرفة البيع
معرفة نافية للجهالة ولا بد من معرفة مقدار الثمن
وصفته ذلك ان في الذمة ومن اطلق الثمن فهو على غالب
نقد ببلد ويجوز بيع النكلى والنوز في كسبا ووزنا
ومخادفة ومن باع مئونة طعام كل قفيز بدرهم جاز في قفيز

واحد ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهمين يجوز في شيء
منها والشياب كالغنم فان تمت جملته القفران والذرعان
والغنم جاز في جميع ورباع اذا دخل معاينها وبناؤها
والبيع وكذا الشجر في بيع الارض ولا يدخل الزرع والثمر
الا بالثمنية ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها وتجب قطعها
لحان ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارضا معلومة
ويجوز بيع الخطة في سبلها وبنائها في قسره ويجوز بيع
الضيق وحيثه ولا يجوز في مسيل وراشترى سلعة
ثمن سلة او الا ان يكون مؤجلا وان باع سلعة بسلعة
او ثوبا بثلثي سلما معا ولا يجوز بيع المقول قبل القبض ويجوز
في اعداد ويجوز الزيادة في الثمن والسلعة والمخط من الثمن
ومر باع ثمن حال ثم اجله صح وكل دين حال يصح تأجيله
الا القرض ويجوز التصرف في الثمن قبل قبضه وقرض
جاذير محرمة عليه وضماود واعيه حتى يثبت بها بحضرة او شهر
او وضع الحار ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع واهل الذمة
في البيع كالمسلمين ويجوز لهم بيع الخمر والخنزير ويجوز بيع الاخر
وساير عقود بالامارة المفهومة ويجوز بيع الامعي وشراف
ويستطاع خيار الرقبة بغير البيع او بشاة او بدرة وفي القمار
برصه **فصل** الاكاذب جازية ويتوقف على القول

والمجلس وهي فتى في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث
 ويجوز بشر الثمن الاول فان شرط اقل او اكثر او جنسا اخر
 يلزم الاول لا غيره وهذا لا يمنع يمنع منها وهذا بعضه
 يمنع بطله وهذا الثمن لا يمنع **باب الخيارات**
 خيار الشرط جائز للمتايعين واحدها ثلثة ايام فادونها
 وفتره الخيار لا يفسخ الا بحضرة صاحبه ويجوز بحضرة غيبته
 وخيار الشرط لا يورث وفرشته عيبا على انه خيار فكان
 بخلافه فان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وخيار البائع
 لا يخرج المبيع غر ملكه وخيار المشتري يخرج له ولا يملكه
 وفرشته الخيار لغرضه جائز ويثبت ههما ويبقى الخيار
 منقولا منقولا وكل ما يبدل على الرضا كالتركيب والدمج والفتق
 ونحوه **فصل** وفرشته ما لم ير جاز وله خيار الرد
 وبيع ما لم ير فلا خيار له ويبقى برؤية ما يوجب العلم
 بانقصه كوجه لادنى ووجه لادنى وكهلهما قدوة للتوب
 مضوتا ونحوه فان تصرف فيه تصرفا لا يملكه او تعيبه يبدل
 وتعد رده بعضه وان بطل الخيار وله رده بعضه
 وله خيار رد الباقي ولا يعرف بالامتناع رؤية بعضه
 كروية كاهه وبيع ملك غيره فانما ملك بالخيار ان شاء رده
 وان شاء اجاز ذلك ان يبيع والمتبايعان بحالهما

فصل مطلقا لبيع يقتضي سلامة المبيع وكله
 او جيب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب واذا اطلق المشتري
 على عيب ان شاء اخذ المبيع بجميع الثمن وان شاء رده
 والاباق والشرقة والبور فلما اشترى عيبا في الصغير الذي
 لا يعقل وعيب في الذي يعقل ويرد به الا ان يوجد عيبا في
 بعد البلوغ وانقطاع الحيض والاستحاضة عيبا وكسبه
 والكفر والجون عيبا فيها والخبز والدفر والزنا وكونه
 عيبا في الجارية دون غيرها وان وجد مشتري عيبا وصدته
 عنه خررج بغيره نقصان العيب الا قوله ولا يرده الا برضا البائع
 وان صبغ الثوب او خاطه او لث السويق يمين شتم اطلق
 على عيب رجوع بنقصانه وليس للبائع اخذه وان اتى العبد
 او عتقه رجوع بنقصان العيب وان قتله او كل لقطعه
 لم يرجع وفرشته البراءة من كل عيب فليس له الرد اصلا
 واذا باع المشتري ثم رده عليه بعيب ان قبله بقبضه
 رده على بايعه ولا فلا ويبقى الرد بما يفسد به خيار الشرط
باب البيع الفاسد وان يفسد ثلث
 بالقبض ويوجب الفسدة وكل واحد من متعاقدين
 فسخه ما دمنا عين قائمة واذا باع المشتري نقد ببيع
 وباضل يفسد ويكون مائة وبيع المينة والدمج ونحوه

والخنزير والخمر والمارلوله والمذبر والمهج بين حر وعبد
ومينة وذكية باطل وبيع الكاتب اجل الا ان يجيز
فيجوز وبيع السمك والطيور قبل صيدها والابق والجل
والشاج واللبن في الضرع والصوف على الظهر والشمع
في ثشاء وهدج في سقف وتوب من ثوبين والمزينة والمائلة
وبيع بين علي ان لا يسلمها الى رائس لشهر وجازية لاحملها
او على ان يسولها لشري وبعقها ويستخذ منها
لبايع شهر او يقرضه لشري داهم وتوب على ان يجيله
لبايع فاسد ولا يجوز بيع نخل لا مع كفارات واكود نقر
لا مع نقد والبيع ان تنزود والمهر جان وموم نضاد
وفطر نهود اذ جهل ذلك فاسد وبيع ان يفسد ولا يفسد
ونقصا وقدوم غايج فاسد فان اسقطا اجل قبله
جاذابيع ورجع بين حر وعبد وعبد لغير جاذ في عبد
بخصته وكذا بيع عند ذن جمعة وبيع حاضر للباد
والشوم على شوم خيه وانجش وكفى نجب ويجوز بيع
ومر ملك صغيرين وصغير وكبير احد هاذ ورحم محمد من الاخر
كراهه ان يفرق بينهما ولا بأس ان كانا كبيرين
باب التولية التولية بيع بالثمن الاول
وترجة بزيادة وتوضيعة بنقصه ولا يصح ذلك

حتى يكون الثمن الاول مثليا او ملك المشتري ويجوز
ان يضم الى الثمن الاول اجرة الصبغ والطراد وجل النعام
والتمساد وما يوق لغيره ولا يضم نفقته واجرة الراعي
والطيب والمعلم فان علم بخيانة في التولية اسقطها من الثمن
وهو القياس في الوضعية وفي المراجعة ان شاء اخذ بجميع الثمن
وان شاء رده **باب الرتبا** الرتبا
وعلمته ان يكل او الوزن مع الجنس واذا وجد احدهما لفاضل
وان صدح احده وان وجد احدهما لفاضل وجرم نشاء
وتجيد مال الرتبا ورده عند المقابلة بجنسه سواء
وما ورد النضر بكماله فهو بكماله بد وما ورد بوزنه
فهو بوزنه بد وما انظر عليه يعتبر فيه العرف
وعقد لغير ما وقع على جنس لا ثمان يعتبر فيه قبض عونه
في المجلس وما سواه من الرتوبات يكفي فيه التعيين ويجوز
بيع فليس بفسادين باعيانها ولا يجوز بيع الحطة بالذيق
ولا بالستوب ولا بالثالة ولا الذيق بالستوب ويجوز
بيع الرطب بالرطب وبالتمر مثالا ويجوز بيع الخم
بالحيوان والكراس بالقطن ولا يجوز بيع رتب بالرتب
ولا انقسمه بالشتيج لا بطريق الاعتبار ولا ربوا
بين السلم واخرى في دار الحرب ولا بين المولى وعبد

وبكر السفايح وهو فرض استفاد بالمقرض أمن الطريق
باب السك كل ما يمكن ضبطه صفته
ومعرفة مقدار جاز السليم فيه وما لا فلا وشرايطه تسمية
الجنس والنوع والوصف والاجل والقدر ومكان الايفاء
ان كان له محل وموئدة وقدر رأس المال في المكيل والموزون
والمعدود وقبض رأس المال قبل المفارقة ولا يصح في المنقطع
ولا في الجحر ولا في الحيوان ولحقه وأطرافه وجلوده
ويصح في السك الماخ ولا يصح بمكالم رجل بعينه ولا بطعام
فريه بعينها ويجوز في الثياب اذا سمي طولاً وعرضاً ورقعة
وفي اللبن اذا عين الملبين ولا يجوز كمصرف في السلم فيه
ولا في رأس المال قبل القبض واد استصنع شيئاً جاز استحساناً
وثبت فيه خيار الرؤية وكما يقع قبل الرؤية وان ضرب له
اجلاً ماضياً **باب الصرف**
وهو بيع جنس لثمن بعضه ببعض فان باع فضة بفضة
او ذهباً بذهب لم يجز الا مثلاً بمثل يد بيد ولا اعتبار
بالصاغة ونحوه فان باعها بمجازة فمعرفة الشاوع
في مجلس جاز ولا فلا ويعبر في الدرهم والدينار الغلبة
كافي تركه فان تساوا فهو كالجياذ في الصرف ويجوز بيع احدها
بالآخر متفاضلاً ومجازة بمقايضة ويجوز بيع درهمين ودينارين

بدينارين فدرهم وبيع احد عشرة درهماً بعشرة ودينارين
ومر باع سيفاً محل ثمن اكثر من قدره الجلية جاز ولا بد
من قبض قدره الجلية قبل الافتراق وان باع اثناء فضة
او قطعة نقره فقبض بعض الثمن ثم افتراقاً صار شركاً بينهما
فان استحق بعض الاثاء فان شاء المشتري اخذ الباقي بحضته
وان شاء رده وفي القطعة ياخذ الباقي بحضته لا غير ويجوز
البيع بالفلوس فان كانت كاسدة عينها وان كانت نافذة
لم يعينها فان باع بها ثم كسدت بطل البيع وفر اعطى
صير قايدهما وقال اعطني فلوساً ونصف درهم لاجته
كتاب الشفعة لاشفعة الا في العقار
اذا ملك بعوض هو مال ويجب بعد البيع وتستقر
بالايشهاد وتلك بالاختد والمسلم والذي سواه ويجب
لخليفة ونفس المبيع ثم في حق المبيع ثم للجار ويقسم
على عدة الرؤوس واذ لم الشفعين بالبيع ينبغي ان يشهد
في مجلس عليه على الطلب فان لم يشهد بعد التمكن منه
بطلت ثم يشهد على البايع ان كان البيع في يد او على المشتري
او عند العقار ثم لا يسقط بالتأخير واذ طلب الشفعين
الشفعة عند الحاكم سأل الحاكم مدعى عليه فان اعترف
بملكه انى شفعه وقامت عليه بينة ونكل عن البين

انه ما يعلم به سأل القاضى ايضا عن الشرى فان اعترف به
اوقامت عليه بينة او تكفل عن اليمين انه ما ابتاع او
ما استحق عليه هذه الشفعة قضى بالشفعة والكشفيع
ان يخاصم البايع اذا كان مبيع في يد ولا يبيع القاضى البينة
الا بخصة المشتري ثم يضيغ البيع ويجعل العهدة على البايع
والشفيع خيار الرؤية والعيب وله ان يخاصم وان لم يخضر
التمن فادقضى له لزومه حضار ولو كفل بالشري خصم
والشفعة حتى يسلم الى الموكل وعلى الشفيع مثل الثمن
ان كان مثليا والقيمة وان حظ البايع عن المشتري
بعض الثمن سقط عن الشفيع وان حظ النصف ثم النصف
اخذها بالنصف الاخر وان حظ الكل لا يسقط وان زاد ^{المشتري}
في الثمن لا يلزم الشفيع وان اختلفا في الثمن فالقول قول ^{المشتري}
وبينة بينة الشفيع **فصل** وبطلان الشفعة بموت ^{الشفيع}
وتسليم الكل او لبعض وبطلان الشفعة بعوض
وبيع الشفيع به قبل الفسخ بالشفعة وبضمان الدرك
عن البايع وبساومة المشتري بعا وجارة ولا يبطل
موت المشتري والشفعة لو كفل البايع ولو كفل المشتري
الشفعة واذا قيل الشفيع ان المشتري فلا بد فسلم
ثم تبين انه غير فلا شفعة واذا قيل له بيعت بالشف

فسلم ثم تبين انها بيعت باقل او بمكيل او موزون قيمة الف
فمطل شفعته ولا بكرة الجيلة في اسقاط الشفعة قبل وجوبها
ومر باع سها ثم باع كبا في الشفعة في السهم الاول لا غير
وان اشترى بها ثمن ودفع عنه ثوبا اخذها بالثمن وان اشترى بها
ثمن مفردة للشفيع بالخيار ان شاء اداء حالا وان شاء
بعد الاجل ثم اخذ الدار واذا قضى للشفيع وقد بئى المشتري
فيها فان شاء اخذها بقيمة البناء وان شاء كلف المشتري
قلعه ولو بئى الشفيع ثم استحوذ رجوع بالثمن لا غير واذا اشترى
الدار او حقا الشجر فالشفيع ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء
ترك وان نقص المشتري البناء فالشفيع ان شاء اخذ العرصة
بخصتها وان شاء ترك وان اشترى بخلافه ثم فهو
للشفيع وان جرد المشتري فنقص حصته من الثمن
كتاب الاجارة وهي بيع المنافع جوذة
على خلاف القياس لحاجة الناس ولا بد من كون المنافع والجرة
معلومة وما صلي منها صلي جرة ونقصه بالشروط
وتبين فيها خيار الرؤية والشرط والعيب ويقال وتضيغ
والمنافع تعلم بذكر المدة كسكنى الدود وزرع الارضين
او بالسمية كبيع الثوب او بلا شأن كحل هذا الطعام
واذا استأجر دارا او حانوتا فله ان يبيعهما فريشا

ويحل فيها ماشاء الآلفصان والحدادة والطحن
 وإذا استأجر أرضاً للزراعة بين ما يزرع فيها أو يقول
 على أن يزرعها ماشاء وهكذا كقول الدابة وليس الثوب
 إلا إذا ركب أو لبس واحد يفتين وأن استأجر أرضاً
 للبناء وكفرس غانقنيا لدة يجب عليه تسليمها فادعة
 فإن كانت الأرض تنقص بالقلع يفرم له الأجر فيه ذلك
 مقلوماً وإن كانت تنقص يتوقف على رضاه أو يرضيان
 فيكون الأرض مزمدة والبناء لهذا والوطية كاللجر والزرع
 ينزل بأجر مثل الزهانية أو أن يسمي ما يحمله على الدابة كقنير
 خضعة فله أن يحمل ثقل كالحمل وأن يسمي قدره من القطن
 فليس له أن يحمل مثل وزنه حديدًا وإن دعى على الشيء فقطبت
 ضمن بقدر الزيادة وإذا استأجرها ليركبها فادع فآخر
 ضمن النصف وأن ضربها قطبت ضمنها **فصل**
 الأجر على ضربين مشتمل على الصباغ والقضاء لا يستحق الأجر
 حتى يعمل وإن أمانة في يده لا يضمن إلا أن يلف
 بعلمه كخزيق الثوب مزدقة وزئوق الخال وانقضاء الحمل
 مزمدة وغنوة ولا يضمن حتى آدم من سقط من الدابة
 وغرق في السفينة بانقضاء حملها ولا ضمان على القضاء
 والبزاع إلا أن يتجاوز الموضع المقاد وخامر كالاستأجر

ما هو عليه الأرض
 وليس له أن يحمل

شهر الخدنة ورعى الغنم ويستحق الأجر بتسليم نفسه
 وأن لم يعمل ولا يضمن ما تلف في يده ولا عمله وفر استأجر
 عبداً فليس له أن يسافر به إلا أن يشترطه والأجرة تستحق
 باستيفاء العقود عليه أو بشرطه لتجمل أو تجملها
 وإذا سلم العين استأجر فعليه الأجرة وأن لم ينفع بها
 فإن غصبت منه سقط الأجر ولرب الدابة أن يطالب
 بأجرة كل يوم والجمال بأجرة كل مرحلة وأيطالب القضاء
 والحيوان حتى يفرغ من عمله وماطر الحبر أخرجه من التثور
 والطبخ غرفة وضرب اللبن إقامته ومن عمله أثر
 في العين كالصباغ يحبسها حتى يستوفى الأجر فإن حبسها
 فضاقت له لا شيء عليه وفر لا أثر لعمله كالحمل ليس له ذلك
 وإذا شرط على الصانع العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره
 وإن قال إن سكنت هذا الحانوت عطاءاً بدوهم وجداداً
 بدوهمين جاز فأي العاملين عمل استحق **فصل**
 يجب في الإجارة القادمة أجر المثل لا يزداد على المستحق
 وفر استأجر داراً كل شهر بدوهم مئة في شهر واحد
 إلا أن يبنى شهوداً معلومة فإن سكن ساعة في الشهر الشا
 صبح وكذلك كل شهر سكن أوله وفر استأجر جملًا ليحمل
 له محلاً إلى مكة جاز وله المقاد مزمدة وإن استأجر

لحمل الزاد فاكل منه وله ان يرد عوضه ويجوز
 استجار الظير باجرة مطوية وبطعامها وكسوتها ولا
 يمنع الزوج من وطنها فان حلت فله فسخ الاجارة وعليها
 صلاح طعام نصبت ويجوز الاجارة على الطاعة كالحج
 والاذان والامامة وتعليم القرآن ونفقته وقيل يجوز
 على تعليم والامامة وزمانا وطية لفتوى ويجوز على معا
 كاتفا والتفويض والاعسب لتبني ويجوز اجرة الحمام
 والحمام واستأجر دابة يحمل عليها طعاما بقتضيه منه
 هو فاسد قال امرتك ان تحيطه قباءة لا تحيطه قيصا
 قال لول صاحب الثوب فاذا حلف ضمير حياض قال خطته
 بغير جرة وقال تضاع باجره قال لول صاحب الثوب
 واذا خربت الدار وانقطع شرب نصيبه وماء الرطبة
 ومات احدهما وقد عقد هاتفتها نصيبه ونفقته
 بالعدركن استأجر حانوتا يتجر فيه فاطس واجر شيئا
 من ثمنه دين والامال له سوده واستأجر دابة للسفر
 فدينه وان بد لكاري فليسر به
كتاب الرهن وهو عقد وثيقة
 بمال مضمون بنفسه يمكن استيفاءه منه ولا يشترط
 ان يانقبض او تخلية وقيل ذلك ان شاء وان شاء لا

ان يانقبض او تخلية
 وان يانقبض او تخلية
 وان يانقبض او تخلية
 وان يانقبض او تخلية

ولا يصح الا يجوز امانة غامضا فاذا قبضه المرتهن
 دخل في ضمانه وبهاك على ملك الراهن حتى يكفنه
 وبصير المرتهن مستوفيا من ماله فدر دينه حكما
 والفاضل امانة وان كان اقل سقط من الدين بقدر
 وتعتبر القيمة يوم القبض وان اودعه وتصرف فيه ضمنه
 بجميع قيمته ونفقة الرهن واجرة الراعي على الراهن
 ونماؤه له وبصير رهنا مع الاصل ان هلك بهالك بغير شئ
 وان بقى وهلك الاصل افكته بحضته فيقسم الدين
 على قيمة الثمن يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض
 ويسقط حصة الاصل ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز
 في الدين واجرة مكان لحفظ على المرتهن وله ان يحفظه
 بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله
 وتبصر له ان ينفع بالرهن فان ذل له الراهن فله
 حاله الاستعمال امانة ويقع رهنا لداهر والدنانير
 فان رهنت بجنسها فملك سقط منها من الدين وكذلك
 كل ميكل وموزون ويقع برأس مال السلم وبطل الصرف
 فان هلك قبل الاقراض لم تصرف وسلم وصار مستوفيا
 وان اقرقا والرهن ثمة بطلا ويصح بالدين الموعود
 فان هلك هلك بما سمي وفرش شئ شيئا على ان يبرهن بالثمن

لا يصح الا يجوز امانة غامضا
 فاذا قبضه المرتهن

شيئاً بعينه فامتنع من بيعه وأبى أن يبيع شيئاً ترك الرهن وإن
 رده البيع الآن أعطيه الثمن حالاً أو يعطيه رهنًا مثل الأول
 وأن رهن عبد بن بدين فقصي حصته أحدهما فليس له أخذ
 حتى يقضى بالدين وأمر رهن عينا عند رجلين جاز
 والضمون على كل واحد منها الحصة دينه فإن أوفى أحدهما
 جميعها رهن عن الآخر ولم تكن مطالبة الرهن حبيسه
 بدينه وإن كان الرهن ديناً فليس عليه أن يمكنه من بيعه
 لقضاء الدين **فصل** فذا باع الرهن الرهن
 فهو موقوف على إجازة الرهن أو قضاء دينه وإن عتق
 عبداً الرهن نفذ عتقه وطولب بأداء الدين حالاً ولا
 رهن فيه بعد وإن كان موصداً سعى عبداً في الأقل من قيمته
 والدين ويرجع به على المولى وإن أسهك جنى الرهن
 فالرهن يقيمته قيمته فيكون رهنًا مكانه وكبير للرهن
 أن ينفع بالرهن فإن أعاده للرهن خرج من ضمانه وله
 أن يسترجعه وإن وضعه على يد عدل فليس لأحدهما أخذ
 ويملك من ضمان الرهن ويجوز أن يوكّل الرهن وغيره
 على بيع الرهن فإن شرطها أو عقد الرهن لم ينفع لم يورث
 ولا ينفذ له وإذا مات الرهن باع وصيته الرهن وقضى الدين
 فإن لم يكن له وصي نصبت القاضي في فعل ذلك وفر استعد

شيئاً برهنه جاز فإن عين ما يرهنه به فليس له أن يزيد
 عليه ولا ينقص منه **كتاب** **القسمة**
 معنى الأجزاء فيما لا يتفاوت كالكيل والموزون فيها الظاهر
 ومعنى المبادلة فيما يتفاوت كالحيوان والعقار فيها الظاهر
 وثبت فيها من الخيارات ما ثبت في البيع وإذا طلب أحد
 الشريكين القسمة والجنس متحد أحدهما القاضى الآخر ولا يجبر
 عند اختلافه وكوافسهما أو بانفسهما جاز ويقسم على الصبي
 وصيه أو وليه وينبغي للقاضى أن يضيف شيئاً من أمواله
 عالمًا بالقسمة يرزق من بيت المال أو بقدره أجرًا يأخذه
 من المتقاسمين وهو على عدد رؤسهم ولا يجبر الناس
 على واحد ولا يترك القسمة يشتركون جماعة في أيديهم
 عقار طلبوا من القاضى قسمته وأدعوا أنه ميراث
 له يقسمه حتى يقيم البيعة على الوفاق وعدد الورثة وفي
 غير العقار يقسمه بقولهم وإن ادعوا في العقار الشريكين
 أو مطلق الملك قسمه بأعترافهم وأن حضروا ثلثان فأقاما
 البيعة على الوفاق وعدد الورثة ومعهم وادعوا غائب
 فيه بينهم الآن يكون العقار في يد الغائب وفي الشريكين لا يقسمه
 حتى يحضر الجميع وأن حضروا ثلث واحد لم يقسم وإذا طلب
 أحد الشريكين القسمة وكل واحد منهم ينفع بنفسه قسم بينهم

وان كانوا يستضرون لا يقسم وان كان يفتق احدهم قسم
 بطلبه ولا يقسم الجور والرفيق والحام والحابط والبئر
 والرحى الا بتراضيههم ويقسم كل واحد من الدور والارض
 والحوانيت وحل ويقسم البيوت فنة واحدة ويقسم المين
 من العلو بسهم من البئر وقلاصحة رحمة الله تعالى يقسم
 بالينة وبنية الفنة ولا يدخل الذراع في الفنة الا بتراضيه
فصل ينقسم القاسم ان يفرق بينهم فمن خرج
 سه على سهمين خذ وليس لاحد من الرجوع اذا قسم القاسم
 او ثابته فان كان نصيب احد من سبيل او طر يقاخذ لم يشترط
 فان امكته صرفه عنه صرفه ولا يفتق القسمة واذا
 شهدوا عليهم ثم ادعى احد من نصيبه شيئا في يد
 صاحبه تقبل الا بينة ويقبل شهادة القاسمين على ذلك
 وان قال قبضته فرائض مني فبينة او يمين خصه وان قال
 ذلك قبل الاشهاد كالتا وفتحت القسمة وان استحوذ
 بغير نصيب احد من رجوع في نصيب صاحبه بقسطة **فصل**
 المنهاية جازية استحقاقا ولا تبطل بموتها ولا يموت احد من
 وتطلب حدها القسمة بطلب ويجوز في دار واحدة بان
 يسكن كل واحد منها طائفة او حدها العلو والارض المستقروا
 وله اجارة واخذ غلته ويجوز في عبد واحد يجزم هذا يوما

نفسه
 الشهود
 على
 انفسه

في القسمة
 ان كانوا يستضرون
 لا يقسم وان كان
 يفتق احدهم قسم

وهذا يوما وكذا في البيت الصغير وفي عبد ينخدم
 كل واحد واحدًا فان شرط طعام كعبد على من يجزمه جاز
 وفي الكسوة لا يجوز ولا يجوز في طلة عبد ولا عبدتين
 ولا فثرة الشجر ولا في لبن الفنة واولادها ولا
 في دكوب دابة ولا دابتين ولا استغلاهما ولا يجوز
 في عبد ودار على السكنى والحزنة وكذلك كل محتلى للنفقة
كتاب ادب القاضي القضا بالحق
 خافى الغرائض واشرف العبادات والاولى ان يكون القاضي
 مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون من أهل الشهادة
 موثوقا في دينه وامانيته وعقله وفهمه عالما بالفقه
 والسنة وكذلك المفتي ولا يطلب للولاية وكبر الخلق
 فيه لمن يخاف العجز عن القيام ولا بأس به لمن يؤمن بنفسه
 في ادائه فرضه ومن تعين له يفتقر من عليه الولاية
 ويجوز التقليل من ولا الجوز ويجوز قضاء المرأة
 فيما تقبل شهادة نفا فيه واذا قلد القضاء طلبه وان كان
 الذي قبله ونظر في خرايطه وسجلاته وعرف في الودائع
 وارتفاع الوقوف بما يقوم به البينة او باعتراف من هو
 فيمن ولا يعمل بقول المعزول الا ان يكون هو الذي
 سلمها اليه وينظر في احوال المحوسين فمن اعترف بحق

في القسمة
 ان كانوا يستضرون
 لا يقسم وان كان
 يفتق احدهم قسم

وفي حد الاجتهاد وكلام عرف في اصول الفقه
 ومما ان يكون صاحب حديث له معرفة بلفظه ومعناه
 او صاحب فقه له معرفة بالحديث لا يتقبل القياس
 وقيل ان يكون صاحب فقه يعرف بهاءات الناس
 لان من لا يفهم ما ينشئ عليها

في القسمة
 ان كانوا يستضرون
 لا يقسم وان كان
 يفتق احدهم قسم

لا يثبت عليه بنية الزمه ولا نأدي عليه ولا يخلية
حتى يستظهر في امره ويجلس للقضاء جلوساً ظاهراً

في السجدة

والتجاءع أولى ويحذف من رجاء وكاتباً عدلاً ويستوي
بين الخصمين في الجلوس والاقبال والنظر والاشارة
ولا يسار أحدهما ولا يلقنه حجة ولا يضيفه وزن صاحبه
ولا يقبل مدية اجتناباً له قبل القضاء ولا يحضر
دعوة الألعانة ويعود الرضو ويشهد الجنايز
فإن حدث له همز ونعاس أو غصب أو جوع أو عطش
أو حاجة كف عن القضاء ولا يبيع ولا يشتري في مجلس
ولا يتخلف عن القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك ولا يقضو
على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه وإذا رفع إليه
قضاء فاض مضاً إلا أن يخالف كتاب السنة والسنة
والاجماع ولا يجوز قضاءه لمن لا تقبل شهادته له
ويجوز لمن قلده وعليه وداعلم بشئ من حقوق العباد
في زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضي بينهم والقضاء
بشهادة التزود بنقد ظاهر وأيضاً في العقود والميسوخ
كاستكاح ونكاح وبيع وكذلك حبة ولا يجرى
في الأمد المرسلة وإذا تقدم إليه خصمان أنشا بدها
فقال ما لكما ونشا نكت وإذا تكلم أحدهما نكت لا يجزى

وإن نكر من غير حجة

كما هو في حق من لا تقبل شهادته

في السجدة

في السجدة

في السجدة

في السجدة

في السجدة

وإذا ثبت الحق للمدعي وسأله جسر غريمه لم يجبه وأمره
بدفع ما له عليه فإن امتنع جبهه في كل دين لزمه
بذل مال كالتن والقرض أو ثبت بالتزام كامله والكمال
ولا يجبهه فيما سوى ذلك إذا دعي الفقة إلا أن يقيم البينة
أن له مالا فإذا جبهه مدته يغلب على ضنه أنه لو كان له
مال أظهره وسأل عن حاله فلم يظهر له مال دخل سبيله
الأن يقوم البينة على يساره فيؤد جبهه ويجسر الرجل
في نفقة زوجته ولا يجبرس والد في دين ولده إلا أن يمنع
غرا اتفاق **فصل** يقبل كتاب القاضي أو القاضي
في كل حق لا يسطر بالشبهة ويقبل في العقار
ولا يقبل في المنقولات وعمره ربحاً لله تعالى قوله وفيه الفتوى
ولا يقبل إلا بالبينة وأن يكون المعلوم بان يقول
خرفان إلى فلان وبذكر نسبها وأنشا قال بعد ذلك
والكل من يصل إليه من فضا المسلمين والآله وبقر الكتاب
على الشهود ويعلمهم ما فيه ويحتم بحضرتهم ويحفظون
ما فيه ويكون أساوهم داخل الكتاب وأبو يوسف يشترط
شياً من ذلك لما أتى بالقضاء واختار الشيوخ وليس الخبر
كالبيان فإذا وصل القاضي المكتوب إليه نظره في حتمه
فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه

في السجدة

في السجدة

في السجدة

في السجدة

في السجدة

في السجدة

فحجه وقواه على الخصم والزمن بما فيه ولا يقبله الا
 بحضرة الخصم واذا شهدوا عند القاضي بحق على خصم حكم
 بشهادتهم وكتب بها وان شهدوا بغير حضرة كتب بشهادتهم
 ولم يحكم بحكم بها المكتوب اليه فان مات الكاتب او عجز
 وخرج عن عليه لقضاء قبل وصول كتابه بطل وان مات
 المكتوب اليه بطل الا ان يكون قد بعد اسبه وذلك في حال
 خرفته تسلمين **فصل** حكم اجلاء يحكم بينهم
 جاز فيما لا يسقط بالشبهة اذا كان من عمل القضاء
 وله ان يبيع البينة ويقتضي ان يكون فاداهم لزمهما
 وتكفل واحد منهما الرجوع قبل الحكم وادفع حكمه في قاضي
 امضاء ان وفق مذهبه **كتاب** **الحج**
 واسباب السفر ونحوه والجنون ولا يجوز تصرف الجنون
 وكسبي الذي لا يعقل صلا وتصرف الذي يعقل ان جاز
 ونية او كان اذن له يجوز وتعبه كالصبي الذي يعقل
 وتصق والجنون لا يبيع عقودهما وقوارهما
 وطلاقها وعناقهما وان تلافيا لزمها وقوال **الحج**
 نافذة وخواتمه فلو قبال الزم بعد عقده
 وتوقر حيز وقضاير وقد يقرنه لمار وبلوغ لتمام
 بالاجتهاد ولا يجاز ولا ينزل وبلوغ ثاني عشرة سنة

والمهر انما هو ما يملكه الزوج

وتجارة بالاجتهاد ولا يجوز اكل وبلوغ سبع عشرة سنة
 واداهما وقالا قد بلغت صفة ولا يجوز على الخو
 العاقل البالغ الاعلى المفتي المايع والطبيب الجاهل
 والمكاري الفليس ولا يجوز التفتية الا انه اذا بلغ غير
 لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فان تصرف
 فيه قبل ذلك نفذ فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم اليه
 ماله وان لم يوترشده ولا يجوز على الفاسق ولا على المدين
 فان طلب غراماً وجبته بحسبه حتى يبيع ويوفي الذين
 فان كان له درهم او دينار والدين مثله قضاء القاضي
 بغير امره وان كان احدهما درهم والاخر دينار او بالعكس
 باعده القاضي في الدين ولا يبيع لمؤخر ولا انعقاد وقالوا
 يبيع وعليه نفقته واذا لم يظهر للفلس مال فالحكم ما امر
 في ادب القاضي **كتاب** **المأذون**
 الاذن فلان الحج فلا يتوقت فلو اذن له يوماً كان مأذوناً
 مطلقاً وثبت بالصرح وبالدلالة كالورا يبيع
 ويشترى فكسوا كان البيع للمولى او لغيره بامر
 او بغير امر صحيح او فاسداً وتبصر ما ذونا باذن العام
 والحاضر كاذن بالتجارة في نوع مخصوص اما لو اذن له
 بشراء طعام الاكل وثياب المشوية لا تبصر ما ذونا وكذلك

ما اقرض من الناس هذا الشيء
 ٩٠٠ مائة دينار في السنة ويبيع في السنة مائة دينار

معدون الاسفحات لا يثبت حتى اذن الربا

اذن القاضي والوصي لعبد يتيم وكصبي لذي يعقل
 ولما دون ان يبيع ويشترى ويوكل ويضيق ويضارب
 ويغير ويؤمن ويستر من ويؤجر ويستاجر ويقبل السلم
 ويسلم ويذيع ولو باع بالغين لفاحش او اقربين
 او غيب او ودعة جاز ولا يزوج ولا يزوج مملوكه
 ولا يكتب ولا يعق ولا يقرض ويهدي لقيل من لتمام
 ويضيف ماعليه وبأذن ترفيقه في التجارة وما يلزم
 من الذيون بسبب لادن متعلق برقبته يباع فيه الا ان
 يقدر ان يولد ويقسم ثمنه بين غرمانه بالخصم فان بقي
 ضول به بعد خريته وان حجر عليه لم يخرج حتى يعلم اهل سوق
 او اكثر ثم بذلك ولو ولد للمأذونة من مولاها فهو حجر
 والاباق حجر ولو مات المول وجن او لحق به ادا الحرب
 مرتد صار مجبوراً ويصح اقران بما فيه بعد الحجر
 واذا استغرق الذيون ماله ورقبته لم يملك المول شيئاً
 من ماله حتى لو اعتق عبداً لم يعتقوا وان اعتقه نفذ
 عتقه وضمن قيمته للغرمان وما بقي فعلى العبد ويجوز
 ان يبيعه المول بمثل الثمن واكثر
كتاب الاكراه ويعتبر فيه قدرة المكره
 على ايقاع ما عتده به وخوف المكره من ذلك عاجلاً

الاكراه في المصنف على ما ذكره في المتن

في المصنف

دمناد

وامتناعه من الفعل قبله بحقه او لحق اذ في او لحق
 الشرع وكون المكره متلفاً نفساً او عضواً او موجباً
 غماً يندم به الرضاء فلو اكره على بيع او اجارة او افراد
 بقتل او ضرب شديد او جبر ففعل ثم زال الاكراه
 فان شاء امضاه وان شاء فضحه وان قبض للعوض طوعاً
 فهو اجازة فان ملك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره
 فعليه قيمته والمكره ان يضمن المكره وان اكره على طلاق
 او عناق ففعل وقع ويرجع بنية العبد ونصف المهر
 ان كان الطلاق قبل الدخول فان اكره على شرب الخمر او
 اكل الميتة او الكفر او تلف مال مسلم او ذمي بالحبس
 والضرب فليس بمكره الا ان يكره بالتلف نفسه او عضوه
 فيسعه ان يفعل وقضاء ما تلف على المكره وان صبر
 حتى اتلف اثم الا في الكفر فانه يوجب وان اكره بالقتل
 على القتل لم يفعل ويصبر على القتل فان قتل اثم والقضاء
 على المصكين وان اكره على الردة لم تبين امراته منه
 وان اكره على الزنا فلا مد عليه **كتاب الدعوى**
 الدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى عليه من يجبر
 ولا بد ان يكون الدعوى بشئ معلوم الجنس والقدر فان كان
 ديناً ذكراته يطالب به فان كان عيناً كلف المدعى عليه

احضارها فان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها فان كان عقداً
 ذكر حدوده الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجدة
 وذكر المحلة والبلد ثم يذكر انه في يد المدعى عليه وانه
 يطالب به فاذ صح الدعوى سال القاضي المدعى عليه
 فان عرف او قام المدينة قضى عليه ولا يستخلف
 فان حلف فقطعت خصوصه حتى نفور البينة وان حلف
 بقضى عليه بالنكول فان قضى عليه اول ما نكل جاز
 والا وادان يغرض عليه اليمين ثلثاً ثم يقضى عليه
 والنكول يثبت بقوله لا يحلف وبالنكول الا ان يكون
 به خسر او ضرر ولا يرد اليمين على المدعى وان قال في
 بينة حاضرة في المصرو طلب يمين خصمه فيستخلف ولا يأخذ
 منه كيلة بنفسه ثلثة ايام ولا يلازمه وان كان غريباً
 يلازمه مقدار مجلس القاضي ولا يستخلف في النكاح والرجعة
 والنفي في الايلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء
 وحدود ويستخلف في القصاص فان نكل اقض منه
 في الاصراف وفي النفس يجبر حتى يحلف او يقر وان ادعى
 صلاحاً قبل الدخول استخلف فان نكل قضى عليه بنصف منه
 واليمين بالله تعالى لا غير وتغلظ بأوصاف انشاء القاضي
 ولا يتغلظ بزمان ولا مكان ويحاط من التكرار

ويستخلف اليهود بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام
 والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 والمجوس بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يخلفون
 في بيعت عبادتهم ويستخلف في البيع بالله ما بينكم ما بيع قائم
 فيما ذكر وفي الغصب بالله ما يستحق عليك رده وفي النكاح
 ما بينكم ما نكح قائم في احوال وفي الطلاق ما هي بينكم الشا
 وفي الوديعة ماله هذا الذي ادعاه في يدك ووديعة ولا شيء
 منه ولا له قبلك حتى يحلفه على الحاصل وان ادعى
 شفعة الجوار او شفعة المبتوتة وهو لا يراها يحلفه
 على السب بالله ما اشتريت هذا الدار وما هي معتدة منك
 واذا قال المدعى عليه هذا الشيء او عينه فلان الغائب
 اورثته عندي وغصبته منه وقام البينة فلا خصومة
 الا ان يكون محالاً ولو ادعى الشراء او قال الشهود ودعه
 رجل لا يعرفه فهو خصم **فصل** بينة الخارج وفي
 من بينة ذي اليد على مطلق المالك وان قام خارج بينة
 على مالك موزع وذو اليد على مالك اسبق منه تاريخاً
 او اقام على التنازع او على شئ ثوب لا ينكره شجة
 فذو اليد اولي وانا قام كل واحد منهما بالبينة
 على الشئ من الآخر ولا تاريخ فاما تارة ادعى

او ادعى في احوال
 بينة في دعوى ركان كذا الدعوى او في الدعوى
 كذا سبب يجوز في تاريخ الاول وكذا سبب لا يجوز في تاريخ الثاني

كاح امرأة واقاما البينة فان وقتا في الاول والاخير
 صدقة ادعيا غيبا في يد ثالث واقام كل واحد منها البينة
 انقاله قضى بها بينهما وان ادعى كل واحد منها الشيء
 من صاحبه ليد واقاما البينة فان شاء اخذ كل واحد
 نصف بعد وازنائه ترك فان ترك احدهما فليس الاخر
 اخذ جميعه وان وقتا في الاول وان وقت احدهما او كان
 معه قبض فقول له وان ادعى احدهما الشيء والاخر جهة وقضا
 او صدقة وقضا ولا تاريخ لهما فالشئ اول فان ادعى
 الشئ وادعت انه تزوجها عليه فها سواء وان اقام
 الخارج البينة على الملك والتاريخ او على الشئ فواحد
 فاولهما اول ومزانشين فها سواء وان اترك احدهما
 فقول له وان تاريخا دابة احدهما ذكها اوله عليها حمل
 فهو اول وكذلك ان كان رابكا في السرج والاخر رديفه
 اوله ليس فقبض والاخر منقول به وبينة التناج والشيخ
 اوله بينة مطلو الملك والبينة بشاهدين وبلائد او
 اكثر سواء **فصل** خلفا في مقدار الثمن
 او البيع فايتهما قام البينة فهو اول وان اقاما فالثبت
 للزيادة اولي فان لم تكن فها بينة فان رضى كل واحد
 منها بدعوى صاحبه والا تخالفا وفتح البيع ويبدأ

في البيع
 في البيع
 في البيع

يميز المشتري وفي المصايضة بايهما شاء فان كل لزم
 دعوى صاحبه وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار
 او استيفاء بعض الثمن فالقول قول المنكر وان اختلفا
 بعد ذلك البيع لم يخالفا والقول قول المشتري وان اختلفا
 بعد ذلك بعضه لم يخالفا الا ان يرضى بالبيع بترك حصة
 الهالك وكذلك الاجارة قبل استيفاء النفعة وبعد
 واما بعد استيفاء بعضها بخالفا ان يفتخ العقد
 فيما بق والقول فيها مضى قول المستاجر وان اختلفا
 بعد الاقالة تخالفا وعاد البيع وان اختلفا في المهر
 فمن اقام البينة فهو اول وان اقاما فبينة المرأة اول
 والا تخالفا ولهما كل قض عليه وان تخالفا يلزم
 ما قالت مثل من المثل او قل وما قال ان كان مثله او اكثر
 وان كان بينهما فمثل وان اختلفا في متاع البيت
 فما يصلح للنساء فللمرأة وما يصلح للرجال ولهما فللرجل
 وان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح
 لهما فللباق وان اختلفا في قدر الكتابة لم يخالفا
 ولو باع جارية فولدت لاقبل من ستة شهور فادعاه فهو
 ابنه وهي ام ولد ويفسخ البيع ويرد الثمن ولا يقبل
 دعوى المشتري معه فان مات فولدت ثم ادعاه لم يثبت له

اقرين وغيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر ان لم يكن كاذبا فيه
ولست بمبطل في دعواك عليه عندى بركت وهذا استثنى وعندها تؤمر
المقر الى المقر وهو القياس لان الاقرار حجة بلزمة شرعية كما لم يثبت له ادلى
لان اصل الكذب ما بعد وصلا لا كتمان ان العادة حلت من القياس انهم اذا

فيها وانما كانت الامم فمما دنا به ثبت نسبة ويؤيد كل الحق
وان جاءت به ما بين ستة اشهر الى سنتين فان صدقة
المشتري ثبت النسب وفتح البيع والاختلاف وان جاءت
به لاكثر من سنتين فصدة المشتري ثبت النسب
وايفض البيع ولا يفتق ولا تضيق واحدا ومن ادعى
نسب حداثا لم يثبت نسبها منه **كتاب الاقرار**
وهو حجة على المقر اذا كان عاقل باقيا وقنصلوم
وسوا قنصلوم ومجهول وبين المجهول فان قال
له على شيء او خولته ان يبين ماله فية فان كذب المقر
فالقول المقتضى مع يمينه وان قولها لم يصدق في
اقل من درهم فان قال مال اعظيم فهو نصاب من الجنين الذي
ذكره فواء بل خم وعشرون وفي الخطبة خمسة اشوق
وقية النصاب في مال الزكوة وان قال اموال اعظم
فلثة نصيب وان قال درهم فلثة وان قال كثيرة
فمشرة وان قال كذا درهم فدرهم وان قال كذا كذا
حد عشر وان قلت فكذاك وان قال كذا وكذا
فاحد وعشرون ولو قلت بالواو ثمانية ولو ربع
بزيادة الف وكذا كل مكمل وموزون وان قال
له على وقبل هو دين وعندي ومعى وفي بيتي امان

ازادوا الله
يكتسب الحق
بقوله
من خذوا

ولو قال له اخبرني عليك الف فقال اترتها وانقذها
او اجلني بها او قضيتكها او اخلت بك بها فهو اقرار
وان لم يذكرك الكفاية لا يكون اقرارا ومن اقر بدين
موجب فادعى المقر له انه حال استخلف على الاجل
وكو قال له على مائة ودرهم فالكلام درهم وكذا كل
ما يكال ويوزن وكو قال مائة وثوب لزم ثوب واحد
وتفسير المائة اليه وكذا ثوبان وكو قال ثلثة اثواب
فالكل ثابت ومن اقر بخاتم لزم الحلقة والفض
وسيف الفضل والخنز والحائل ومن اقر بثوب
في منديل او في ثوب لزمه ومن اقر بخمسة في خمسة
لزمه خمسة وان اراد الضرب وكو قال له على من درهم
الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة
ويجوز الاقرار بالجميل وله اذا بين سببا صالحا
للمالك ومن اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط
فصل واذا استثنى بعض ما اقر به متصلا
صح ولزمه الباقي واستثناء الكل باطل وان قال
متصلا باقوان ان شاء الله تعالى بطل قرا وكذا
ان طلقه تشية من لا يعرف مشية كالجن والملاكمة
ومن اقر بمائة درهم لادينا او بالاضيق خطية

لزم المائة الألفية الدينار والفقير وكذلك إذا استثنى
كل ما يكال أو يوزن أو يعد ولو استثنى ثوباً أو شاة
أو دابة أو ألبسة وكوفراً غصبته من زيد لابل من عمرو
فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو ومن فرشتين فاستثنى
أحدهما وأحدهما وبعض الآخر فالاستثناء باطل وإن
استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح
وبصرف إلى جنسه واستثناء البناء من الدار باطل
وكوفراً بناوياً أو لغيره لفلان فكما قال وأما قوله
على ألف من ثمن عبدي لما قبضه ولم يعينه ثمنه ألف
وإن يعينه فإن سلمه إليه لزمته والأفلا وإن قال من ثمن
خمر أو خنزير لزمه وكوفراً من ثمن ساج أو فرضي وهو
زئوف أو نهرجة وقال المقر له جواد فحق جواد وكوفراً
غصبته منه أو ودعيتها صدق في الزئوف والنهرجة
وقال رصاص وكسوفه أن وصل صدق ولا فلا
وأيون لفتح وما لزمه في مرضه بسبب معروف مقدم
على ما قرنه في مرضه وما قرنه في مرضه مقدم على الميراث
وأما الميراث لو ارثه باطل لأن يصدق بنية الورثة
ومن طلق امرأته ثلثاً في مرضه ثم قرنها ومات
فلها الأقل من الأقدار ونحو ذلك وإن قرأ الميراث

بنيته وهو الذي ارثه في مرضه

لا جنى ثم قال هو ابن بطل الأقدار وإن قرأ امرأة ثم
نزلت بها لم يبطل ويصح وإن الرجل بالولد والوالدة
والزوجة والمولى إذا صدقوه وكذلك المرأة الآفة الولد
فإنه يوقف على تصديق الزوج أو شهادة القابلة
ومن أقرب نسب من غير الولد لم يثبت فإن لم يكن له وارث
غيره ورثته ومن مات أبوه فوارثه يشارك في الميراث
ولم يثبت نسبته **كتاب الشهادات**
من يقين لحنائها لا يسعه أن يتبع إذا طلب فإذا
حنائها وطلب لادانها يفترض عليه إلا أن يقول الحق بغير
وهو مخير في الحدود بين الشهادة والسب وهو أفضل
ويقول في السرقة أخذ المال ولا يقول سرق ولا تقبل
على الزنا إلا بشهادة الأربعة من الرجال وبأشهاد
القصاص بشهادة رجلين وأما سواهما من الخقوق
يقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويقبل
شهادة النساء وحد من فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة
والبكار وعيوب النساء وفي أسهل الصبي في الصلوة
دون الأديث ولا بد من العدالة والفظة الشهادة والحرية
والإسلام ويقصر في السلم على ظاهرها لا في الحدود
والقصاص فإن طغى فيه الخصم سأل عنه وقال لا يسأل عنهم

في جميع الحقوق سراً أو علانية وطلباً أو غيباً وان كان
 بالترجيز ولا بد ان يقول المنة هو عدل جابر الشهادة
 ولا تقبل تركية المدعى عليه ويكون تركية الواحد وعدمه
 اثنين وهو اول وكذا المترجم ويجوز ان يشهد
 بكل ما سمعه او ابصره من الحقوق والعقود وان يشهد عليه
 الا الشهادة على الشهادة فانه لا يجوز ان يشهد على شاهد
 ما لم يشهد ولا يجوز له ان يشهد بما لم يعاينه الا التنب
 والكوت والكنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الو
 فاذا اخبر بها من يثق به جاز له ان يشهد بها ويجوز ان
 يشهد على الملك المطلق اذا راه في يوم مما سوى العبد
 والامة لان يعرف رخصتها واذا راح الشاهد خطه
 لا يشهد ما لم يذكر الحادثة وسأعد الزور يشهر ولا يغير
 ويعبر اتفاق الشاهدين في المقط والمغنى وموافقة
 الشهاد والدعوى فان شهد أحدهما باللف والآخر باللف
 ونسباً فقلت في الالف ان ادعى المدعى القا ونسباً
 وان شهد أحدهما باللف والآخر باللفين فقبل ولو شهدا
 على سرق بقره واختلفا في لونها قطع وان اختلفا في لونه
 والذكون لم يقطع شهد بعتل زيد يوم الخميس
 ونحوه ان يفتله فيه بالكوفة ردنا فان سبقت أحدهما

وقضى بما بطلت الاخرى ولا يقبل شهادة الامور
 ولا الحدود في عذف وان تاب وكوحد الكافر في عذف
 ثم اسلم قبلت شهادته ولا يقبل الشهادة للولد وان
 ولا للوالدين وان صلا ولا لعبد ولا مكاتبه ولا الزوج
 والزوجة ولا أحد الشريكين الا في ما هو من شركتهما
 ولا يقبل شهادة محنت ولا نايحة ولا مغنية ولا من
 يغني للناس ولا من يشرب على القمو ولا من يلعب بالطيور
 ولا من يفعل كبيرة توجب الحد ولا من ياكل الربوا او يمار
 بالشطرنج او يقفون الصلوة بسببه او يدخل الحمام
 بغير اذن او يفعل فعلاً مستخفاً كالبول والاكس
 على الطريق ولا من يظلم سب السلف ولا يقبل شهادة العدو
 ان كانت العداوة بسبب الدنيا وتقبل ان كانت
 بسبب الدين وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم
 على بعض ولا يقبل شهادة المستأمن على الذمي وتقبل
 شهادة الذمي عليه ويقبل شهادة الاقارب والخصم
 والنخعي وولد الزنا والمبتدع والمعتبر حال الشاهد
 وقت الاداء لا وقت التحمل واذا كانت الحسنات
 اكثر من السيئات قبلت الشهادة **فصل**
 يجوز الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة ولا

في الدعوى في العداوة والحجود

في زكاة القدر المستأمن في الذمة

في زكاة الحدود والصلوات

يجوز شهادة واحد على شهادة واحد ويجوز شهادة اثنين
 على شهادة اثنين **وصفة** الاستشهاد ان يقول الاصل
 اشهد على شهادة في اني اشهد ان فلانا اقعدى بكذا
 ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في
 شهادة انه يشهد ان فلانا اقعدى بكذا وقال في
 اشهد على شهادة في ذلك ولا يقبل شهادة الفروع الا اذا
 تعدد حضور الاصول بمجلس حكم بموت او مرض او سفر
 فان عدمهم شهود الفرع جاز وان سكتوا عنهم جاز
 واذا انكر شهود الاصل الشهادة لا يقبل شهادة الفروع
 به **والتعريف** يتم بذكر الجدة او الفخذ ولا بد من نسبة
 خاصة فالنسبة الى المصروع والحالة الكبيرة عامة
 والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عنها**
 ولا يصح الا في مجلس الحكم فان رجعا قبل الحكم بسها
 سقطت وان كانت بعد لم يفسخ الحكم وعمنوا ما اتفقوا
 بشهادتهم فان شهدا بما لا يقضى به واخذ المدعي
 ثمة رجعا ضمناه للشهود عليه وان رجعا احداهما ضمن
 والعبارة في الرجوع لم يبق الا ان يرجع فلو كانوا ثلثة
 فرجع واحد اشئى عليه فان رجعا اخر ضمنا المصنف
 ولو شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعليه ربع المال

ولو شهد رجل وعشر نسوة فراجعوا فقبلهم
 خمسة أسدس الحق وعليه سدسه ولو شهد رجلان
 وامرأة فراجعوا فالضمان على الرجلين خاصة شهدا
 بنكاح باقل من مهر المثل فراجعوا لاضمان عليهما وان
 كان اكثر منه ضمنا الزيادة للزوج وفي الطلاق ان كان
 قبل الدخول ضمنا نصف المهر وبعد لاضمان عليهما
 واذا رجع شهود القصاص ضمنوا الدية واذا رجع شهود
 ضمنا وان رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد بشهود
 لم يضمنوا ولا ضمان على شهود الاخصان واذا رجع
 شهود اليمين وشهود الشرط فالضمان على شهود اليمين
 واذا رجع المزكون ضمنوا **كتاب الوكالة**
 ولا يصح حتى يكون الموكل ممن يملك التصرف ويازمه
 الاحكام والوكيل ممن يعقل العقده ويقصد وكل عقده
 مما اذا ان يعقد بنفسه جاز ان يوكل به فيجوز بالخصوص
 في سائر الحقوق وايضاها واستيفائها الا الحدود
 والقصاص فانه لا يجوز استيفاءها مع غيبة الموكل ولا
 يجوز بالخصوص لا بضم الخضم الا ان يكون الموكل مريضا
 او مسافرا او مجذرا وكل عقده يضيئه الكلي ان نفسه
 كاتبعه وان جازة والتفويض ان ينفذ حقوقه به

ولو شهد رجل وعشر نسوة فراجعوا فقبلهم

ولو شهد رجل وعشر نسوة فراجعوا فقبلهم

ولو شهد رجل وعشر نسوة فراجعوا فقبلهم

ولو شهد رجل وعشر نسوة فراجعوا فقبلهم

من تسليم البيع ونقد الثمن والخصومة في الغيب وغير ذلك
 إلا البني والجمد المجودين فيجوز عقدهما ويتعلقان خصوصا
 بموكلهما وإذا سئل المبيع إلى الموكل لا يرد به بغير
 الأباذنه ولم يشركه أن يمنع من دفع الثمن إلى الموكل فإن
 دفعه إليه بغيره وكل عقد يضيفه إلى موكله ففوقه يفتا
 بموكله كالتكاح والخلع وانصاع عن عدم عهد والعتق على مال
 والكفالة والصنع عن انكار وكسبة والصدقة والإيمان
 والأدياع والرهن والأوقاف والشركة والمضاربة ومن
 وكل رجلا بشيء ينبغي أن يذكر صفته وجنسه أو مبلغ
 ثمنه لا أن يقول له ابتع لي ما ديت وأن وكله بشيء آخر
 بعينه ليس له أن يشتريه لنفسه فإن اشتراه بغير النقد
 أو بخلاف ما سمي له من جنس الثمن أو وكله بشيء لم يقع المشتري
 له وإن كان بغير عينه فاشتراه فلوله إلا أن يدفع الثمن
 من مال الموكل أو ينوي الشد له والوكيل في الصرف والسم
 بغير مفارقة لا مفارقة الموكل وأن دفع إليه درهم
 لم يشرك له بها طعنا فهو على الخطة وفيها وقيل
 أن كانت كثيرة فعلى الخطة وقليلة على الخبز وموسطة
 على ندقيق وأن دفع الوكيل الثمن من ماله فله حبس المبيع
 حتى يفيض الثمن فإن حبسه وهلك فهو كالمبيع وأن وكله

الضمان في البيع
 وضمان المبيع وهو ما يضمنه
 من قبله المبيع وهو ما يضمنه
 من قبله المبيع وهو ما يضمنه

هذا هو الحق في البيع
 وهو ما يضمنه المبيع
 وهو ما يضمنه المبيع

بشراء عشرة إرطال الخبز بدرهم فاشترى عشرة
 مما يباع منه عشرة بدرهم لزما الموكل عشرة بنصف درهم
 ولو كل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والنسبة
 وبالأمر وض ويأخذ بالثمن رهنا وكفلا ولا يصح ضمانه بغير
 الثمن عن المشتري ولو كل بالشرى لا يجوز ضمانه إلا
 بقيمة المثل وزيادة يتغابن الناس فيها وهو ما يدل على تحت
 تقويم المقومين وقد روي في العشرة زيادة نصف درهم
 وفي الجوان درهم وفي العقار درهمين ولو وكله ببيع
 فباع بنصفه جاز وفي المشتري يتوقف فإن اشترى بأفقه
 جاز ولا يعقد الوكيل مع من لا يقبل له شهادة إلا أن
 يبيعه بأكثر من القيمة وليس لأحد الوكيلين أن يتصرف
 دون رفيقه إلا في الخصومة والطلاق والعراق بغير عوض
 ورد الوديعة وقضاء الدين وليس للوكيل أن يوكل
 الأباذن الموكل أو يقول له اعمل برأيك فإن وكل بأذنه
 فهو وكيل الموكل وأن وكل بغير أذنه فعقد الثاني
 بحضرة الأول أو غيبته فجاز جاز ولو وكل غزلا وكله
 ويتوقف على علمه وبطل الوكالة بموت أحدهما وجو
 جونا مطبقا ولحاقه مرتباً بداد الحرب وإذا عجز المكاتب
 أو عجز المادون أو فترق الشريكان بطلت وكالاتهم

هذا هو الحق في البيع
 وهو ما يضمنه المبيع
 وهو ما يضمنه المبيع

وَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ تَوَكَّلْ وَكَذَا تَصَرَّفَ الْمُوَكَّلُ فِي مَا وَكَّلَ بِهِ بَطُلَتْ
 الْوَكَالَةُ وَالْمُوَكَّلُ يَقْبِضُ الدِّينَ وَيَكِلُ بِالْخُصُومَةِ فِيهِ وَيَقْبِضُ الْعَيْنَ
 لَا يَكُونُ وَكِيلاً بِالْخُصُومَةِ وَالْمُوَكَّلُ بِالْخُصُومَةِ وَيَكِلُ بِالْقَبْضِ
 خَلَا قَالَ زَوْجُ رَحِمَاتِ تَعَالَى وَالْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَقْبَلَ مُوَكَّلُهُ
 عِنْدَ الْقَاضِي نَفَذَ وَالْأَفْلَاحُ ادَّعَى أَنَّهُ وَكِلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِهِ
 وَصَدَقَ لَغَيْرِهِ أَمْرٌ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ فَإِنْ جَاءَ الْغَائِبُ فَانْصَدَقَ
 وَالْأَدْفُغُ إِلَيْهِ ثَانِياً وَجَمَعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ أَنْ كَانَ فِي يَدِهِ
 وَأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَفْعُهُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَصْدَقْ
 أَوْضَعَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ وَأَزَادَ عَيْنُهُ وَكَلَهُ فِي قَبْضِ الْمَوْدِعِ
 لَمْ يَوْمَرْ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ وَأَنْصَدَقَ وَلَوْ أَلَامَاتُ الْمَوْدِعِ وَرَكَهَا
 مِيرَاتُهَا وَصَدَقَ أَمْرٌ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ وَلَوْ أَدْعَى الشَّرْطَ وَصَدَقَ
 لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِ **كِتَابُ الْكَفَالَةِ**
 وَمَوْضِعُ ذِمَّةِ الْذِمَّةِ فِي مَطَالِبَةٍ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمِلْكٍ الْبَتَّانِ
 وَيَجُوزُ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَيَقْعَدُ بِالنَّفْسِ بِقَوْلِهِ تَحَلَّتْ
 بِنَفْسِهِ وَبِرَقَبَتِهِ وَبِكُلِّ عَضْوٍ يُخَيَّرُ بِهِ عِزَابُ بَدَنِ
 وَبِأَجْزَائِهِ الشَّيْءُ كَالْخَمْسِ وَالْعَشْرِ وَقَوْلُهُ ضَمِنْتُهُ أَوْ
 عَلَى أَوَانٍ أَوْ أَمَّا نَحْمِيهِ بِهِ أَوْ قَبِيلٍ وَالْوَجِبُ الْإِعْضَانُ
 وَتَسْلِيهِهِ وَمَكَانٌ يَقْدِرُ عَلَى حَاكَمَتِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَرِيءٌ
 وَكَوَسَلُهُ فِي مِصْرٍ خَرِبَتْ فَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيهِهِ فِي وَفْقٍ بَعِينَةٍ

الْبَيْعُ الْعَلِيٌّ إِذَا بَاعَ الْبَيْعُ أَوْ الْبَيْعُ الْغَائِبُ
 أَوْ الْبَيْعُ الْفَتْرَةُ الْبَيْعُ

لَوْ مَدَّ الْإِعْضَانُ وَالْأَجْسَدَ حَاكَمَ فَإِنْ قَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ
 مَكَانَهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ الْكَفِيلِ وَالْكَفُولُ بِهِ
 دُونَ الْمَكْفُولِ لَهُ وَأَنْ تَكْتَلِبَ إِلَى شَهْرِ فَلَمْ يَلْمِ قَبْلَ الشَّهْرِ
 بَرِيءٌ وَأَنْ قَالَ أَلَمْ أَوْ أَفْلَكُ بِهِ فَعَلَى الْآلِفِ الَّتِي عَلَيْهِ
 فَلَمْ يُؤَافَقْ بِهِ فَعَلَيْهِ الْآلِفُ وَالْكَفَالَةُ بَاقِيَةٌ وَالْكَفَالَةُ
 بِالْمَالِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ ذِي عَقْلٍ حَتَّى لَا يَبْغِيَ بِدَلِّ الْكَفَالَةِ
 وَالسَّعْيَةِ وَالْأَمَانَاتِ وَالْحُرُودِ وَالْقَضَائِمْ وَالْكَفُولُ
 أَنْ شَاءَ طَالِبُ الْمُوَكَّلِ وَأَنْ شَاءَ طَالِبُ الْأَصِيلِ فَإِنْ شَرَطَ
 صَدَقَ مَطَالِبَةُ الْأَصِيلِ فِي حَالِهِ كَأَدَا شَرَطَ فِي الْحَالَةِ
 مَطَالِبَةُ الْكَفِيلِ كَيُكُونَ كَالَهُ وَيَجُوزُ بِأَمْرِ الْكَفُولِ عَلَيْهِ
 وَبِغَيْرِ أَمْرٍ فَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ أَمْرٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَتْ
 بِأَمْرٍ فَادَّعَى دَجْعَ عَلَيْهِ وَأَنْ طَوَّلَ وَلَوْ ذِمَّةً طَالِبَهُ
 وَلَا زِمَةَ وَأَنْ دَعَى الْأَصِيلُ أَوْ أَبْرَأَ رَبِّ الدِّينِ
 بَرِيءٌ الْكَفِيلُ وَأَنْ أَبْرَأَ الْكَفِيلُ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ وَأَنْ
 أَخْرَجَ الْأَصِيلُ تَأْخِرَ عَنْ الْكَفِيلِ وَبِالْعَكْسِ لَا وَأَنْ قَالَ
 الطَّالِبُ لِلْكَفِيلِ بَرِئْتُ إِلَى الْغَايَةِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ
 وَأَنْ قَالَ أَبْرَأْتُكَ لَمْ يَرْجِعْ وَلَا تَصِحُّ تَعَالِيَةُ الْبَرَاءَةِ
 مِنْهُ بِشَرَطٍ وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْأَحْيَانِ الْمَضْمُونَةِ بِنَفْسِهِ
 كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوَاءِ الشَّرْطِ وَالْمَقْبُوضُ وَالْبَيْعُ

الْبَيْعُ الْفَتْرَةُ الْبَيْعُ الْغَائِبُ

الْبَيْعُ الْعَلِيٌّ إِذَا بَاعَ الْبَيْعُ أَوْ الْبَيْعُ الْغَائِبُ

الْبَيْعُ الْفَتْرَةُ الْبَيْعُ الْغَائِبُ

الْبَيْعُ الْمَشْتَرِكُ إِذَا بَاعَ الْبَيْعُ الْغَائِبُ

الْبَيْعُ الْمَشْتَرِكُ إِذَا بَاعَ الْبَيْعُ الْغَائِبُ

بجا فاسد ولا يصح بالضمونة بغيرها كالباع والمهر
 ولا يصح الا بقبول المكفول له في المجلس الآذا قال المبيع
 نوارته تكل بما على من الدين فتكفل والغريم غائب
 فيصح ولو قال لا جنبي فيه اختلاف المشايخ ولا يصح
 الكفالة عن ايت المفلس ويجوز تخليق الكفالة بشرط
 ملاءمة كشرط وجوب الحق كقوله ما بايعت فلانا فعلى
 او بشرط امكان الاستيفاء كقوله ان قدم فلان فعلى
 او بشرط تعذر الاستيفاء كقوله ان غاب فلان فعلى
 ولا يجوز بخره الشرط كقوله زعت لرج اوجاه المنظر
 ويجب حالاً ان جعلها اجلاً للكفالة فان قال كفلت
 بما لك عليه فقامت البينة بشئ لزمه والا فاقول قوله
 ولا يصح قول الاصيل عليه ولا يصح الكفالة بالحمل
 على اية بعينها وتصح بغير عينها ^{اشك} عليها دين وكلاهما
 منها كميل غر الاخر فاذا اء احد ما يرجع على صاحبه
 حتى يزيد على العوض فيرجع بالزيادة وان كلفه رجل
 قد منها كميل غر الاخر فاذا اء احد ما يرجع بنصفه
 على الآخر ولو ضمن غر رجل خراجة وقيمتة ونوايته
 جاز ان كانت النوايب بحق ككسب النهر وجره الحاد
 وتجهيز الجيش وفداء الاسارى وان لم يكن بحق كالجنابة

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

قالوا تصح في زماننا **كتاب الحوالة**
 وهي جائزة بالديون وهذا لا عيان وتصح برضاء المحيل
 والمحال والمحال عليه فاذا تمت برك المحيل حتى لو مات
 لا يأخذ المحال من تركته لكن يأخذ كفيلاً من الورثة
 او من الغرماء بخافة التوى ولا يرجع المحال الا ان يموت
 المحال عليه مفلاً او يجهد ولا بينة عليه فان طالب المحال
 عليه المحيل فقال له انما اطلقت بيدى عليك لم تقبل
 وان طالب المحيل المحال بما اياه له به فقال انما اطلقتى
 بيدى عليك لم تقبل **كتاب الصلح**
 ويجوز مع الاقرار والسكوت والانكار فان كان عن قرار
 فهو بائع عن مال فهو كالبيع وبما فاع عن مال كالأجارة
 وان استوفى فيه بعض المصالح عنه رد حصته من العوض
 وان استوفى الجميع رد الجميع وان استوفى كل المصالح عليه
 رجع بكل المصالح عنه وفي البعض حصته **والصلح**
 عن سكوت او انكار معاوضة في حق المدعى واقتداء المدين
 في حق المدعى عليه وان استوفى فيه المصالح عليه رجع
 الى المدعى في كله وفي البعض بقدره وان استوفى المصالح
 رد العوض وان استوفى بعضه رد حصته ورجع
 بالخصومة فيه وهذا لا بد الا الصلح قبل التسليم كاستحقاقه

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع والشراء

في الفصلين ويجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الأكل
 معلوم ويجوز عن جنابة العمد والخطأ ولا يجوز
 عن الحدود وكذا على امرأة نكاحاً فحدث ثم صلحته
 على ما لولته لا دعوى جاز ويجزم عليه ديانة ولو صلحها
 عن مال ينقذه بالتكاح جاز وكذا عت المرأة فصالها
 جاز وقيل لا يجوز وكذا على من شتره عبداً فصاله
 على ما لولته ولا ولاية عليه عبد بين رجلين اعتقه أحدهما
 وهو موثر فصاله الآخر على أكثر من نصف قيمته ثم يجوز
 ويجوز صلح المذبح المنجس على ما لولته لا بالعين
 والفضول أن صلح على مال وضمنه أو سلمه أو قال على الف
 هذه صح وأن قال على الف يتوقف على إجازة المصالح عنه
 والصلح عما استحق بغير الدائنة أخذ لبعض حقه
 وانسقاط الباقي وليس معاوضة فإن صلح عن الف
 بدين بخمسة أو عن الف بجاء بخمسة زبوف أو عن حالة
 بشها مؤجلة جاز ولو صلح على دنانير مؤجلة لم يجز
 ولو صلح على الف سد بخمسة بغير لم يجز وأن قال له
 أد إلى فدية خمسمائة وانت برى من خمسمائة فلم يؤدها إليه
 فالالف بحالها ولو صلح أحد الشريكين عن نصيبه
 بثوب فشرى به أن شاء أخذ منه نصف الثوب لأن يعطيه

هذا هو الوجه
 في النكاح
 في الفدية
 في المهر

هذا هو الوجه
 في النكاح
 في الفدية
 في المهر

هذا هو الوجه
 في النكاح
 في الفدية
 في المهر

بيع الدين وأن شاء أتبع المدين بنصفه ولا يجوز صلح
 أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال وأن صلح الورث
 بعضهم عن نصيبه بما أعطوه والتركه عروضا جاز قديماً
 ما أعطوه أو كثيراً وكذلك إن كانت أحد النقدين فأعطوا
 خلافة وكذلك لو كانت نقدين فأعطوا منها ولو كانت
 نقدين وعروضا فصالحوه على أخذ النقدين فلا بد أن يكون
 أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ولو كان بدل النصيب عروضا
 جاز مطلقاً وإن كان في التركة ديون فأخرج منها على أن يكون
 لهم لا يجوز وأن شرطوا برأءة الفراء جاز
كتاب الشراكة ويكون في الاملاك والعقود
 في الاملاك أن يملك الرجلان عينا وكل واحد منهما اجتنى
 في نصيب الآخر ويجوز له بيع نصيبه من شريكه وغيره
 وشركة العقود معاوضة وعنان وفي نصايح والوجوه
 ولا بد فيها من الإيجاب والقبول فالمعاوضة أن يتساويا في
 والدين والمال الذي يبيع الشراكة فيه ولا يجوز لأبوين بائعين
 أن يبايعا بغير إذن المسلمين أو أئمة ميتين ولا يبيع لأبلفظ المعا
 أو يبيع جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم نازلها
 ويغفر على الوكالة وإنكالة فباي شريك أحدهما على شراكة
 لأحدهما وله وكسوتهم ولما بيع مطالبة بينهما شاء بائع

هذا هو الوجه
 في النكاح
 في الفدية
 في المهر

وان تكل بما اراد عن جني يلزم صاحبه وان ملك احدهما
 ما نفع فيه شركة صادرة عننا وكذلك كل موضع
 قدرت لمفاوضة نفوت شرط لا بشرط في ايجان ولا يفقد
 المفاوضة وان كان لا بالذمة والذمان او بتبرعها
 ان جري العمل وبالفلسفة الربحية ولا نفع بالعرض
 الا ان يبيع احدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر
 اذا كانت بينهما على تسوية فترجع الشركة لشركة ايجان
 نفع مع القاضل في النار والتساوي في الربح او على شرط
 زيادة الربح في العمل واذا تفاوتا في النار وشرط التساوي
 في الربح والوضعية فالربح على ما شرط والوضعية على قدر النار
 والربح يستحق باعقلا لا بالعمل ونفع من احدهما درهم
 ومن الآخر دينار ونفع في جميع النواحي فجار وفي بعض
 وينفق على الوكالة ولا نفع فيها لا نفع الوكالة به
 كالاحتساب والامضاء وما جمعه كل واحد منها فهو له
 وان امانة الآخر فله بغير مثله ولا يكون احدهما كفيلا للآخر
 فلا يضارب ما اشترى وان ملك مالان او احدهما قبل الشركة
 بطلت الشركة وان اشترى احدهما بالمال وملك مال الآخر
 فالمشترى بينهما على ما شرط ويرجع على صاحبه بحصة
 ولا يجوز ان يشترط احدهما درهم مستأنة من الربح

ولشريك ايجان والمفاوضة ان يوكل ويبيع ويضارب
 ويودع ويستاجر وهو امين في المال وشركة الصناعات
 ان يشترط صانعا ان اتفقا في الصناعة واختلعا على ان
 يتقربا لا اعمال ويكون لكسب بينهما او متفاضلا مع
 العمل فيجوز وما ينقصه احدهما يلزمه من غير ان يبيع
 كل واحد منهما بالعمل ويطلب بالاجر وشركة الوجهاين
 وهو ان يشتركا على ان يشترى بوجهما ويبيعا ويتعقد
 على وكالة فان شرط ان الشركة بينهما نصفان فالربح
 كذلك ولا يجوز الزيادة فيه وان اشتركا واحدهما بغير
 والاخر رواية بسدق الماء لا نفع والكسب للعامل وعليه
 اجرة الاخر او رويته والربح في الشركة القائمة على قدر النار
 وتبطل بشرط الزيادة وادامات الشريكين او نحو هذا
 مرتبة بطلت الشركة وليس لاحد الشريكين ان يؤدي ذكوة
 مال الآخر الا باذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه
 فاذ باع احدهما كل واحد نصيب شريكه وان اذ باع معا
 ضمن ثلثي الاول علم باذنه او زعمه وقيل ان يعلم لا يضمن
كتاب المضارب المضارب بغير شريك رب المال
 في الربح ورأس ماله الضرب في الارض فاذا سمي رأس المال
 فهو مائة فاذا تصرف فيه فهو وكل فاذا بيع صار شركا

وأن شرط الربح المضارب هو فرض وأن شرط الربح المالك
 فهو ضمانه فإذا فقدت المضاربة فهي جارة فاسدة
 وإذا خالف صار غاصبا ولا تصح إلا بما تصح به الشركة
 ولا تصح إلا أن يكون الربح بينهما مشافعا فإن شرط أحدهما
 دراهم مستغنى عن الربح ورب المال والمضارب أجر مثله
 ولا يجوز به المشروط والمال أمانة وأن شرط نوصية
 على المضارب باطل ولا بد أن يكون مال مسلما إلى المضارب
 والمضارب أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويبيع ولا
 يضارب إلا بأذن رب المال أو بقوله أو بعمل برأيه وليس له
 أن يتعدى البلد والسيلة والمعامل الذي يختاره رب المال
 فإن وقتها وقتا بطلت بضيقه ولا يزوج عبدا ولا أمة
 ولا يشترى من يفتقر على رب المال فإن فعل ضمن ولا من يفتقر
 عليه وإن كان في مال ربح فإن لم يكن مشتركا ثم ربح عتق
 نصيبه وسعى عبدا في قيمة نصيب رب المال فلو دفع إليه
 المال ولة ما ردق الله تعالى بينا نصفان وأذن له في أنه دفع
 من حصة فذبح بالثلث فنصف الربح رب المال والستس لاول
 والثلث لشار وأذن دفع لاول بالنصف فلا شيء له وإن دفع
 على أن تشارك في شلتين ضمن لاول تشارك في قدر سدس الربح
 وإن كان رب المال ما ردق الله تعالى في نصيبه فإشترطه

لشار فهو له والباقي ينزيب للمال والاول نصفان
 وتبطل المضاربة بموت المضارب وموت رب المال وبردة
 وخافه بدرا الحرب دون المضارب ولا ينزل الجزاء ما لم يعلم
 فإذا علم وأمال من جنس رأس المال لم ينصرف فيه وإن كان
 خلاف جنسه فله أن يجبره من جنسه وأذا فتر فاقى المال
 ديون وليس فيه ربح وكل رب مال على اقتضاها وإن كان
 فيه ربح أجبر على اقتضاها وما هلك من مال المضاربة فمن ربح
 فإن زاد رأس مال **كتاب الوديعة**
 وهي أمانة ولو دعى أن يحفظها بنفسه ومن في عياله
 وأزواجه وأسير له أن يحفظها بغيره لا أن يحلف الحرق
 فيسلمها إلى جاره أو لغيره فيأتمها إلى سفينة أخرى
 وأن خلطها بغيرها حتى لا يتميز ضمنها وكذا أن تقو بعضها
 ثم رد عومنه وخطئه بالباقي وأن خلط بغير منعه فهو
 شريك ولو تعدى فيها بالركوب أو بالبسر أو أودعها
 ثم زال النقد لم يضمن ولو هلك عند ثأر فالضمان
 على الأول خاصة وأن طلبها صاحبها فحدها ثم طرد
 واعترف ضمن ولو دعى أن يسافر بالوديعة وأن كان لها
 حمل وموتة ما يئنه إذا كان الطريق أمنا وليس له أن
 يسافر بها في البحر ولو أودعها عند رجل مكمل وموزونا

فترخص أحدهما في طلب نصيبه لئلا يورث بالدفن اليه ما لم
يحضر الآخر ولو أودع عند رجلان شيئا مما يقسم
اقتسماه وحفظ كل واحد منهما نصفه وإن كان مما
لا يقسم حفظه أحدهما بالآخر ولو قال له احفظها
في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار فضمن الآخر
أن يكون البيت الذي نهاه عنه غورة فيضمن ولو طافه
في الدار ضمن وكوردها إلى دارها كلها ولم يسلمها
اليه ضمن **كتاب اللقيط**
اللقاط منسوب وهو منفقته في بيت المال
وميراثه له وجنايته عليه واللقط أول من غزى
وهو متبرع في الانفاق عليه الآن يأذنه بشرط الرجوع
وتصدة اللقيط ذابغ ومناذعي الله عنه ثبت نسبة
منه وإن ادعاه اثنان معا ثبت منها الآن يذكر أحدهما
علاقة ويسبق أحدهما بالآخر فيكون أولى والآخر
ونسب وضمن العبد والندى وإن ادعاه عبد فهو ابنه
وهو حر وإن ادعاه ذمي فهو ابنه وهو مسلم الآن
يلتقطه من بيعة أو كنيسة أو قرية من قرىهم فيكون
ذميا ومناذعي العبد لا يقبل وإذا كان على اللقيط
مال مشدود فهو له فيفق عليه بالمرعى ويقتبل

له الهبة ويسلمه في صناعة ولا يرزوجه ولا يواجن
وهو الأصح **كتاب اللقطة**
أخذها أفضل وإن خاف ضياعها فواجب وهو
أمانة إذا شهد أنه يأخذها ليرة لها على صاحبها
فإن لم يشهد ضمنها ويقر فيها مائة يوجب حلفه أن
صاحبها لا يطالبها بعد ذلك ثم يصدق بها إن شاء
فإن جاء صاحبها وأمضى الصدقة وآله تضمنه أو
تضمن السكين أو أخذها إن كانت باقية وأبها ضمن
لا يرجع على الآخر ولا يصدق بها على غنى وينفع بها
إن كان فقيرا أو يعطيها أهله إن كانوا فقراء وإن كانت
شيئا لا يبق عرفه إلى أن يخاف فسادها ثم يصدق به
ويقر فيها في مكان اللقطة ويجمع الناس وإن كانت
حقيرة كالنوى وقشور الرمان والسنبيل بعد الحصاد
ينفع به من غير عريف ولما أخذ ويجوز إلقاؤها
والبقرة والغنم وهو متبرع فيما انفق عليها الآن
يأذن له القاضى فيكون ذميا على صاحبها وإن كان لها منفعة
أجرها بأذن الحاكم وانفق عليها وإن لم يكن لها منفعة
بأمرها إن كان أصلي وإذا جاء صاحبها فله حبسها حتى
يعطيه النفقة فإن امتنع بيعت في النفقة فإن هلك

فصل العسر جارية العسر حال حيوته ولو
بعد وفاته وتبطل الشرط وهي ان يجعل ان له عسر
فاذا مات ردة عليه والترقي باطله وهي ان يقول ان مت
فهي في وان مت فهي لك والصدقة كالجبة ولا رجوع فيها
ومن ردة ان يصدق بما له فهو على جنس ما ازكوة وبلكه
على الجميع ويسك ما ينفعه حتى يكتب ثم يتصدق بمثله
كتاب العارية وهي هبة المنافع ولا تكون
الا فيما ينفع به مع بقاء عينه فاعادة البكل والموزون فرض
وعى امانة وتصح بقوله اعرتك واظمتك هذه الارض
واخذت منك هذا العبد ومثلك هذا الثوب ومثلك
على هذه الدابة اذا لم يرد بهما الهبة ودارى لك سكنى
او سكنى عسر والمستعير ان يعبرها ان لم يختلف باختلاف
المستعيرين وكبر له جارتها فان اجرها هناك فلم يعبر
ان يضمن المستعير ويرجع على المستاجر وله ان يعين المستاجر
ويرجع على المستعير فان قيدا بوقت او منفعة او
مكان ضمن بالخالفه الا في خير وعند الاطلاق له ان ينفع
بها جميع انواع منفعتها ماشاء ما لم يطالبه بالرد ولو اعاد
ارضه للبناء او الغرس فله ان يرجع ويكلفه قلعها فان
وقتها واخذها قبله يضمن للمستعير قيمته وبلكه

ومثله

والمستعير قلعها ان لم يضر الارض كثيرا فان قلعها
فلا ضمان وان اعادها الزراعة فليس له اخذها قبل حصاده
وان لم يوقت واجرة ردة العارية على المستعير والمستاجر
على الاجر واذا ردة الدابة الى اصطبل الكها او مع من في
عياله او عبده او احميه بري وكذا ردة الثوب الى دار
وكذا ردة عقد جوهير واشباهه لا يبرأ الى تسليمه الى المالك
وقال الغصبي لا يبرأ في الجميع الا بالتسليم اليه
كتاب الغصب وهو اخذ ما لم يمتص
محرم مملوك الغير بطريق القصد ومن غصب شيئا
فعليه ردة ولو كان غصبه فان ملك فهو مثل فعله مثله
والا قيمته يوم غصبه وان نقص ضمن النقصان وان انقطع
المثل تجب قيمته يوم القضا وان ادعى المالك حصة عام
مدة حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثم يقضى عليه
ببطلانها والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه فاذا قضى
عليه بالقيمة ملكه مستندا الى وقت الغصب ويسلم له
الاكتساب دون الاولاد فان ظهرت العين وقيمتها اكثر
وقد ضمنها بنكوله او بالبينة او بقول المالك سلمت
للغاصب فان ضمنها يمينه فالمالك ان شاء امضى الزمان
وان شاء اخذ العين ويضمن ما نقص العقد بفعله ولا

يضمه لو ملك فان نقص الرذاعة يضم النقصان واخذ
 رأس المال ويصدق بالفضل وكذا مودع والسبع
 اذا تصرفا ويحاصد بالفضل واذا تغير المصوب
 بفعل الغاصب حتى زال اسمه واكثر من افضه ملكه وضمته
 ولا ينفع به حتى يؤدي بذله وفي القياس له ذلك
 كدفع الشاة وطبخها او شيتها او قطيعها وطحن الحنطة
 وزرعها وخبز الدقيق وجعل الخمر يسقا والصفرا نية
 والبناء على الساحة واللبن وعصر الزيتون والغيب وغزل
 النقص ونسج الغزل ولو غصب بذر فصره داهرا ودنانير
 وانية فزملكه ومن خرق ثوب غيره فابطل عامته منفعته
 ضمته وان كان قليلا يضم نقصانه ومن ذبح شاة غيره
 وقطع يدها فزناه المالك ضمته نقصانها واخذها
 ونشأ سلمها وضمته قيمتها وفي غير ما كوال اللحم يضم
 قيمتها بقطع الطرف ومن جنى في ارض غيره او غرس لزمه
 قلعها ورد ما حل ما جنى في الاجارات ومن غصب
 ثوبا فصيفه او سويقا قلته بيمين فانما لئ ان شاء
 اخذها ورد زيادة الصبيغ والتمين وان شاء اخذ قيمته الثوب
 ببيض ومثل السويق وسلمها **فصل**
 روايد غصب امانة متصلة كانت ومنفصلة يضم

بالعدى او بالمنع بعد الطلب وما نقصت الجارية بالولاء
 مضمون ويجبر بولدها وبالغرة ومنافع الغصب
 غير مضمونة استوفها او عطلها ومن استهلك
 خمر الذوق او خنزير فله قيمتهما ولو كان مسلما فلا شيء
 وتجبر بكسر العازف قيمتها لغيره
كتاب احياء الموات الموات ما لا يتفع به
 من الارض وايسر ملك مسلم ولا ذوق اذا وقف انسان
 بطرف الغمران ونادى باعلى صوته لا يسمع من احياء
 باذن الامام ملكه مسلما كان او كافرا ولا يجوز احياء
 ما قرب من العامر ومن حفر ارضا ثلث سنين فلم يزرعها
 دفعه الادم الى غيره ومن حفر بئر في موات فخرمها
 او بعون ذوا عا من كل جانب للناسح والعطن فمزااد
 ان يحفر في حريمها منع وحرم العين من كل جانب
 خمسة ذراع والقيانة عنه خروج الماء كالعين وقبله
 كالنهر وفي ملك الغير لا حريم له الا بينة ولو غرس
 شجرة في ارض موات فخرمها من كل جانب خمسة اذرع
 وما عدل عنه الفرات والدجلة يجوز احياءه ان لم يحتمل
 عوده اليه وان احتمل لا يجوز **فصل الشرب**
 وهو النصيب من الماء وقسمه ثمانية بين الشركاء بائنة

ويجوز دعوى الترتب بغير ارض وتورث ويؤتمنقته
 دون رقبته ولا باع ولا يوهب ولا ينصدق به
 ولا يصلى مهراً وماء الأودية والانهاد العظام كيجوز
 واخوانه الناس يشتركون فيه في الشقة وسقى الارض
 ونصب الأربعة وما يجري في نهر خارج لقرية فلفيرهم
 فيه شركة في الشقة لا غير وكذلك البئر والخوض وما
 احرز في جيب ونحوه فليس لاحد ان يأخذ منه شيئاً بدون
 رضا صاحبه وله بيعه ولو كانت البئر والعيون والنهر
 في ملك رجل له منع من يريد الشقة من الدخول فان كان
 لا يجد غيره فاما ان يتركه يأخذ بنفسه او يخرج الماء اليه
 فان منعه وهو يخاف العطش فاته بالسلاح وفي حرز
 بالاناء يقاتله بغير سلاح وكذا على الطعام حالة فحصة
فصل كرم الانهار العظام على بيت المال
 وما هو مملوك فكريه على اهله ومن اوى منهم يجبر
 وموثة الكرم اذا جاوز ارض رجل ترفع عنه وليس
 على اهل الشقة شيء من الكرم نهر لرجل يجري في ارضه
 ليس لصاحب الارض منعه نهر بين قوم يختصوا
 في الترتب فهو بينهم ما قدر رضيتهم وليس لصاحب الارض
 ان يكره حتى يستوفي لابتراضهم وليس لاحدهم

ان يشق منه نهراً او ان ينصب عليه رصاً او يتخذ جسراً
 او يوسع فيه او يسوق شربه الى ارض ليس لها شرب
 الا بتراضهم ولو كانت القصة بالكوى فليس لاحدهم
 ان يقسم بالاناء ولا مناصفة ولا يتركه وان كان لا يضره
 بالباقيين **كتاب المزارعة** وهو عقد على الزرع
 ببعض الخارج وهو فاسد عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 وجازع عنه ما عليه الفتوى قال الحصري وابو حنيفة
 رحمهم الله هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله لعله ان الناس
 لا يأخذون بقوله ولا بدعيتها من التاقيت وتكون الارض
 صاحبة المزارعة ومعرفة رب البذر وجنبه ونصيب الآخر
 والتخليفة بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركاً
 بينهما حتى لو شرط لاحدهما قفراً انا معلومة او ما
 على السواقي او ان يأخذ رب البذر بذر او الخارج
 فسدت وان شرط دفع الشرجاز وان كانت الارض
 والبذر لواحد والعمل والبقرة لآخر او كانت الارض
 والباقي لآخر او كان العمل من واحد والباقي لآخر
 فهي صحيحة والخارج على الشرط فان لم يخرج شيء
 فلا شيء للعامل وما عدا من الوجع فاسد واذا فسد
 فالخارج لصاحب البذر ولا يخرج عمله او ارضه لا يزداد

على قدر المستحق ولو شرط التبن لرب البذر صح
والآخر لا يصح ولو سكت عنه فله رب البذر وقيل بينهما
وأن عقد أحدهما فاستحق صاحب البذر لم يجز وأن استحق الآخر
أجبر وتفسخ بالأضرار كالأجارة ولا يكون للعامل
أجرة كراهية وحفره وأجرة الحصاد والرقاع والديار
والتذرية عليهما بالحصص ولو شرطاه على العامل لا يجز
وعزاي سفي رحمه الله تعالى جواز وعليه الفتوى وإذا
مات أحد المتعاقدين بطلت وإذا انتقضت المدة والزرع
لم يدرك فصل المزارع أجرة نصيبه من الأرض حتى يستعيد
وتنفق الزرع عليهما حتى يستعيد **كتاب**
المساقاة وهي كالمزارعة في الخلاف والحكم والشرط
الأمدة فانه يجوز وأن لم يبينها ويقع على أو ثمره
تخرج وفي الرطوبة ادراك بذرها وأن ستمائة
لا تخرج الثمرة فيها فسدت فإن خرجت فصل الشرط
ولا فله جرم مثله وأن دفع نخيلاً أو أصولاً رطبة
ليقوم عليها وأطلق لا يجوز في الرطوبة الأبد معلومة
ويجوز المساقاة في الشجر والكرم والرباط وأصول
أن كانت تؤيد بالسقي والعمل وأن كانت قد انتهت
لا يجوز وتبطل بالموت **كتاب النكاح**

٤٩
النكاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة مرغوبة
وحالة التوقان واجب وحالة الخوف من الجور مكروه
ويعقد بلفظين ماضيين أو أحدهما ماض كقوله زوجت
فيقول زوجتك ويعقد بالنكاح والتزويج والهبة
والصدقة والمثلث والبيع والشراء ولا ينعقد
نكاح المسلمين إلا بحضور رجلين أو رجل وامرأتين
ولا بد في الشهود من صفة الحرية والإسلام ولا يشترط
العدالة ويعقد بشهادة اعميين وبشهادة ابنيهما
وابنيهما من غيرهما ولا يظهر بشهادتهما
عند عوى القريب وإذا تزوج مسلم ذمية ينفق بحضرة
ذميتين ولا يظهر عنه جحوده ويحرم على الرجل نكاح
وجدة وبنته وبنات ولده وأخته وبناتها وبنت أخيه
وعمة وخالته وأما امرأة وبناتها أن يدخل بها
وأما أباها وأجداده وبنوه وبنو أولاده وأجمع بين
نكاحها وطأ ملك اليمين وبين المرأة وعمتها أو خالتها
ويحرم من الرضا ما ذكرنا من النسب وإذا طأ امرأة
لا يزوجها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها ولا يزوج
منه ولا المرأة عبداً والزنا يوجب حرمة المصاهرة
وكذا المس شبهة من الجانبين ونظر إلى فرجها الدخول

ونظرها الى ذكره ويجوز تزوج الكليات والصبايا
ولا يجوز تزوج المجوسيات والوثنيات ويجوز تزوج
الامة مع القدر على الحرية ويجوز تزوج الحر حاله الاجرام
ولا يتزوج امة على حرية ولا في عدتها ويتزوج الحرية
والامة طليها وللمهر ان يجمع نكاحا بين اربع من الخواير
والاماء لا غير والعبد بين اثنين ولا يجوز نكاح حبل
من غيره الا الزانية فان فعل لا يطاها حتى تصنع حملها
ومن جمع بين امرأتين لا يحل له نكاحها حتى نكاح الاخرى
ونكاح المتعة والموقت باطل وعمارة النساء معتبرة
في النكاح حتى لو تزوجت الحرية بالامانة نفسها جاز وكذلك
لو تزوجت غيرها بالوكالة او الولاية ولا يجاز على البكر
بالامانة فان استاذنها الولي فسكت او ضحك او بكت
بغير صوت فهو اذن وكذلك لو زوجها ثم بلغها وان استاذنها
غير الولي فلا بد من القول واذن النبي بالقول وينبغي ان يذكر
لها الزوج بما نعرفه فان زالت بكادتها بوثنية او بجماعة
او بتفسير اذ حيز او زنا فهي بكر فان قال الزوج بلغك
خبيرا النكاح فسكت فمالت بل رددت فالقول قولها ويجوز
للولي ان نكاح الصغيرة والصغيرة والمجنونة فان كان اما
او جانا فلا خيار لها بعد البلوغ وان زوجها صغيرا فلها خيار

وإذا كان باحد الزوجين عيب فلا خيار للاخر الا في الحب
فيفرق في الحال بينهما وفي العنة والخصاء فهو طلاق سنة
فان قربها والافرق بينهما بطلبها ويكون طلاقا بائنا
والولي العصبية على ترتيبهم في الارث والمحب شتم
مولد العتاقة ولا امر واقاربها التزويج ثم قول المولادة
ثم القاضى ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر
على مسلمة وابن المجنونة يقدم على ابها واذا غاب الاوب
غيبه لا ينتظر الكفو لحاطب حضون زوجها الا بعد
ولو زوجها وليان فالاول اول وان كانا معا بطل ويجوز
للأب والجد ان يزوج ابنه باكثر من مهر المثل او ابنته
باقل ومن غير كفو ولا يجوز ذلك لغيرهما والواحد يتول
طرفة النكاح وليا كان او وكلاء او وليا ووكلاء او اصيلاء
وووكلاء او وليا واصيلاء ويتعقد نكاح الفضولي موقفا
كالبيع اذا كان من جانب واحد اما من جانبيه او فضوليا
من جانب اصيلاء من جانب فلا والكفاءة تعتبر في النكاح
في النسب والدين والصناعات والحرية والمال وهو ملك ^{النفقة}
والمهر المفضل ومن له اب في الاسلام او الحرية لا يكره في
من له ابوان والابوان والاكثر سواه واذا تزوجت غير محرم
فللولي ان يفرق بينهما فان قبض المهر او جهز او طلب

بالنفقة فقد رضی وأنسكت لا يكون رضا وأن رضی
أحد الأولياء فليس بغيره لا اعتراض وأن نقصت من مهرها
فلا ولياء أن يفرض أو يمتنع والمهر أقله عشرة دراهم
فإن سمي قل منها فلها عشرة ومن سمي مهر الزمة بالدخول
والموت ويتصف بالطلاق قبل الدخول وأن لم يسم مهر
أو شرط أن لا مهر لها فلها مهر المثل بالدخول والموت
والمتعة بالطلاق قبل الدخول ولا يجب المتعة إلا هذه
وتستحق لكل مطلقة سواءها وهي درع وخمار وطبقة
وتعتبر ذلك بحاله ولا يزداد على قدر نصف المهر وإن زاد
في المهر لزمته ويسقط بالطلاق قبل الدخول وأن خفت
من مهرها صحت الخط والخلوة نفيحة في النكاح الصحيح بالدخول
ولو وجدت من محبوبات والعقبن والخصى وهي أن لا يكون
ثم مانع من الوطئ طبعاً وشرعاً كالمضامع من جاع والقرن
والزلق والامور بالنجس وصوم لفر من وخيض وفي القاسد
لا يجب لامهر المثل بالدخول ولا تجاوز المسمى وثبت فيه النكاح
وأن تزوجها على خمر أو خنزير أو على هذه الذن من نفل فإذا
هو خمر أو غيره نكحها فاد هو حر وعلى خدمته سنة
أو تعليم القرآن جاز نكاحها ومهر المثل وإذا تزوج أعبدة
على خدمته سنة جاز وما خدمته وإن تزوجها على الف

٥١
على أن لا يتزوج عليها فإن وفي فلها المسمى والآفة مهر مثلها
وأن قال على الف أن أقام بها والعقبن أو أخرجها فإن أقام
فلها الف وأن أخرجها فلها مهر مثلها وأن تزوجها على هذا
أو هذا فلها أمشيها بمهر المثل وإذا كان مهر المثل بينهما
فلها مهر المثل وأن تزوجها على حيوان فإن سمي نوعه
كالقمر جاز وأن لم يسمه فله الأوسط فإن شاء أعطاها
ذلك وإن شاء قيمته والثوب مثل الحيوان الآفة إذا ذكره
لزمه نسائه وكذلك كل ما ثبت في الذمة ومهر المثل
باعتبر بنساء عشيرة أبيها فإن لم يوجد منه مهر مثل حالها
من الجانب ويعتبر بأمرأة هي مثلها في السن والحسن
والبكار والبلد والعصر والعفة والمال فإن لم يوجد ذلك
فالذي يوجد منه وللمرأة أن تمنع نفسها أن يسافر بها
حتى يعطيها مهرها فإذا أوفاهما نقلها إلى حيث شاء
وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى **فصل** ولا يجوز
نكاح الأمة ولعبد والمذبر وأمر لوله إلا أن يأذن المولى
وله إيجاد مهر على النكاح وإذا تزوج العبد بأذن مولاه
فالمهر دين في رقبته يباع فيه والمذبر يسقى فإذا اعتقت
الأمة والمكاتبه ولها زوج حر أو عبد فلهما الشهاد ومن
زوج أمته فليس عليه نسيئة لها بيت الزوج ويقول له

متى ظفرت به وطشها وكوتزوج عبد بغير اذن مولاه
 فقال له طلقها فليس باجازه ولو فالنظيفة رجعية
 فهو اجازة والاذن في الغزل مولد الامة واذا تزوج عبد
 او امة بغير اذن المول ثم اعتقا نفذ بلا خيار **فصل**
 واذا تزوج ذمي ذمية على الامه لها او علمية وذلك
 عندهم باجازه ولا مهر لها وان تزوجها بغير شهود
 او في مدة كافي اخر جاز ان انقضى وان استلم اوقا عليه
 وان تزوجها على خمر وخنزير ثم استلما او احدها فلهما
 ذلك ان كانا عسنيين والافقية تخمر ومهر المثل في الخنزير
 واذا استلم المجوسى فوق بينه وبين من تزوج من محارمه
 ولا يجوز نكاح المدة والمدة والوكلة تتبع خبر الابوين
 والنكاح في خبر من المجوسى واذا استلمت امرأة نكاح فان استلم
 الزوج والافوق بينهما بطلاق وان استلم زوج المجوسية
 فان سلمت والافوق بينهما بغير طلاق وفي دار الحرب
 يوقف البينة في المسكتين على ثلث خيصر قبل اسلام
 واذا خرج احد الزوجين اليها مسلما وقت البينة بينها
 وان سبيا معا فبقع واذا خرجت المرأة مهاجرة جاز
 ان يتزوج ولا مدة عليها واذا ارادت احد الزوجين وقف
 الفراق بغير طلاق فان كانت الزوجة بعد الدخول ظاهرا

وقيل لا شيء لها وان كان الزوج فالحكم بعد والنصف
 قبله وان اردت معا ثم استلما معا فلهما على نكاحهما
فصل وعلى الرجل بان يحد بين نسائه والبيتة
 والبكر والنتب والجدين والعقيقة والسلمة والكمانية
 سواء وللحره ضعف الامة ومن وجبت نصيبها لصاحبها
 جاز وله الرجوع ويسافر بمن شاء والفرقة اولى
كتاب الرضاع حكم الرضاع يثبت
 بقاليله وكثيره ومدة وهو ثلثون شهرا ويحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب الاخت ابنة وام اخته
 واذا ارضعت المرأة الصبية حرمت على زوجها وابائه
 وابنائهم واذا رضع صبيا من امرأة واحدة فلهما اخوان
 وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع واذا اختلط اللبن
 بالماء او بالدهن او بلبن شاة او بلبن امرأة اخرى
 فالحكم للغالب وان اختلط بالطعام فلا حكم له وان كان
 غالبا ويعلق بلبن المرأة بعد موتها ويلبن البكر
 ولا يعلق بلبن الرجل ولا بالاختقان ويعلق بالاستسقاء
 واذا ارضعت المرأة الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول والصغيرة
 نصف المهر ويرجع به على الكبيرة ان كانت مما قبله

وعند المجوسى

وتعذب الفساد والقول قولها فيه .
كتاب الطلاق أحسنه أن يطلقها واحدة
في طهر لأجماع فيه ويتركها حتى تنقضي مدتها
وحسنه وهو السنة أن يطلقها ثلاثاً وثلاثة طهارة
لأجماع فيها وأشهر الأيسر والصغيرة والحامل
كالحيضة ويجوز ملاقتهن عقب أجماع والبدعة
أن يطلقها ثلاثاً وتنين بكلمة واحدة وفي طهر
لأربعة فيه أو يطلقها وهي حائض فيقع ويكون تامياً
وطلاق غير المدخول بها حال له لغيره ليس ببدعي وإذا
طلق امرأته حاله لغيره فعليه أن يراجعها فإن ظهرت
فإن شاء يطلقها وإن شاء أمسكها وإذا قال المدخول بها
أنت طالق ثلاثاً للسنة وقع عند كل طهر بتأليفه وإن
نوى وقوعهن الساعة وفهن وطلاق الحرة ثلاثاً
والامة ثنتان ولا اعتبار بالرجل ويقع طلاق كل زوج
عاقلاً بالغ مستيقظ وطلاق السكران والسكوان وقع
ويقع طلاق الآخر بالإشادة ومن قال امرأته أو
شقاً منها أو ملكته أو شقاً منه وقت انفراق
بينهما وصريح الطلاق لا يحتاج إلى نية وهو قوله
أنت طالق ومطلقة وطلاقك ويقع به واحدة رجعية

ولا يصح فيه نية الثلث والثنان وقوله انت الطلاق
اوانت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقاً اوانت
طلاق يقع واحدة رجعية ويصح فيه نية الثلث
دون الثنتين وان نوى بقوله انت طالق واحدة
وبقوله طلاقاً آخرى وقعاً واذا اضاف الطلاق
الى جملتها او الى ما يعتبر به عن الجملة كالرقبة والوجه والراس
والروح والجسد او الى جزء شائع منها وقع واذا اضاف
الطلاق الى اليد والرجل ونحوهما لا يقع ونصف الطلقة
ظليقة وكذلك الربع والثلث وثلاثة اضاف ظليقتين
ثلاث وثلاثة اضاف ظليقة ثتان وقيل ثلاث
ولو قال انت طالق من واحد الى ثلاث يقع ثتان اولى ثنتين
يقع واحدة واحدة في ثنتين واحدة وثتان في ثنتين
اثتان وان نوى الحساب ولو قال انت طالق من هنا
الى الشام هي واحدة رجعية ولو قال انت طالق بمكة
او في مكة طلقت في كل بلد وانت طالق ضاً
يقع بطولع فجر ونية اخر انتهاء تصح ديانته ولو قال في غدة
صحت قضاء ايضاً ولو قال اليوم ضاً او غداً اليوم
ياخذ باوهم ذكر انت طالق قبل ان تزوجك ليس بشيء
ولو قال انت طالق ما طلقك او متى لم اطلقك وكن

[illegible]

طلق في الحال وإن قال إن لم أطلقك ودائم أطلقك
 أو إذا علم طلاق لم يطلق حتى يموت ولو قال أنا منك
 طالق لم يقع شيء وإن نوى ولو قال أنا منك بآيت
 أو طلق حرام ونوى الطلاق فواحدة بآية ولو قال
 أنت طالق هكذا وأشار بأصبعه ثلاث فلاش وبالواحدة
 واحدة وبالثنتين اثنتان والمعتبر المنشورة وأشار
 بظهورها فالمضمومة ولو قال أنت طالق بآيت أو الحش
 أو خبثه أو أشده أو طلاق الشيطان أو اليد عمة
 أو كالجمل أو ملة ألبت أو تطلقه شديدة أو طويلة
 أو عريضة فهي واحدة بآية وإن نوى ثلاث فثلاث
 ومن طلق امرأته قبل الدخول ثلاثا وفتح فإن قال لها
 أنت طالق وطلق أو واحدة وواحدة أو واحدة قبل أو
 أو بعد واحدة ووقت واحدة ولو قال قبلها واحدة
 أو بعد واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فثنتان
 ولو قال لها إن دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة
 فدخلت وقت واحدة ولو قال لها أنت طالق واحدة وواحدة
 إن دخلت الدار فدخلت وقت ثنتان
أحكام الطلاق لا يقع بها إلا بنية أو دلالة
 ويقع بآية أو أعتدى واستبرأ وحك وأت واحدة

فيقع بها واحدة رجعية والفاظ البايين قوله أنت بآيت
 بثثة وثلاثة حرام حلك على غريبك جلية برية
 الحق باهلك وميتك لأهلك سرحك فارقت
 أمرك بيدك تقني استبرأ أنت حرة أغرمت
 أخرجي إذا هي استبرأ لا ذواج وتصح فيها نية واحدة
 والثلاث ولو نوى الثنتين فواحدة ولو قال لها إن طلق
 بنوى الطلاق فلها أن تطلق نفسها في مجلس طمها فإن
 قامت أو أخذت بعمل آخر بطل خيارها وإن انحارت نفسها
 فهي واحدة بآية ولا يكون ثلث وإن نوى الزوج ولادة
 من ذكر النفس أو ما يدل عليه في كلامه أو كلامها ولو قال
 لها إن طلق أو طلق أو طلق فثلاث اخترت اختيار أو الأول
 أو الوسط أو الأخر في ثلث ولو قال طلق نفسي
 أو اخترت نفسي بطلاق في رجعية ولو قال لها طلق
 نفسك فلها أن تطلق في المجلس ويقع رجعية وليس له أن
 يرجع عنه ولو قال لها طلق نفسك متى شئت ومتى ما شئت
 أو إذا ما شئت أو إذا شئت لا ينفك بالمجلس وكذا لو قال
 لغيره طلق أمراي ولو قال له إن شئت ينفك بالمجلس ولو قال
 لها طلق نفسك كلما شئت فلها أن تفرق الثلث وليس لها
 أن تجتمعها ولو قال طلق نفسك ثلث فطلقت واحدة

فهي واحدة ولو قال واحدة فطلقت ثلثا لم يقع شيء
ولو قال لها انت طالق كيف شئت وقت واحدة رجعية وان لم
تثن فان شئت باينة وثلاث وقدرادها الزوج وقع
وان اختلفت مشيتها وارادته واحدة رجعية ولو قال لها
طلق نفسك من ثلث ما شئت فليس لها ان تطلق ثلث وتطلق
مادونها والفاظ الشرط ان وادها وادها متى ومتى ما وكل
وكل واد طلق لطلاق بشرط وقع عقبيه ولا يقع الغليق
الا ان يكون الخالف ما لكا كقوله لامرأته ان تطلق كذا فانت
طالق او يضيفه الى ملكه كقوله ان تزوجتك او كل امرأة
تزوجها فطالق وزوال الملك لا يبطل النمين فان وجد
الشرط في ملكها انحلت ليمين ووقع الطلاق وان وجد في ملك
انحلت ولم يقع شيء وفي كل ما لا يحل ليمين بوجود الشرط
حتى يقع الثلث وان اختلفا بوجود الشرط فالقول للزوج
والبينة المرأة وما لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق
نفسها كقوله ان حضيبت فانت طالق وفلانة فقالت حضيبت
طلقت هي خاصة وكذلك الغليق ونحوها ولو ان ولدت
فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فثنتين فولدتها ولا
يدري ايها اولادك واحدة وفي التزوة ثنتين ولو
قال لها ان جامعك فانت طالق ثلثا فزوجها وليت ساعة

٥٥
فلا شيء عليه فان تزوجه ثم اوجبه فعليه مهر ولو كان
الطلاق رجعية فحصل الرجعة بالايدي الثاني ولو قال لها
انت طالق ان شاء الله تعالى او ان لم يشاء الله او ما شاء الله
او ما لم يشاء الله تعالى او الا ان يشاء الله لا يقع شيء ان وصل
ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين ولو قال
الاثنتين فواحدة ومن ابان امرأته في مرضه ثم مات ورثته
ان كانت في العدة فان ابانها بامرها اوجبت الفرقة من
جهتها في مرضه لم ترثه كالمخيرة وبسبب الحب والعنة
وخيار البلوغ والعق ولو فعلت ذلك وهي سريرة ورثتها
اذا ماتت وهي في العدة **باب الرجعة**
الطلاق الرجعي لا يجزم الوطئ والتزوج راجعها في العدة
بغير رضاها وبسبب الرجعة بقوله راجعتك وبكل فعل
يثبت به حرمة المصاهرة من الجانين ويتجوز ان يشهد على الرجعة
فان قال لها بعد العدة كنت راجعتك في العدة فصدقة
صحت الرجعة وان كذبت لم يقع وان قال لها راجعتك
فقلت مجيبة له انقضت مدتي فلا رجعة واذا قال
زوج الاممة راجعتها في العدة وصدقة المول وكذبت او
بالعكس فلا رجعة واذا انقطع الدم في الحيضة انشأ ثلثة
لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تغسل وان انقطع

لا أقل من عشرة أيام لا تنقطع حتى يغتسل أو يمسح عليه
 وقت صلاة أو ينم وتصل وفي الكفاية تنقطع بحجة انقطاع
 الدم ومن طلق امرأته وهي حامل وقال لا جامعها فله الرجعة
 وإن قال ذلك بعد الخلوة نصيحة فلا رجعة له وإذا قال لها
 إذا ولدت فأنيت طالق فولدت ثم ولدت من بطن آخر فهي حرة
 والمطلقة الرجعية تتشوق وتزني ويستحب لزوجهما
 أن لا يدخل عليها حتى يوذنها وله أن يتزوج المبانة بثلاث
 في العدة وبعدها والمبانة بالثلاث لا تحل له حتى تكمل زوجاً
 غير نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم تبين منه ولا تحل له
 بمالك اليمن ووطئ المولى لا تحل والشرط الإجماع دون الأثر
 وإن يكون انحلالاً جامعاً مثله فإن تزوجها بشرط التحليل
 بكر وحلت الأول والزوج الثاني يهدم مهره والثالث
 ولو طلقها ثلاثاً فحلت انقضت عتق وتحلت وانقضت
 عتق وإنه تخمله وطلب على ضنه صيد فها جازله أن يتزوج
باب الأيلاء إذا قال والله لا أقر بك
 أو لا أقر بك أربعة أشهر فهو مؤول وكذلك لو حلف بحج
 أو صوم أو صدقة وعتق أو طلاق فإن قربها في أربعة
 حنث وبطل الأيلاء وإن لم يقربها ومضت أربعة أشهر
 بآث بتطبيقه وإن كانت اليمين أربعة أشهر فقد انحلت

وإن كانت مؤيدة فإن عاد وتزوجها عاد الأيلاء على الوجه
 الذي بينا فإن مضت أربعة أشهر بآث بتطبيقه فإن
 تزوجها فذلك فإن تزوجها بعد زوج آخر فلا إيلاء
 وإن وطئها كفر عن يمينه وأقل مدة الأيلاء من الحرة
 أربعة أشهر ومن الأمة شهرين وإن طلقها المطلقة الرجعية
 فهو مؤول ومن البائنة لا ولو قال والله لا أقر بك سنة
 أو يوماً فليس بمؤول فإن قربها وقبض من السنة أربعة
 أشهر صار مؤولاً وإن كان أحد الزوجين مريضاً لا يقدر
 على الجماع أو هو مجنون أو عي رثقاء أو صغيراً أو سبها
 مسيرة أربعة أشهر فحلت في مدة الأيلاء فبنت إليها
 سقط الأيلاء وإن استمر العذر من وقت الحلف إلى
 آخر المدة فلو قدر على الجماع بعد ذلك في المدة
 لزمه الفى بالجماع وإن قال لامرأته أنت علي حرام
 فإن أراد الكذب صدق وإن أراد الطلاق فواحدة
 باينة وإن نوى الثلاث فثلاث وإن أراد الظهار فظهاً
 وإن أراد التحريم أو لم ير شيئاً فهو إيلاء
باب الخلع وهو أن تقتدي المرأة بنفسها
 بما لا يلحقها به فإذا فعلها لمها المال ووقعت بتطبيقه
 باينة وكذلك أن طلقها على مال وكبره أن يأخذ منها

شيئاً ان كان موثراً وان كانت هي كره له ان يأخذ
 منها اكثر مما اعطا وما صلح مهر أصلي بدلاً في الخلع
 وإذا بطل العوض في الخلع كان بائناً وفي الطلاق يكون
 رجعيًا فان خلع المسلم على خمر أو خنزير فلا شيء له وأن
 قالت خالعتي على ما في يدي وليس في يديها شيء فلا شيء عليها
 ولو قالت من مال ردت عليه مهرها ولو قالت من ذراعي
 لزمها ثلثة ذراعي ولو خالعت ابنة الصغيرة على مالها
 لا يلزمها شيء وفي الكبيرة يتوقف على قبوضها ولو ضمن المالك
 رزمة في السنتين وشرط الخياط لمزوج باطل ولها جائزة
 ولو قالت طلعتي ثلاثاً باليف فطلعتها واحدة فعليها ثلث^{الالف}
 ولو قالت على اليف لم يلزمها شيء ولو قال طلعتي نفسيك
 ثلاثاً باليف أو على اليف فطلعت واحدة لم يقع شيء ولو قال
 لها أنت طالق وعليها نفق فقبلت طلعت ولا شيء عليها
 والمبارأة كالمخلع يشق طلاق كل شيء لكل واحد من الزوجين
 على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد
 قبضت منه لا يرجع عليها شيء ولو لم يقبض من امرأة شيئاً
 لا يرجع عليه شيئاً ويعتبر خلع المريضة من الثلث
باب الظهار وهو أن يشته امرأته
 أو عضو منها يعتبر به عن بدنها أو جزءاً شائعاً منها

بعض ولا يحمل له النظر اليه من أعضاء من لا يحمل له
 نكاحها على التأييد وحكمه حرمة الجماع ووداعه حتى يكفر
 فإن فعل قبل التكفير استغفر الله تعالى والعهد الذي
 يجب به النكاح: الغم على وطنها ويتبع انتماع نفسها
 منه وتطالبه بالنكاح ويحجره القاضي عليها وأن
 انت على مثل اني او كافي فإن اراد الكرامة صدقت
 وأن اراد الظهار فظهار وأن اراد الطلاق فواحدة
 باينة فإن لم يكن له نية فليس بشيء ولو قال لنسائي
 انتن على كظهر اني فعليه لكل واحدة كفارة فإن ظهر
 منها مراراً في مجلس أو مجالس فعليه لكل ظهاره كفارة
 والنكاح عتق رقبة يجزئ فيها مطلقه الرقبة اليسيرة
 ولا يجوز المدبر وأمر الولد والمكاتب الذي أدى بعض كتابته
 ولا مقطوع المدين أو أبها منهما أو الرجلين ولا الأعمى
 ولا الأصم ولا الأخرس ولا المجنون المطبق ولا معتق البعض
 وأزاً شترى أباه ينوي النكاح اجزأه وأن اعتق نصفه
 عبده ثم جامعها فاعتق باقيه لم يجز. وأن جامع
 بينا لاحقين اجزأه. ولجسد لا يجزئ في الظهار إلا
 الصوم فإن لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس
 فيها رمضان ولا يوم العيد وأيام التشريق فإن جامعها

في الشهرين ليلة ونهاراً عاماً أو ناسياً أو فطر بعد
 أو غير فطر استقبل فأن لم يستطع الصيام أطعم ستين
 مسكاً كصدقة الفطر أو قيمة ذلك فأن فداهم وعشاهم
 جاز ولا بد من شبعهم في الأكلتين ولا بد من الأدام
 في خبز الشعيرة وذاخطة وأن أطعم واحدًا ستين يوماً
 اجزأه وأن أعطاه في يوم واحد عن الكل اجزأه عن يوم
 واحد فأن جامعها في خلال الطعام لم يستأنف ومن
 اعتور قبتين أو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين
 مسكاً عن فداهم اجزأه وأن لم يعين وأن أعطاه
 ستين مسكاً كل مسكين صاعاً عن الفدايتين لم يجزه إلا
 عن واحدة وأن اعتق وصام فله أن يجعل ذلك عن إيهما
 شاء **باب اللعان** ويجب بقذف الزنا
 بالزنا أو بنحو الولد إذا كانا من أهل الشهادة وهي من
 يحد قاذفها وطالبته بذلك وهو في حق الزوج كحد القذف
 وفي حقها كحد الزنا فأن امتنع منه حبس حتى يدين
 أو يكذب نفسه فيحد فأن لاعن وجب عليها فأن امتنع
 تحبس حتى تدين أو تصدق فأن لم يكن الزوج من أهل الشهادة
 فغلبه الحد فأن كان من أهلها وهي من لا يحد قاذفها
 فلا حد ولا لعان وصفة اللعان أن لا يمدى القامح

في الزنا كحد الزنا
 في الزنا كحد الزنا

في الزنا كحد الزنا
 في الزنا كحد الزنا

بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله أني
 لمن الصادقين فيما دميتك به من الزنا ويقول في الخامسة
 لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فيما دميتك به من الزنا
 وأن كان القذف بولده يقول فيما دميتك به من نفي الولد وأن
 كان القذف بهما ذكرهما ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول
 في كل مرة أشهد بالله أني لمن الكاذبين فيما دميتك به من الزنا
 وفي الخامسة غضب الله عليهما أن كان من الصادقين فيما دميتك به
 من الزنا وفي نفي الولد تذكيرة فإذا انقضى وقتها لم يبق
 ويكون نظيفة بآينة ولو كذب نفسه ماداً خاطباً وحداً
 الناقض فإن كاف القذف بولده نفي القاضى نسيه وأحقه
 بأمته وتوقال ليس حملك مني فلا لعان وتصح نفي الولد عقيب
 الولادة وفي حالة التهنئة وبتبائع الولادة وبعد ذلك
 ثبت نسبه ويلاعن وأن كان غائباً فعلم فكأنما ولدت
 حال علمه ومن ولدت ولدين في بطن واحد فاعترف بالاولاد
 ونوائث في ثبت نسبهما ولاعن وأن عكس ثبت نسبها وحده
باب العدة عدة الحرة التي تحيض
 في الطلاق والضيح بعد الدخول ثلث حيض ونصفه والآن
 ثلثة أشهر وعدتهن في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام
 والامة في الطلاق حيضتان وفي الصغيرة ولايسة

شهر ونصف وفي الوفاة شهران وخمسة ايام وعدة الحمل
والحمل وضعه ولا عدة والطلاق قبل الدخول ولا طلاق
وطلاق الذم وعدة ام الولد في موت سيدها والاعتاق
ثلاث حيض او ثلثة اشهر والعدة في الشك انفا سدة
والوطى بشبهة بالحيض في الموت والفرقة وعدة امرأة الفأ
ابعد الاجلين في البائن وعدة الوفاة في الرجعي ولو
اعتقت الامة والعدة عن طلاق رجعي انتقلت الى عدة
الحر اير وفي البائن لا ولو اعتدت الامة بالاشهر
فمردات الدم بعد ذلك وتصغيرة فمرداة فخلال الاشهر
ستائف بالحيض ولو اعتدت بحيضة ثمة ليست
ستائف بالشهود وابتداء عدة الطلاق عقيبها والوفاة
عقبها وتقصي بعض المدة وان لم تظلمها وابتداء
عدة الشك في الفاسد عقيب التقري وعزمه على ترك الوطى
وإذا وطئت نعتة بشبهة فعليها عدة اخرى
وتدخلان فإذا حاضت حيضة فوطئت كملتا
بثلاثة اخرى وكووطئت المعتدة عن وفاء تمتها
ومأثره من حيض فيها بحسب من الثانية وقلادة العدة
شهران ولا ينبغي ان تحطب المعتدة ولا يأسر بالقرين
وعلى المدة من نكاح صحيح عزوف او طلاق باين

اذا كانت بالغة مسلمة حرة او امة الحداد وهو
ترك الصيب والزينة والحمل والدهن والجناء الا من عدة
ولا يخرج المبونة من بيتها ليلا ولا نهارا والمعدة عزوف
تخرج نهارا وبجضر الليل ويبيت في منزلها والامة تخرج
في حاجة المول وتعد في المنزل الذي كانت تسكنه حال
وقوع الفرقة الا ان يهدم او يخرج منه او لا تقدر على جرة
فتقل منه **فصل** اقل مدة اخلتة اشهر
واكثره سنتان وإذا اقترنت بالفضاء العدة فمردات
بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه ولبنة اشهر لا ثبت
ويثبت نسبه ولدا الرجعية وان جأت به لاكثر من سنتين
مام تقر بالفضاء العدة فان جأت به لاقل من سنتين
بانت وان جأت به سنتين واكثر كان رجعية ويثبت
نسب ولد المبونة والنو في عنها زوجها لاقل من سنتين
ولا يثبت نسب لاكثر من ذلك الا ان يدعيه في المبونة ولا
يثبت نسب ولد المعتدة الا بشهادة رجلين ورجل وامرأتين
او رجل ظاهرا وعرفا الزوج وتصدق الوثرة ولا يثبت
نسب ولد الصغيرة رجعية كانت ومبونة لان ما قد
لاقل من تسعة اشهر وفي عدة الوفاة لاقل من عشرة اشهر
وعشرة ايام بسامة ولو قال لها ان ولدت فانت طالق

فشهدت امرأة بالولادة وتطلق وأن عرف الزوج بالحبل
تطلق بحجة قولها ولو قال لامته أن كان في بطنك ولد
فهي متى شهدت امرأة بالولادة فهي أم ولد
باب النفقة ونحو الزوج على زوجها
إذا سلمت إليه نفسها في منزله عليه نفقتها وكسوتها وسكنها
على قدر حاله وقيل حالها وهو مقدر بحالها لا بتقدير
ولا إسراف والقول قوله في غيبان في حق النفقة وبنية
بنيتهما وتفرضا نفقة كل شهر وسلم بينهما وكسوة
كل ستة شهر ويفرضها نفقة خادم واحد فان شرب
فلا نفقة لها وأن منع نفسها حتى يوفىها مهرها فلا نفقة
ولو كانت كبيرة والزوج صغير فلا نفقة وبالعكس لا
ولو حجت أو حبت بدين أو غضبها غاصب وذبح بها
فلا نفقة لها وأن حج معها فلا نفقة الحضر وأن ضرت
في منزله فلا نفقة والامة والمدين وأم الولد النفقة
أن يوأها مولاها بتمام الزوج والأفلا وأن استحدثها
سقطت ومن أعسر بالنفقة لم يفرق بينهما ويؤمر بالاستد
لتحليل عليه وإذا قضى لها نفقة الإحصاء ثم أنسدتم
لها نفقة المهر وإذا مضت مدة لم ينفق عليها سقطت
إلا أن يكون قضيها أو صلحت على مقدارها فإذا مات

أحدهما بعد القضاء أو الإصلاح قبل القبض سقطت وأن
أسلفها النفقة أو الكسوة ثم مات أحدهما لم يرجع بشيء
وإذا كان للغائب مال حاضر في منزله أو ودعة أو مضاربة
أو دين أو علم القاضيه وبالكساح أو عرف بهما من المال
في دين يفرض فيه نفقة زوجته ووالديه وولده الصغير
إذا كان من جنس النفقة ويحلفها اثما ما أخذتها ويأخذ
منها هيلا بها وأن لم يعلم القاضيه بذلك أو انكر من في دين
المال الزوجية أو المال لم يقبل بيمينها عليه وعليه
أن يسكنها إذا منفردة ليس فيها أحد من أهله وله
أن يمنع نفسها من الدخول عليها ولا يمنعهم من كلامها
والنظر إليها وقيل لا يمنعها من الزوج أو الولد وذوها
إليها كل جمعة وغيرهم كل سنة وللمنفقة نفقة وكسوة
وعتدها بانياً كان أو رجعيًا ولا نفقة للموتى عنها زوجها
وكل فرقة جاءت من المرأة بمصيبة كالزدة وتقبل
إبز الزوج فلا نفقة لها وبغير مصيبة كخيار البلوغ
والعتق وعدم الكفاءة فلا نفقة وأن طلقها ثلاثاً
ثم أرتدت سقطت النفقة وأن مكنت إبز زوجها
لم تسقط **فصل** ونفقة الأولاد الصغار
على الأب إذا كانوا فقراء وليس على الأم أرضاً الصبي

إلا إذا عرفت فيجب عليها ويستأجر له الأب من صنفه
 عندها فإن استأجر زوجته أو مقعدة لموضع ولدها
 لم يخرج وبعد انقضاء العدة على أول من الأجنبية
 إلا أن يطلب زيادة جرة ونفقة لأبائه والأجداد إذا
 كانوا فقراء على ولادته الذكور والإناث ولا يجب النفقة
 مع اختلاف الدينين لأن الزوجة وقراة المولود أعلى
 أو أسفل ونفقة ذي رحم محرم يجب على قدر الميراث
 وإنما يجب إذا كان فقيراً به زمانة لا يقد على كسب أو نحو
 فقيرة وكذلك من لا يحسن كسب الخرفة أو لا يكون
 من البيوتات ومطالب العلم ونفقة زوجة الأب على ابنه
 ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً فقيراً أو زماناً
 ولا يجب النفقة على فقير لأن الزوجة والمولود الصغير والمعبد
 الغني محرم للصدقة وإذا باع الأب متاع ابنه في نفقة جاز
 وكذا إذا انفق من ماله في دين وإذا انفق القاضى بالنفقة
 ثم مضت مدة سقطت الآن يكون القاضى أمراً بالاستدانة
 عليه وعلى المولود أن ينفق رقيقته فإن امتنع كتبوا
 وانفقوا وإن لم يكن لهم كسب أجبر على بيعهم وفي نفقة
 سائر الحيوانات يجبر فيما بينه وبين الله تعالى **فصل**
 وإذا انفق زوجاً في المولود قبل الخرفة أو جدها فالأم

أختها ثم أمها ثم أم الأب ثم الأخت لأبوين ثم لأم
 ثم لأب ثم لأخوات كذلك ثم العتات وبنات الأخت أو لأب
 من بنات الأخ وهو أول من العتات ومن لها الحضانة إذا تزوجت
 بأجنبي سقط حقها فإن فارقته عاد حقها والمولود هو لها
 في نفق الزوج ويكون العدة عند من حتى يستغنى عن الخدمة
 وقد روي بسبع سنين وقبل سبع سنين ثم يجبر لأب
 على أخذها وأجارية عند الأم ولجدة حتى يخضر وعند غيرهما
 حتى تستغنى ومن لها حضانة لا يدفع إليها الصغير حتى ينضج
 وإذا لم يكن للصغير امرأة أخذ الرجل والأم أقربهم نصيباً
 غير أن الصبية لا يدفع إلى غير محرم ولا إلى فاسق ما جرت وإذا
 اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فأورد عنهم أو لأب
 ثم أكبرهم وأخواتهم وأما المولود في الحضانة قبل النكاح
 والدنية أخت بولدها النسب الذي يحق عليه الكفر وليس للأب
 أن يخرج بولده حتى يبلغ حد الاستغناء وليس للأم ذلك
 إلا أن يخرجها إلى زوجها وقد وقع العقد فيه إلا إذا كان الحرب
 وإن كان بين المصيرين أو القرينين ما يمكن للأب الاطلاع اليه
 فيبيت في منزله فلا بأس فيه وكذا لو انتقلت من القرية إلى المصير
 وبالعكس ولا يقع الأمن ماله
 فأدر على التبرعات وانفاذه صريح وكفاية فالصريح يقع

بلائية كقولها انت حر او محرر او حررتك او عتقتك
او عتقتك او عتد مولاي او بامولاي او هذه مولاي
او يا حر او يا عتق الان يجعل ذلك اسما له فلا يفتق وكذلك
امانة الحرية الى ما يعبر به عن البدن والكناية يحتاج الى ثنية
كقوله لا يملكك اوطيتك او سبيك اوطيتك او اوطيتك او
خرجت من ملكي او خلعت سبيك او قال لانه اطلقك
ولو قال اطلقك لا يفتق وان نوى فكذلك سائر الالفاظ
صريح الظاهر وكايات واذا قال هذا بنى او ابى او اوى عتق
وفد انى فيه روايان وكوفا لا بنى او يا بنى او يا بنى يفتق وقيل
يفتق وكوفا انى مثل اخر لم يفتق ولو قال ما انت الاخر
عتق وكوفا لا سلطانك اوطيتك لا يفتق وان نواه ومن ملك
ذم محرره منه عتق عليه ولو كان المالك صبيا او مجنونا
والمكاتب يتكاتب عليه قابله الولاد لا غير ومن عتق عبدا
نصم والشيطان عتق وكان ماصيا ومن عتق حاملا عتق
معه وان عتق عليها عتق خاصة ولو كذب ببيع الام في الحرية
والرق والتدبير وولد لامة من مولاها حر وولد لغيره
حر بالنية ومن عتق عبدا على مال فقبل عتق ولزمه المال
وزال اذا ديت في القافة خصاصا ماذونا وبقوا بالخلية
بينه وبين الف ومن عتق بعض عبده عتق وسقى في بقية

لمولاه والمستسقى كالمكاتب ولو اعنق احد الشريكين نصيبه
عتق فان كان قد راعى قيمة نصيب شريكه ان شاء
اعتق وان شاء دبّر وان شاء كاتب وان شاء ضمن المعتق
وان شاء استسقى لعيده وان كان نصيبا فكذلك الا انه
لا يضمن واذا ملكا ابن احدهما عتق نصيبا لا يس
وشريكه ان شاء اعنق وان شاء استسقى علم او لم يعلم ولو قال
لعيدي احدكما حر فمات باع احدهما او عرضه على البيع او دنا
او مات عتق الاخر وكذلك اذا استنول احدى تجاريتين
وكوفا من احدهما لا يفتق الاخرى ولو شهد انه اعنق احد
عبدية او احد امتيه فهو باطل **باب التدبير**
اذا قال لعيدي اذمت فان حر او انت حر عن دبّر متى
او انت مدبر او قد تبرك او انت حر مع موتى او
عند موتى او في موتى او وصيتك بنفسك او برقبك
او بلك ما لي فقد صار مدبرا لا يجوز له اخراجه عن ملكه
الا بالعتق ويجوز كتابته واستخدامه واجارة ووطئها
واذا مات المولى عتق من ثلث ماله وان لم يخرج فحسابه
وان كان على المولى من سقى في كل قيمته ولو دبّر احد الشريكين
وضمن نصيب شريكه فمات عتق نصيبه بالتدبير ويسقى
في نصيبه وان قال له ان ميت من مرضي هذا او في سقر هذا

أو أتمت إلى عشرين سنة فهو غليق يجوز بيعه فإن مات
 على تلك الصفة عتق **باب الاستيلاء**
 لا يثبت نسب ولد لأمه من مولاها إلا بدعواه فإن اعترف
 به صارت أم ولد له فإذا ولدت منه بعد ذلك يثبت بغيرة
 ويمتنع بغيره فيه ولا يجوز الرجوع من ملكه إلا بالعتق
 وله ومنها واستخدمها وجارها وتزوجها وكنيتها
 ويعتق بعد موته من جميع المال ولا ينسب في ديونه وحكم
 ولدها من غيره بعد الاستيلاء حكمها وإذا أسلمت أم ولد
 النضر انشأت في قيمتها وهي كالكاتب وتومات سيدها
 عتقت بدسعاية وتزوج أمه غير فجاءت بولد ثم
 ملكها سارة ولدها وتووضى جارية ابنه فولدت وأدعا
 ثبت نسبه وصارت أم ولد له وعليه قيمتها ونعتقها
 وفيه ولدها وأخذت كالأب عند انقضاء وائتية جارية
 بين شريكتين ولدت فأدعاها أحدهما ثبت نسبه وعليه
 نصف قيمتها ونصف عقربها ولا شيء عليه من قيمة ولدها
 وأن دعاها معاً صارت أم ولد لهما وثبت نسبه منهما
 ويرث من كل واحد منهما كالأب الواحد ويرثان منه كالأب
كتاب المكاتب ومن كاتبت عبد على مال
 وقبله أم مكاتباً والتفجير الذي يعمل كال كبير وسواء

شرطه جالاً أو مؤجلاً أو منجماً ويخرج عن يد المولى
 دون ملكه وإذا انقضى مولاه غريمه وأن وطئ المكاتب
 فعليه عقربها وأن جنى عليها أو على ولدها الزمة لأدب
 وأن عتقه سقط عنه مال الكتابة وهو كالمأزون إلا
 أنه لا يمنع منع المولى وكذا أن يسافر ويزوج الأمة
 ويكاتب عبد فإن ادعى عبد قبله فغواه للمولى وأن
 ادعى عبد فغواه له فإن ولد له من أمته ولد فحكم حكمه
 وكسبه له وكذلك ولد المكاتبه معها وتزوج أمته
 من عبد ثم كاتبتها فولدت دخلت في كتابة لأمه وأزولت
 من مولاها إن شاءت مضت على الكتابة وإن شاءت صارت
 أم ولد له وإن كاتبت أم ولد مجازة فادماست سقط عنها
 مال الكتابة وإن كاتبت مدبرة جاز فإن مات وماله له
 إن شاء سعى في ثلثي قيمته أو جميع بدل الكتابة وإذا كاتبت
 المسلم عبد على خمر أو خنزير أو على قبة العيد أو على ليف
 على أن يرد إليه المولى عبداً بغير عينة فهو فاسد
 وإذا ادعى الخمر عتق وعليه قيمة نفسه لا ينقص من المسمى
 والكتابة على الميتة والدم باطلة وعلى الحيوان والثوب
 كالشكاج وكوكاتب الذي عبد على خمر جاز وإنها أسلم
 فلول قيمة الخمر وكوكاتب عبد كتابة واحدة جاز أن أدا

عقدا وان عجزا رد الى الرق ولا يعقنان لآباداء الجمع
ولا يفتوا احدهما بآداء نصيبه فان عجز احدهما فرد ثلثي الآخر
الجميع عتقا ولو كانا رجلين فكانا معا كذلك وكل واحد
منها مكاتب بحضته يعق بآدائها وان كاتبها على ان كل
واحد منها ضامن عن الآخر جاز وانهما ادى عتقا ويرجع
على شريكه بنصف ما ادى واذا مات المكاتب وترك وفاقا
اؤتت مكاتبته ومكاتبته في اخر حيوته فان فضل شيء
فلورثته وان ترك ولدا وله في الكفاة سبعة كالأب
وان كان مشترى فان دى الكفاة حلالا والآرد في الرق
واذا مات لمول ادى الكفاة الى ورثته على نجومه وان عتقه
احد من لم يفتوا حتى يفتقه الجميع واذا عجز المكاتب عن نجح
نظر خاله فان كان له مال يزوج ووصوله انظره يومين
او ثلاثة وان لم يكن له جهة عجزه وعاد الى حكمه يوقف
كتاب الولاء سبب ولأء العاقبة
الاعتاق وعتق القريب بالشرء والمكاتب بالآداء والآلوة
والدبر بانوت وبنت المغنود كما كان اوانى وان شرطه
اغيره وساية ولا ينقل عنه ابدا فاذا مات فهو
لاؤوب عصبة فيكون لابنه دون ابية ذاجمعا وان
استوة في القرب فهو سواء وتبرأ الشك من ولأء الأما

عقرا

اعتقن او اعقوا من اعتقن او عجز ولأء معتقته بان
ذو ج عتقا معتقة الغير فجاءت بولده فلا ولد لمولها
وان اعقوا العبد عجز ولأء ابية الى مواليه فان اعققت الأم
وهي حامل فوالت لا ينقل ابدا وسبب ولأء المولأء العقد
فاذا اسلم على يد غيره وولأء على ان يرثه ذمات ويعقل
عنه اذا جنى فذلك صحيح واذا مات فلا وارث له ورثته
وله ان يضيح بالقول بحضرة الآخر وبالفعل مع غيبته بان
يؤال غيره فان عقل عنه او عجز ولأء فليس له ذلك
واذا اسلمت المرأة وولأء او اقرب بالولأء وفيها بر صغير
تبعها فالولأء **كتاب الإيمان**
اليمين بالله تعالى ثلاثة آتموس وهي الخلف على امر ما
او حال يعقد فيها الكذب فلا كفارة فيها الا الاستغفار
والتوبة وهو الخلف على امر بظنه كاقار وهو بخلاف
وزجر لا يؤخذ الله تعالى بها ومنعقدة وهي الخلف على امر
فالمستقبل ليفعله ويتركه وهي انواع منها ما يجب فيه
كفيل القريب ومنع نعاوى ونوع يجب حيث فيه
كفيل نعاوى وترك التوجبات ونوع الخت فيه خير من ترك
كحجر من لسم ونوع هما على السوء فحفظ اليمين
فيها اوز وادحت فظله نكاح ان شاء اعقوبه

وَأَنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ كَاهَرَهُ كَالظَّهَادِ وَأَنْ لَمْ يَجِدْ
 صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَابَعَاتٍ وَلَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحَثِّ
 وَتَقَابُصُهُ وَتَمَكُّرُهُ وَالنَّاسِي فِي الْيَمِينِ وَالْفَعْلُ سَوَاءٌ وَجُوفُ
 الْوَاوِ وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ وَتَقْتَرِفُ قَوْلَ اللَّهِ لَا ضَلَالَكَ وَالْيَمِينُ
 بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِاسْمَائِهِ وَلَا يَحْتَاجُ الْإِنِّيَّةُ لِأَيِّهَا يَتَّبَعُ بِهِ غَيْرُهُ
 تَحْكِيمُهُ وَالْعِلْمُ وَبَصَائِفُ ذَاتِهِ كَقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَجَلَّالَهُ الْأَعْلَى
 وَعِلْمُهُ تَعَالَى فَلَا يَكُونُ نَيْتًا وَكَذَلِكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَخَطُهُ
 وَغَضَبُهُ وَالْيَمِينُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِحَلْفٍ كَالنَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ
 وَكَبِيَّةٍ وَكِبْرَاءَةٍ مِنْهُ يَمِينٌ وَخَوَالِدُ تَعَالَى نَيْسَرِ يَمِينٍ
 وَخَوَالِدُ يَمِينٍ وَلَوْ قَالَ زَعَمْتُ كَذَا فَعَلِيهِ لَعَنَةُ اللَّهِ أَوْ مَوْرَانِ
 أَوْ شَارِبِ خَيْرٍ فَلَيْسَ يَمِينٍ وَلَوْ قَالَ هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ
 هُوَ يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ نَعِمَ اللَّهُ أَوْ بَارَكَ اللَّهُ أَوْ وَعَدَ اللَّهُ
 أَوْ وَصَفَ أَوْ عَلَّ تَنْذُرٌ أَوْ نَذَرٌ اللَّهُ هُوَ يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ حَلْفُ
 أَوْ أَقْسَمُ أَوْ شَهِدَ أَوْ زِدْ فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ هُوَ يَمِينٌ وَمَنْ حَرَّمَ
 عَلَى نَفْسِهِ مَا يَمْلِكُ فَإِنْ اسْتَبَاحَهُ أَوْ شَاءَ مِنْهُ لَمْ يَنْهَ الْفِتْنَةَ
 وَأَزَقَ كُلَّ مَلِكٍ حَرَّمَ حُرْمُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي عَرِّضًا
 وَقَبْلَ تَطْلُقِ أَمْرَاتِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَعَلَى الْفَتْوَى وَمَنْ حَلَفَ حَالَهُ الْكُفْرُ
 لَا تَنْكَارَ فِي حَيْثُهِ وَمَنْ نَذَرَ مَطْلَقًا فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ
 وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ بِشَرْطٍ فَرَجِدَ وَغَرَابِ حَنِيفَةٍ رَحِمَ اللَّهُ أَنَّهُ

يُخْرِجُهُ كَذَابُ يَمِينٍ إِذَا كَانَ شَرْطًا لَا يَرِيدُ كونه وَمَنْ قَالَ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصَلٍّ بِمِيْنِهِ فَلَا حَثَّ عَلَيْهِ **فصل**
 حَلْفُ الْيُخْرَاجِ فَأَمْرٌ مِنْ حَمَلِهِ فَأَخْرَجَهُ حَثٌّ وَأَنْ أَخْرَجَ بِكَرَاهٍ
 لَا يَحْثُّ فَإِنْ حَمَلَهُ بِرِضَا لَا بِأَمْرٍ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ لَا يَحْثُّ حَلْفُ
 الْيُخْرَاجِ إِلَّا الْجَاذِبَةُ فَخَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَنْ حَاجَةً لَا يَحْثُّ حَلْفُ
 الْيُخْرَاجِ إِلَى الْمَكَّةِ فَخَرَجَ بِرِيدِهَا ثُمَّ رَجَعَ حَثٌّ وَكَذَلِكَ الدَّهَابُ
 وَالْأَصْحَابُ وَقَوْلُ الْأَثْمَانِ لَا يَحْثُّ حَتَّى يَدْخُلَهَا حَلْفُ الْيُخْرَاجِ أَمْرًا
 الْإِبَادَةُ فَلَا يَذَرُ مِنَ الْأَذْنِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ أَدْرَكَ
 لَمْ يَكْفِيهِ أَذْنٌ وَاحِدٌ حَلْفُ لَا يَدْخُلُ هَذَا الدَّارَ فَصَارَتْ
 صَحْرَاءَ وَدَخَلَهَا حَثٌّ وَلَوْ قَالَ دَاوُدُ لَمْ يَحْثُ وَقَوْلُ الْبَيْتِ
 لَا يَحْثُ فِي الْوُجْهِينِ وَلَوْ بَنَى الْبَيْتَ بَعْدَ مَا انْهَدَمَ لَمْ يَحْثُ بِهِ خَوْفُهُ
 وَقَوْلُ الدَّارِ يَحْثُ وَكَوْجِعْتُ بَسْتَانًا أَوْ حَامًا وَسَجْدًا
 أَوْ بَيْتًا فَدَخَلَهُ لَمْ يَحْثُ حَلْفُ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا لَمْ يَحْثُ بِالْكَبَةِ
 وَالْمَسْجِدِ وَالْكَنِيسَةِ وَالْبَيْعَةِ حَلْفُ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَرَقَامُ
 عَلَى شَحْمِهَا حَثٌّ وَلَوْ دَخَلَ دُخَانُهَا إِنْ كَانَ تَوَلَّى الْبَابَ
 كَانَ دَاخِلًا حَثٌّ وَالْأَفْلَا وَلَوْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ يَحْثُ
 بِالْقَعْدِ حَلْفُ لَا يَلْبَسُ هَذِهِ الثَّوْبَ وَهُوَ لَا يَلْبَسُهُ فَتَرَضَعُ حَلْفُ
 لَمْ يَحْثُ وَنَوَيْسَرُ مَاعِدَةٍ حَثٌّ وَكَذَلِكَ رُكُوبُ الدَّابَّةِ وَسُكْنَى الدَّارِ
 حَلْفُ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَلَا يَذَرُ مِنْ خُرُوجِهِ بِالْعَدِّ وَغَنَاءُ أَصْحَابِ

قال له اجلس ففعل عندى فقال ان تغديت ففدي حرج
 فخرج وتغدى في منزله لم يثبت ولو اذنت خروج
 فقال لها ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت لا تطلق
 ومن حلف لا يركب دابة فانه يركب دابة عشرين المادون
 لا يثبت مد يوتا كان وغيره مد يوتا حلف لا يركب دابة ففدي حرج
 وسبح او مثل لا يثبت حلف لا يكلمه شهر فخرجين حلف
 حلف لا يكلمه فكله حيث ينفع الالة ناله حرج
 ولو كلف غيره وقصده ان ينفع له حيث ولو سلم على جماعة
 موافقهم حرج وان نواه دونه لم يثبت حلف لا يكلمه
 عبد فان يعتبر ملكه يوم حلف لا يوم حلف وكذلك الثوب
 ونحوه ولو قال لعبد فانه هذا اود ان هذه لا يثبت
 بعد البيع والصدوق والزوج والزوجة يثبت بعد المعاداة
 والفراق والحين والزمان سنة اشهر في القريب والتكبير
 والديعة الابد ودمرة لا ابو حنيفة رحمه الله لا يرى ما هو
 وعندها كالزمان والايام والشهور والسنوات عشرة وثلاثون
 ثلثة حلف لا ياكل من هذه الخطة لا يثبت ما يقصمها ومن
 هذه لا يقو بغيره دون سنة ولا يثبت ما عداه حل
 واشواء من حرج خاصة والفقير ما يطبخ من لحم بالنا
 ويثبت ما كثره والرؤس ما يكثر في التانير ويبيع

الحلف باليمين
 الحلف باليمين
 الحلف باليمين

الحلف باليمين
 الحلف باليمين
 الحلف باليمين

الحلف باليمين
 الحلف باليمين
 الحلف باليمين

فالمسوق والرقب والجنب والزمان والخياد والقتل ليس بها
 والآدم ما يصطنع به كالحل والزيت واللبن والمليح ادم
 والعداء ما ياكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من الظهر
 الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر والشرا
 من الظهر الكرع منه ومن مائه بالكرع وباناء ومن لب ولب
 بالاناء ومن الاناء بعينه والسمك والالينة ليسا بحكم
 والكرش والكبد لحم وقيل في عرفا ليسا بحكم والشحم البطن
 لا شحم الظهر حلف لا ياكل من هذه البسرة فاكله رضام يثبت
 وكذا الرطب اذا صار تمرا واللين شيرا حلف لا ياكل من لحم
 الحمار فصار كباش فاكله حرج حلف لا ياكل من هذه النخلة فهو
 على ثمرتها وبنسها غير ان يطبخ ومن هذه الشاة على الخردون
 والرتيد ولا يدخل بيض السمك في البيض والشراء كالاكل
 حلف ليضع دن السماء اولي طير في الهواء ان عقدت يمينه
 وحرج لخال حلف لياثيته ان استطاع فبى على استطاعه
 حلف لياثيته فمياثيته حرج مات حرج في خريوة ولو قال
 ان كلت او شربت او لبست او كلت او تزوجت او خرجت
 ونحو شيئا بعينه لم يصدق ولو قال انما او شربا ونحو
 صدق ديانة خاصة والريحان اسم ناسا له فلا يثبت
 بالياسمين والورد وقيل يثبت في عرفا والبنفسج والورد

هو الورق والحاقه لثقة ليس بجمل والذبح على وعقد النور
 ليس بجمل حتى يكون مضيقا وعند ما هو على وجه ينفق
 حلف لا ينال على عند الفاسر جعل عليه فاشا اخر ونام عليه
 لم يحن وان جعل عليه قراما فام حنث ومن جلس على ما يحول
 بينه وبين الارض فليس بجاسر عليها واضرب وكلام وكسوة
 والدخول عليه ينفق كالخيو حلف ليضربه حتى يموت
 فهو حنث الا ان يضرب امرأته فحقها او ماله
 وعصها حنث حلف لا يصوم فتوى وصام ساعة حنث
 وان قال صوماً لم يحنث لان تمام اليوم حلف لا يصلي قيام وقرا
 وركع لم يحنث امام يسجد وان قال صلوة فتمام ركعتين
 ومن قال لامته ان ولدته ولد اهانته حرة فولدت ولداً ميتاً
 عتقت وكذلك الطلاق ولو قال اذا ولدت ولداً فهو حرة
 فولدت ميتاً لم يحنث ولو قال من بشرني بقدم فلان
 فهو حرة فبشره جماعة متفرقون عتق الاول وان بشره
 جميعاً عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين
 ولو قال ان شررت جارية فحررت فخرت جارية وهي
 كانت في ملكه عتقت ولو اشترىها وتزوجها لم يحنث
 حلف لا يتزوج فزوجه غيره بغير امره فان اجاز بالقول
 حنث وبالفعل لا ولو امر غيره ان يزوجه حنث وكذلك

الطلاق والعاق حلف لا يتزوج عبده وامته حنث
 بالتوكيل والاجازة وكذلك ابنة وابنة الصغيرين وفي
 الكبيرين لا يحنث الا بالباشرة حلف لا يضرب عبداً فوكل
 به غيره حنث وان نوى ان لا يباشر بنفسه صدق قضاء
 وان حلف لا يضرب ولده فامره لا يحنث وذبح الشاة
 كضرب المبد حلف لا يبيع فوكل به لم يحنث وكذا سائر المعاقبات
 المالية حلف لا يقض دينه الا قريبا فادون الشهيد
 وبميد اكثر من الشهر وان قال لا يقضينه اليوم ففعل
 وبعضها يؤف او ينه حرة او مستحقة لم يحنث ولو كان
 رصاصة او متوقفة حنث حلف لا يقض دينه متفرقا
 فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبض باقيه وان قبض في وزن
 متعاقبا لم يحنث حلف لا يفعل كذا تركه ابداً وان قال
 لا افعله برب واحد ولو استخلف الوالي رجلاً لا يفعله
 بكل مفسد وهو على حال ولايته خاصة حلف لا يهتبه
 ففعل ولم يقبل بريح وكذلك القرض والعارية والصدقة
كتاب الحدود وهي عقوبة مقدرة
 وجبت حقاً لله تعالى والزنا وطى الرجل المرأة في قبل
 في غير الملك وشبهته وهي يثبت بالبينة وهي ان يشهد
 اربعة على رجل وامرأة بالزنا فيسلكهما القاضى في هاتيه

الحنث على الزنا
 الحنث على القذف
 الحنث على الشتم
 الحنث على النكاح
 الحنث على الطلاق

وكيفيته ومكانه وزمانه والمزني بها فاذا ثبتوا ذلك وذكروا انها محرمة عليه من كل وجه وشهدوا به كالميل في المحلة وعملوا في السر والعلانية حكم به واذا نقصوا عن اربعة فيهرق ذقة وان رجعوا قبل الرجم سقط وحدوا وبعده يضمنون الدية وان رجع واحد فوبعها وان شهدوا بزيادة متقدم لم ينعهم عن اقامته بقدرهم عن الامام فيقبل ويثبت بالاقرار وهو ان يقر العاقل البالغ اربع مرات في اربع مجالس بردة القاص في كل مرة حتى لا يراه ثم يسأله كانه قد تقدم الاخر الزمان فاذا ثبت ذلك لزم الحدة فان رجع عن اقراره قبل الحدة او في وسطه خلى سبيله ويستحب للاثام ان يلقيه الرجوع يقول له اهلك وطئت بشبهة او قبلت اولست وحدك ان كان محصنا الرجم بالحجارة حتى يموت يخرج القضاء فان كان يثبت بالبينة يبتدىء الشهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود لا يرميهم وان ثبت بالاقرار ابتداء الامام ثم الناس وان لم يكن محصنا حدة الجلد مائة لخمسون للبعد يضرب بسوط لاثمة له ضربا متوسطا يفرقه على اعضائه اراسه ووجهه وفرجه ويحرق عن ثيابه ولا يجرد المرأة الاعز الفرو والخشوع وان خفي طافي الرجم

ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه
ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه
ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه
ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه

جاء ويضرب الرجل ثمانا في جميع الحدود ولا يجمع على المحصن الجلد والرجم ولا على غيره الجلد والنفي الا ان يراه الامام فيفعل ما يراه ولا يقيم المولا الجلد على عبد الا باذن الامام واذا كان الزاني مريضا فان كان محصنا رجم والا لا يجلد حتى يبرأ والمرأة الحامل لا تحب حتى تضع حملها فان كان مريضا جلده حتى تغالي من نفاسها وان كان الرجم فعقيب الولادة وان لم يكن للصغير من يربيه حتى يستغنى عنها واحصان الرجم الحرة والعقل والبلوغ والاسلام والدخول وهو لا يباح في القبل في كالج صحيح وما بصفة الاحصان وانه ثبت بالاقرار او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او يكون بينهما ولد معترف **فصل** ومزوطى جارية ولد وان سفل ومارك انتها على حرام لم يحد او وطى بجارية ابية وان علا او ابية او زوجة او سيد او مقعدة عز ثلث وقال ظننت انها حلال لم يحد ولو قال طئت انتها حرام حدة وفي جارية الاخي والعلم يحد بكل حال ولو تزوج محرما ودخل بها او استأجر امرأة ليؤذي بها او وطى اجنبية فيماد والفرج اولاط فلا حد عليه ويعزر ولو زفت اليه غير امرأة فوطئها لا حد وعليه المهر ولو وجد على فراشه امرأة فوطئها حدة ولو كان اعشى الا ان يدعوها فها لت اذ وجبتك والزنا

ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه
ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه
ما لا يثبت عليه ولا يثبت عليه ولا يثبت عليه

في الحرب والبقا يوجب الحدة وواحي بهية يعزذ
 وكود في بصبية ويجوز حدة ولو طوعت ما قلنا بالغة
 لا يحد والكثرة تسعة وثلاثون سوطا وقله ثلاثة
 واشد القرب ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف
باب حد القذف وهو ثمانون سوطا للحد
 واربعون للبعد ويجب بقذف المحصن بصرح الزنا اذا
 طالبه ويفرق طيه ولا ينزع عنه الا الفرو والخشوع
 ويثبت باقرار مرة وبشهادة رجلين ولا يبطل بالتقادم
 والرجوع واحصان القذف العقل والبلوغ والحرية والاسلام
 والحجة عز الزنا ومزق لا غير بالان الزنية اولست
 لا يحد ولو نفا عرجة او شبه اليه او اذ خاله
 وعمة وزوج امه او قال بالان ماء السماء مزحجة ولا
 يطالب بقذف انيت لا من يقع القذف فيه في نفسه فيثبت
 بولده وولده وان كان كافرا او عبدا وليس بالان ان يطالب
 اباء وسيد بقذف امه ومزوطي حر ما في غير ملكه
 ولا عنة بولده يحد قاذفها ولا عنت بغيره وله حد
 ونسائ من يحد القذف ودمان تقذوف بطل حد ولا
 يؤثر ولا يصح خفضه ولا الاعتياض ومزق انسا
 يا فاسق يا سارق يا خبيث يا كافرا يا مخت عذر وكذلك

بحد الزنا
 بحد الشرب
 بحد القذف

يا حاد يا خنزير ان كان ضيقها او طويتا ومن حدة الامام
 وعزده فوات فهو حد والزواج ان يعزذ زوجته على ترك
 الزينة وترك اجابة الفراشه وترك غسل الجنابة والخروج
 من المنزل وترك الصلوة **باب حد الشرب**
 وهو حد الزنا لا كيفية وحد القذف كنية وثبوتها غير انه
 يبطل بالرجوع وبالنفاذ من البيت والافراد ذلك بذهاب السكر
 والرايحة ولو اخذ وربحها يوجد منه غل وصل الى الامام
 انقطعت بعد المسافة حدة ويجذب شرب فطرة من خمر
 وبالسكر من التبيد والسكران من لا يعرف الرجل من المرأة
 والادم من السماء ولا يحد حتى يعلم انه سكر من التبيد وشرب
 طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر ولا يحد من وجد منه دابة
 او ثقبها **كتاب الاشربة**
 الحرام منها الخمر وهو البقيد من ماء العنب اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد والعصير اذا طبخ فذهب اقل من ثلثيه وهو الظلام
 واذا ذهب نصفه فالنصف وذي طنج اذ في طنجة فالباذف
 والكل حرام اذا غلا واشتد وقذف بالزبد والسكر وهو البقيد
 من ماء الرطب اذا غلا كذلك ونقيع الزبيب كذلك وحرمتها
 دوز الخمر فيجوز بيعها ويضمن بالانلاف ولا يحد شاربها
 الا بالسكر ولا يحد من شربها وتبيد الخمر والزبيب اذا طبخ

اد في طنجة حلال وان اشتد اشرب منه ما لم يسكر من غير طعم
 ونبذ الفضل واللين والمنخطة والشعير والذرة حلال يطبخ
 اولا وفرد السكران منه روايتان وعصا الغيب اذا طبخ في
 ثلث حلال وان اشتد اذا قصده بالقوى وان قصده باللقى
 فحرام ولا بأس بالابتداء في الذبابة والخسنة والفرقة والنفير
 وخب الخمر حلال سواء تخلت او خللت **كتاب السرقة**
 وهي خذ العاقل المبالغ نصايا محرزا او ما قيمته نصايا ملكا
 للغير لا شبهة فيه على وجه الخفية والنصاب دينار او عشرة
 دراهم مضروبة من النقرة والحرز يكون بالحافظ وبالمكان
 كالدرور والبيوت والمانوت ولا يعتبر فيه الحافظ فاذا سرق
 من اتمام ليلة قطع وبالشهاد لا وان كان صاحبه عنده وكذلك
 كالحرز اذ لا بد من خلو فيه والسجد والحصار حرزا بالحافظ
 والجوالق والفسطاط كالبيت فان سرق الفسطاط والجوالق
 لا يقطع الا ان يكون له حافظ وفي الحرز بالحافظ يقطع
 بنفسه لاخذ وان كان نائما والحرز بالمكان لا يقطع ما لم يخرج
 منه ويثبت السرقة بما يثبت به القذف ويسئل الشهود
 عن كيفية اوزمانها ومكانها وما عيشتها ولا بد من حضور
 المسروق منه عند الاقرار والشهادة والقطع واذا دخل جماعة
 لغزو وتول بعضهم لاخذ فطعنوا ان صاب كل واحد منهم

نصاب وان ثقب فادخل يده واخرج المتاع او دخل
 وناول المتاع الاخر من خارج لم يقطع وان القاء في الطريق
 ثم اخذه او حمله على حمار وساقه قطع وان ادخل يده في صندوق
 الصيرفي او كفة غيره واخذ قطع ولا قطع فيما يوجد فيها
 مباحا في دار الاسلام كالخطيب والسمك والصيد ولا ما يتساقط
 اليه الفساد كالفاكهة الرطبة والخمر واللبن ولا ما يتناول
 فيه الابتكار كالاشربة المطربة والة التمهو ولا في سرقة المحف
 المحلى والصبي الحر المحلى والعبد الكبير والزرع قبل حصاده
 والثمر على الشجر وكتب العلم ويقطع في الساج والابنوس
 والصندل والقناء والعود والياقوت والبرجد والفضوص
 وفي الاواني المخذة من الخشب ولا قطع على خاين ولا خائنة
 ولا نباش ولا منتهب ولا مختلس ولا من سرق من ذرهم
 او من سيد او امرأة سيد او زوج سيدة او زوجته
 او مكانه او من بيت المال او من الغنية او من مال له فيه
 شركة ويقطع بين السارق من الزند وتحسم فان عاد
 قطعت رجله اليسرى فان عاد لم يقطع ويحبس حتى يتوب
 فان كان اقطع باليسر او شلا او ابهاميها او اصبعين
 سواها او قطع الرجل اليمن لم يقطع وان اشترى السارق
 المسروق او وهب له او اقامه لم يقطع واذا قطع والعين

فائدة في يد ردها وان كانت مالكة لم يضمنها ومن قطع
 في سرقة لم يضمنها وهي بحالها لم يقطع وان خفي بحالها
 كدس الغنم لقطع **فصل** واذا خرج جماعة لقطع الطريق
 او واحد فاحذروا قبل ذلك حبسهم امام حتى يتوبوا فان
 اخذوا مال مسيما او ذمي واصاب كل واحد منهم نصاب الشقة
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا او باخذوا
 قتلهم ولا يلتفت الى عفو الاولياء وان قتلوا واحدا من المالكين
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم
 او قتلهم او صلبهم ويصلون تحت شدة ونير بالرجل حتى
 يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام وان باشر القتل واحد
 منهم اجرى الحد على الكل وان كان فيهم صبي او مجنون
 او ذمي محرم من المنقوع عليه سقط الحد وصار القتل
 للاولياء **كتاب السير** الجهاد فرض عين
 عند الفقير العام كفاية عند عدمه وقال الكفار واجب
 على كل رجل عاقل بالغ صحيح حر قادي واذا هجم العدو
 وجب على جميع الناس الدفاع حتى يخرج المرأة والعبد بغير اذن الرب
 والسيد ولا باشر الجغل اذا كان للمسلمين حاجة واذا
 حضر المسلمون اهل الحرب دعواهم الى الاسلام فان اسلموا
 كفوا عن قتالهم وآلاد غوهم الى اداء الجزية ان كانوا

من اهلها وبنوا الهركيتيها ومتى تجب فان قبلوها فلهما
 مالنا وعليهما ما علينا ويجب ان يدعوا من لم يبلغه الدعوة
 ويستحب ذلك لمن بلغته وان ابوا استعانوا بالله تعالى
 وحاربوه ونصبوا عليهم المجانيق وافسدوا زروعهم
 واشجارهم وخرقوا مومهم وان نزلوا بالمسلمين ويقصدون
 الكثرة ويتبعون للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمشوا
 ولا يقتلوا مجنونا ولا امرأة ولا صبيا ولا اعمى ولا مقعدا
 ولا اقطع اليدين ولا شيخا فانما الا ان يكون احد هؤلاء ملكا
 او ممن يقدر على القتال او يحرم عليه او له رأى في الحرب
 او مال يجتبه او يكون الشيخ من يجمل واذا كان بالمسلمين
 قوة لا ينبغي لهم مواجعة اهل الحرب وان لم يكن لهم قوة
 فلا باس به فان وادعهم ثم رأى القتال اصابه نية اليك
 وان بد واجبانية وعلم ما كبر بها قاتلهم من غير نية
 ويجوز ان يوادعهم بما لا وبغيره وما اخذ قبل محاصرتهم
 فهو كالجزية وبعد كالفية وان دفع اليهم ما لا يوادعوه
 جازع عند الضرورة والمرتدون اذا غلبوا على مدينة
 واهل ذمة اذا انقضوا العهد كالمشركين في الموادعة
 ويجوز بيع السلاح والكراع من اهل الحرب وتجهيز اليهم
 قبل الموادعة وبعدها واذا من رجل او امرأة كافرا او صابغا

او اعمل المدينة حتى فان كان فيه مفسد اذبه الامام ونهى
اليهم ولا يبيع امان ذقى ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا من
اسلم عندهم وهو فيهم ولا عبد يجرد عن القتال ولا امرئ
واذ فتح الامام بلدة فقرأ ان شاء قسما بين الغانمين واوقف
اهلها عليها ووضع عليهم وعلى اراضيهم الخراج وان شاء
قتل الاسارى او استرقهم او تركهم ذمة للمسلمين ولا
يقادون باسارى مسلمين ولا يمال الا عنه الحاجة اليه واذا
اراد الامام العودة ومعه مواش يخرج عن قتلها ونحوها
ويجوز الاستيلاء ولا يقيم غنية في دار الحرب ولا يجوز بيعها
قبل القسمة ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا سهم له
واذا مات بعد ائتمارها بدارنا فقصيبه لورثته والرزق
والمقاتلة في الغنية سواء واذا اخفقهم مدد في دار الحرب
شاركهم فيها ونسب السوية سهم الا ان يقاتلوا واذا لم
يكن الامام ما يحل عليه القناير او دعها الغانمين يخرجوها
الى دار الاسلام ثم يقسمها ويجوز لعسكر ان يعلق في دار الحرب
وياكل الطعام ويذهبوا بالذخن ويقاتلوا بالسلاح ويركبوا
الدواب ويلبسوا الثياب اذا احتاجوا فاذا خرجوا الى دار السلام
لم يخرجهم شيء من ذلك ويردون ما فضل معهم قبل القسمة
ويصدقون به بعدها **فصل** ينقل الامام ان يعرف خبيث

عند دخوله دار الحرب ليعلم اهل الفارس من الرجال فورا
فوسه بعد ذلك فله سهم فارس واذا باعه او وهبه او هبته
او كان مملوكا او مريضا لا يقدر ان يقاتل عليه فله سهم راجل
ومن جاز راجلا ثم اشترى فرسا فله سهم راجل ويقسم الغنية
اخلاسا اربعة منها بين الغانمين للفارس سهمين وللرجل
سهما ولا يسهم لبغل ولا راحلة ولا مملوك ولا نسي والمكاتب
يرضى لهم دون سهم اذا قاتلوا وللمرأة اذا اوتى جرحا
ولقد في اذا كان للمسلمين او ذلهم على عورات الكفار
والطريق والخمر الاخر على ثلثة اسهم لثاني والمساكين
وابناء السبيل ومن كان من ذوى القربى بصفتهم يقدم عليهم
واذا دخل جماعة لهم منعة دار الحرب فاخذوا شيئا خمت
والاقلا ويجوز التفضيل قبل حوز الغنية وقبل ان يفتح
الحرب او اذا رها فيقول الامام من قتل قتيلا فله سكة
ومن صاب شيئا فله ربعه وبعد الاخر ان ينقل من خمس
وسلب المقتول بدمه وثيابه وفروسه وملكه وما عليه ومعه
قمار ومال واذا لم ينقل بالنسب فهو من جملة الغنime
واذا استولى الكفار على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها
فاذا ظهرنا عليهم فنز وجدهم ملكه قبل القسمة اخذ بغير
وبعدها بالغنية ان شاء واذا دخل ناجر واشترى فما لكة

ان شاء اخذ بتمنه وان شاء ترك واذا وهب له اخذ بالقبلة
 وان غلب بعض اهل الحرب بعضا واخذوا اموالهم ملكوها
 ولا يملكون عيت ومكاتبنا ومدبرينا وامهات اولادنا
 وحرارنا وان ابى اليهم عبد لم يملكو واذا خرج عبد
 الي المسلمين فهم احرار وكذلك ان ظهرنا عليهم وقد اسلموا
 واذا اشتكى المسلم من عبد اسلمنا واخذه دار الحرب
 عتوقه واذا دخل المسلم دار الحرب بامان لا يتغير شيء
 من دمائهم واموالهم واذا خشيوا واخرجهم تصدقوا به
فصل واذا دخل الحرب دارنا بامان يقول
 له الامام ان اقم سنة ونصف ملك الجزية فان اقام
 صادقا فوضع عليه الجزية ولا يمكن من العودة الى دار الحرب
 وكذلك ان وقت له الامام دون السنة فاقام او اشترى
 رخصه فادى خراجها وتزوج بدقي ولو زوج ذمية
 لا يصير ذميا والجزية ضربان ما يوضع بالتراضي فلا يتعدى
 عنها وجرية يضعها الامام اذ ظلم الكفار وقرهم
 على ملكهم فيصنعون في كل سنة ثمانية واربعين درهما
 وعلى المنون اربعة وعشرون درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما
 ويجب في كل حال ويؤخذ في كل شهر بقسطه وتوضع
 على اهل الكتاب وجنود وعبدان لاوتان من اجماع دون الجزية

من اهل الكتاب
 من اهل الذمة
 من اهل الجزية
 من اهل الذمة
 من اهل الجزية

والمحدثين ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا عبيد ولا مكاتب
 ولا اعمى ولا مقعد ولا شيخ كبير ولا اربعة اثنين المعتزلين
 ولا فقير غير مقبل وتسقط بالموت والاسلام واذا اجتمعت
 حولان تدخلت ويبقى ان يؤذنها بنفسه قائما ولا اخذ قاعدا
 ويقال له اذ الجزية يا عدو الله ولا ينقص عهدهم الا بالخفاق
 بدار الحرب او ان يغلبوا على موطن فيجاءوننا فيصير احكامهم
 كالمرتدين الا ان اذ ظفروا بهم نسترقفهم ولا يجبرهم
 على الاسلام ويؤخذ اصل الجزية بما يميزون به من المسلمين
 فمراكبهم وملايهم ولا يكون الخيل الا لضرورة
 ولا يحملون السلاح ولا يحدث كنيسة ولا بيعة ولا صومعة
 في دار الاسلام ويعاد القديمة اذا انهدمت ويؤخذ من نساء
 بني تغلب ضعف ذكوة المسلمين ويؤخذ من نساءهم وكذلك
 يصفى الفرس في ارضهم ومولاهم في الجزية والخراج
 كقول القرشي ونصف الجزية والخراج ويؤخذ من بني تغلب
 ومن ارض التي اجل اهلها عنها وما اهداه اهل الحرب الا
 في مصالح المسلمين كادراك المقاتلة وداريهم وسد الثغور
 وبناء القناطر والجسور وعطاء القضاة والمدربين
 وتفنين العلماء والعمال اقدار الحكاية **فصل**
 ارض العرب ارض عشيرة وهي ما بين الغديبية الى قصى حجر

باليمين ثمهرة الواحدة الشام والسواد أرض خراج وهي
ما بين العدنيتين إلى عقبة جلوان ومن الغلب والثقل إلى
عبادان وأرض السواد مملوكة لأهلها يجوز نصرتهم فيها
وكل أرض أسلم أهلها أو فتح غنوة وقبعت بين الغاليتين
فهي عشرية وما فتح غنوة وأقر أهلها عليها أو صالحهم
في خراجية سوى مكة ومن تخاموا تأييدها تعتبر بحوزتها
وتبصرة عشرية بأجالي الضمان ولا يجمع عشر وخارج
في أرض واحد ولا يكرر الخراج بتكرار الخراج والعشر
يتكرر وإذا طلب الماء على أرض الخراج أو أقطع عليها
أو أصاب الزرع أفة فلا خراج وأن عطشها ما لم يكن عليه
خراجها والخراج نوعان مفاصلة فيسقط بالخراج كالعشر
ووظيفة ولا يزداد على ما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه
وهو على كل قريب يتبعه الماء صاع ودرهم وجريب أرضية
نخلة درهم وأكرم والنخل المصل عشرة دراهم
وماء يوظفه عمر رضي الله عنه بوضع عليهم بحسب النفاقة
وبهايشها نصف خراج وينقص من ذلك عند العجز ولا يزداد
عند النفاقة وإذا شتر المسلم أرض خراج أو أسلم الدمي
أخذ منه خراج **فصل** في خبر الزكاة ثلثة أيام
وبعض طلبة الإسلام ويكشف شبهته وإن أسلم ولا

قتل فأن قتله واحد قبل العرض فلا شيء عليه وإسلامه
إن باق بالشهادتين ويشترى عن جميع الأديان سودا أسلم
أو عتق أسفل إليه ويؤول منك زوالا مراعيا فإذا أسلم عاد
وأد مات أو قتل وخو بد الحروب وحكم بالحاقه غنوة بين
وامتهات أولاده وحلت الديون التي عليه ونقلت كسايه
في الإسلام إلى ورثة المسلمين وكساي الرزة في ويقتضي ديون
الإسلام من كسب الإسلام وديون الرزة من كسبها ونصرته
في أمواله إن أسلم نفذ وأزوات أو قتل أو نحو بطل وإن عاد
مسلم فما وجد في بدوارة من ماله اخذ وإسلام الضبي العاقل
وإرداده صحيح ويحبر على الإسلام ولا يقتل والمردة لا يقتل
وتحبر وتضرب في كل يوم حتى تسلم ولو قتلها إنسان لا شيء
عليه ويفرد ونصرتها في مالها جائزة فإن لحقت أو ماتت
فكسبها لورثتها **فصل** إذا خرج قوم من المسلمين
عن طاعة الإمام ونظروا على بلده عاهل إلى الجماعة وكشف
شبهتهم ولا يدعهم يقبال فإن بداهة قائلهم حتى يفرق
جمعهم فإن جمعوا ونشروا وبداهم وإن كان لهم فئة
أجهز على جريحهم واتبع مؤيديهم ولا يشي لهم ذرية
ولا يغتم لهم مالا ويحبسها حتى يتوبوا فيردوها عليهم
ولا بأس بالقول بسلاحهم وكراهم عند الحاجة أو إيجاب

البغاة من العشر والخارج لم يأخذ الإمام ثانياً فان صرح في وجهه وآلا في أصله زعيروا فيما بينه وبين الله تعالى وإذا قتل العادل الباغي ورثه وكذلك ان قتل الباغي وقال أنا علي حق وأن قال أنا علي باطل لم يرثه **كتاب الكراهية** الكرو عند محمد حرام وعندهما هو قرب الحرم والنظر إلى العورت حرام إلا عند الضرورة كالنظير الحائض والحائض والحافضة والعايلة وقد بينا العورة في الصلوة وينظر الرجل من الرجل إلى جميع البدن إلا العورة وينظر المرأة من المرأة والرجل إلى ما ينظر الرجل من الرجل وينظر من زوجته وامته التي يحل له إلى جميع بدنها وينظر من ذوات محارمه ومثله الغير إلى الوجه والراش والصدور والساقيين والعضدين ولا بأس أن ينظر ما يجوز له النظر إليه إذا أمن الشهوة ولا ينظر المرأة الأجنبية إلا إلى الوجه والكفين ثم يحجب ^{الشهوة} فان خافها لا يجوز إلا لحاكم والشاهد ولا يجوز أن ينظر ذلك وأن أمن الشهوة وتعبد مع سيدة كالأجنبي والفحل وخفى ونجوب سواً ويكره أن يقبل رجل وشيئاً منه ويعانقه ولا بأس بالسافرة ولا بأس بتقبيل يد العلم والستبان تعادل ويجل النساء نبتن خمر ويجل الرجال أمقذار أربع مبالغ كالنعم ولا بأس بتوسدوا فقرائه ولا بأس

٧٥
ماسداه ابريسم ولحمته قطن او خز ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة ولا يجوز للرجال إلا الحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة وكفاية الثوب من ذهب وفضة وشدة الاسنان بالفضة ويكره أن يلبس الصبي الذهب والحمر ولا يجوز استعمال أبنية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا بأس بأبنية العقيق والميلود والرخايج والرصاص ويجوز الشرب في الأمان المفضل والجوس على السرير المفضل ويكره احتكار اقوات الأديان والبهائم في موضع يضر بأهله ولا احتكار في غلة ضيعته وما جليه وأذا رفع إلى الفاسخ حال المحتكر يأمر ببيع ما يفضل عن قوته وعياله فان امتنع باع عليه ولا ينبغي للسلطان أن يسبق على الناس إلا أن يعده أرباب الطعام تعدياً فاحشاً في القيمة ولا بأس بذلك ثمسوة أهل الخبرة به ولا بأس ببيع العنصر من يعلم أنه يخن خمرًا ومن حمل خمر الذوق طاب له الأجر ولا بأس ببيع المشركين ولا بأس ببيع بيوت مكة ويكره بيع أرضها ويقبل والمعا قول الفاسق ولا يقبل في الديانات الأقوال العبد حرًا كان أو عبداً ويقبل في الهدية والأذن قول الضيق ^{العبد} والالة ويعزل عن امته بغير إذنها وعزز وجهه بأذنها ويكره استخدام الخصيان واللعيب الشطرنج والنزول وكل هو

ووصل الشرف بشرفه لا دني وأزید عوا الله تعالى آية أو
 يقول في دالة اسلك بمقعد كثر من عرشك واستمع الملا
 حرام وكبر نقشير المصحف ونقطه ولا بأس بتجليه ونقش
 ولا بأس بدخول الذمي في المسجد الحرام ولا بعبادته والسنة
 تقليم الأنفان وتنف لا بط وجلو العانة والشارب
 وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء إذا أتوا
 وغمض بصير وجودة السابقة على الإقدام والخيل والبقار
 والابل وبالرعي فإن شرط فيه جعل من أحد الجانبين أو
 من ثلث لا تسبقهما فهو جائز وإن شرط من الجانبين فهو
 قمار إلا أن يكون بينهما محيل بفرض كفي فيفسرهما أن
 سبقهما أحد منهما وأسبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما
 أيهما سبق أخذ من صاحبه وعلى هذا التفصيل إذا
 اختلف لفقهاء في مسألة واحدة وأراد به الرجوع
 إلى شيخ وجعل على ذلك جلاء **فصل في الكسب**
 وأفضله جهاد ثم التجار ثم الخراطة ثم الصناعة
 ومنه فرض وهو كسب بقدر تكافؤ نفسه وعياله
 وقضاء دينه ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليؤاخي
 به فقيرا أو يجازي قريبا ومباح وهو زيادة للتجمل
 ومكروه لو هو تجميع للتفاخر والبهره وأن كان من أجل

والأكمل على مراتب فرض وهو ما يندفع به الهلاك وما جود عليه
 وهو ما زاد عليه لئلا يتمكن من الصلوة قائما ومن الصوم وما
 وهو ما زاد إلى الشبع ليزداد قوة البدن وحرام وهو الأكل
 فوق الشبع إلا إذا قصد التقوى على صوم الغد أو لئلا يستحي
 الضيف ولا يجوز الرياضة بقليل الأكل حتى يضعف عن أداء
 العبادات ومن امتنع من الميتة سألته المحضة أو صام ولم يأكل
 حتى مات أمه ومن امتنع من التداء حتى مات لم يأثم
 ولا بأس بالبقعة بأنواع الفواكه وتركه أفضل واتخاذ الأطعمة
 ووضع الخبز على المائدة أكثر من الحاجة سرف وتسيح الأصابع
 والستير بالخبز ووضع الملمحة على الخبز مكروه
 وسر الطعام البسلة في أوله والجدلة في آخره وغسل اليدين
 قبله وبعد وبدا بالشباب قبله وبالشيوع بعده
 ويجب اتخاذ أوعية لنقل الماء إلى البيوت ومن الحرق أفضل
 وينفق على نفسه وعياله بالاسرف والتقتير ومن اشتد
 جوده حتى عجز عن طلب القوت ففقر من كل من علم به
 أن يطعمه ويندل من يطعمه وأن قدر على الكسب لزمه
 أن يكسب وأن عجز عنه لزمه السؤال فإن ترك السؤال حتى
 مات أمه ومن كان له فريضة يوم لا يحل له السؤال وكبر
 إعطاء سؤال المسجد وأن كان لا يحفظ الناس ولا يمشي يدي

في الكسب ما ذكره في كتاب الكسب
 في الكسب ما ذكره في كتاب الكسب

الأكبر

في الكسب ما ذكره في كتاب الكسب

لا يجوز قبول هبة امرأ بجود الآفة علم ان أكثر
 ماله حلال وولاية امرأ سنة وينبغي للرجل ان يحجب
 وأن لا يفعل أثر ولا يرفع منها شيئاً ولا يقبض سائلاً الا باذن
 صاحبها ومزدحم الى ولاية عليها لموان علم به لا يحجب
 وأن لا يعلم حتى يحضر ان كان يقدر على منعهم ففعل ولا ان كان
 القوم على المائدة لا يقعد واذا كان مقتدى به لا يقعد فان
 لم يكن فلا بأس بالقعود والكسوة منها فرض وهو ما يستر
 العورة ويدفع الحر والبرء وينبغي ان يكون من القطن والكتان
 بين النغير والدقير **ومستحب** وموسر العون واخذ الزينة
 ومباح وهو الثوب الجميل للثمين ومكرون وهو النسر للتكبر
وسحب الابيض وكبر الاحمر والمغصنة والسنة ارخاء
 طرفي العمامة بين كفيه قد شبر وقيل الى وسط الظهر
 وقيل الى موضع يلموس واذا ان يجده لقمها نقصها كالقمها
والكلام منه ما يوجب اجراً كالنسيج والتخمين ومثاله
 وقد اقر به فقله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان سبغ
 فيه لا اعتبار ولا نكار فحسن وكبر فقله التاجر عند فتح متاعه
 وكبره التراجع بقرأة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس
 وعز النبي صلى الله عليه وسلم انه كره دفع الصوت عند قراءة القرآن
 والجمادى والزحف والتذكير فما ضحك به عند الفناء الذي

بسموته وجداً وكبر ابو حنيفة رحمه الله قراءة عند القعود
 ولا يكبره محمد رحمه الله وبه نأخذ ومنه ما لا اجر فيه ولا وذر
 كقولك قر واقعد ونحو ذلك وقيل لا يكف عليه ومنه
 ما يوجب الأثر كالكتب والغيبة والتمية والشيبة والكذب
 محظور الا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين
 وفي ارضاء الاهل وقد دفع الظالم عن الظلم والتعريض به
 يكبر الحاجة ولا غيبة لظالم ولا أثر في السوء ولا
 غيبة الا لعلومين فان اغتاب اهل قرية فليس بغيبة
 واذا ادعى الفريضة واجتاز ان يتغير بمنظر حسن وجواب جملة
 فلا بأس وكبر محمد رحمه الله ارخاء الستر على البيت ولا بأس
 بستر حيطان البيت للبرء وكبر الزينة ومن قنع بادي الكفاية
 وصرف الباقي الى ما ينفعه في الآخرة فهو اول **كتاب الصيد**
 وهو جازر بالخارج المعلمة والسهام المحددة لما يحل اكله
 لا كله وما لا يحل الجلد وشعره والجوارح ذواتها وطلب
 ولا بد فيه من الجرح وتكون الراسيل والرامي مسلماً او كائناً
 وذكر سر الله تعالى عند الادسا والرمي وان يكون الصيد
 ممسكاً ولا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه وتعليم
 ذي الناب ترك الاكل وذو الناب الاجابة اذا دعي ويرجع
 ومعرفة التعليل الاصل الخيرة بذلك فان كل امرئ ترك

من شق ذلك في بيت

الاجابة بعد حكم بعلمه حكم كجهله وحرم ما بقى من صيد
 واذترك الشمية ناسيا حل وكودي بسهم واحد صيودا
 او ارسله على صيود فاصابها واخذها او ارسله الى صيد
 فاخذ غيره حل ما دام في جهة ارساله ولو ارسله ولم يتم
 ثم رجع وسقى او ارسله مسلم فخرج مجوسى او بالعكس
 فاعتبر بحاله الا ارسال وان اكل منه الكلب لم يؤكل ولو شرب
 من دمه اكل ولو اخذ منه قطعة فرماها ثم اخذ الصيد
 وقوله ثم اكل ما القاه اكل وان اكل منه لباذى يؤكل
 وان دركه حيا لا يحل الا بالتذكية وكذلك في الرمي
 واذ شارك كلب لم يذكر عليه اسم الله او كلب مجوسى لم يؤكل
 ولو سمع حيا فضته اذ ميا فرماه او ارسل عليه فاذا هو
 صيد اكل واذ وقع الصيد في الماء او على سطح وجبل
 او سنان ربح ثم ردى الى الارض لا يؤكل ولو وقع ابتداء
 على الارض كل وقصير الماء ان اصاب الماء لم يخرج لم يؤكل
 والا اكل ويؤكل ما قتله البندوقة والحجر والعصا
 والمعارض بوضه واذ خرق الجلد جرح اكل وان رماه
 بسيف فابان عضو منه اكل وذا العضو وان قتل
 نصفين اكل واذ قطعته ثم ثاب كل اكل ان كان الاثر
 من جهة الرأس ومزدى صيد فاحتنه ثم رماه اخرضته

في الصيد
 في الصيد
 في الصيد

لم يؤكل ويضمن الاول قيمته غير نقصان جراحته وان لم يخنه
 الاول كل وهو لثان **كتاب الذبايح**
 الزكوة اختيارية وهو الذبح في الحلق واللبنة واضطرابية
 وهي الجرح في موضع اتفق وشرطهما الشمية وكون الذبح
 مسلما او كتابيا فان ترك الشمية ناسيا حل وان اضطر
 شاة وسقى فذبح غيرها بلك الشمية لم يؤكل وان ذبح بشفرة
 اخرى اكل ويكره ان يذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره وان يقول
 اللهم تقبل من فلان والسنة محر الا لا وذبح البقر والغنم
 فان عكس كره ويؤكل والعروق التي تقطع في الزنن لخلق قوم
 والذى والود جان فان قطع ثلثة منها اكل ويجوز الذبح
 بكلام اقوى الاوداج وانها لدم الا السن الفادر والظفر
 ويسحب ان يجد الشفرة ويكره ان يبلغ بالسكين الخايع او
 يقطع الرأس ويؤكل ويكره سلقها قبل ان تبرد وما استأنس
 من الصيد فزكاة اختيارية وما تحتر من النعم فاضطرابية
 وان كان في بطن الذبح جين ميت لم يؤكل واذ ذبح ما لا يؤكل
 ظهر خه وجلده الا الخنزير والادى **فصل**
 ولا يحل اكل ذى ناب من السباع ولا ذى ظلب من الطيور
 ولا الحشرات ولا المراهلية ولا البغال ولا الخيل وكره
 الرخم واليغات والعراب والضب والسحفات ويجوز قرب

في الصيد

في الصيد
 في الصيد

في الصيد
 في الصيد

في الصيد
 في الصيد

في الصيد
 في الصيد

ولا قصاص على شريك الاب والمول والماضي والصبي والمجنون
 وكل من لا يجب القصاص بقتله واذا قتل عبد الرهن فلا قصاص
 حتى ينجح الرهن ولم ينجح واذا قتل المكاتب عز وفاء وله ورثة
 غير المول فلا قصاص امرأته واذا كان القصاص بين كافر وصفا
 فالكافر الاستيفاء وليس للحاضر الاستيفاء ومن الغايب
 واذا قتل ولا الصبي والمقو فلا اب والفاصول يقتل او يصاح
 وليس له العفو والكوفي يصاح لا غير ولا قصاص في الخنوق
 والتفريق الا ان يتكرر ويقتل الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة
 الكفاء واذا قتله ولا احد من سقطه حوالا فين واذا ما كان القاتل
 سقط القصاص ومن رمى انسانا غدا فقد منه الآخر وما نا
 فلا ولا عمد والناو خطا **فصل** لا يجزى القصاص الا من
 الابن مستوفى الذية اذا قطعت من الفصل ومما نثت ولا قتل
 في الانسان ولا والذكر الا ان يقطع الحشفة ولا في عظمة الا في السن
 وان قلع يفتلح وان كسر يبرد ولا قصاص في العين الا ان
 يذهب ضوءها وهي فائمة فهو منيع على وجهه فطر رطب ويقابل
 عينه بالذرة انما حتى يذهب ضوءها ولا يقطع الا باليد
 ويجزى ديتها ومن قطع يني رجلين قطعا بين واخذ منه ذية
 بينهما فان قطعها احدهما لم يحضر الآخر فلا ذية بين
 واذا كان الفاطح اشل او ناقص الاصابع فانقطع ذية ان شاء

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

فقطع المعيبة وان شاء اخذ ذية بين وكذلك اذا كان رأس الشاة
 اصغر فان كان اكبر فالشئجج ان شاء اخذ بقدر شئجته
 وان شاء اخذ رأسها ومن قطع يدي رجل خطأ فقتله عمدا
 قبل البرء او خطأ بعد او قطع يدي عمدا فقتله خطأ
 او عمدا بعد البرء اخذ بالامر بين ومن قطع يدي غير ففوت عن
 ثمرات فحليه الذية في ماله ولو عوف عن القطع او عن الشجة
 وما يحدث منه فهو عفو عن النفس واذا حضر احد الوليين
 واقام البيعة على القتل فحضر الآخر فانه يعيد البيعة
 رجلان قتل كل واحد منها بالقتل قتلوا الذية قتلما فله
 قتلها ولو كان مكان الاقارب شهادة فهو باطل في مسلما
 فادته ثم وقع به السهم فيه الذية ولو كان مرتدا فاسلم
 فلا شيء عليه ولو رمى عبدا فاعتقه ففيه القيمة
كتاب الذيات الذية المعلقة خمس وعشرون
 بنت مخاض ومثلها بنت لبون وحاق وجذع وغير المعلقة
 عشرون ابن مخاض ومثلها بنت مخاض وبنت لبون
 وحاق وجذع اوالف دينار او عشرة آلاف درهم
 وذية المرأة نصف ذك ^{سط} ولا تقليل الا في الابل وذية السلم
 والذوق سواء وفي النفس الذية وكذا الانثى والذكر
 والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبرص واللسان

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل

ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل
 ولا قصاص على من قتل

بعضه اذا منع الكلام والصلب اذا منع الجماع وكذا اذا افضا
 فلم تسمى البول ومن قطع يدرجل خطا فمقتله قبل البول
 خطا فيه دية واحدة وما في البدن اثنان ففيها الدية
 وفي احدى نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى اربع الدية
 وفي كل اصبع عشر الدية وينقسم على مفاصلها والكف
 يبيع الاصاب وفي كل سن نصف عشر الدية فان قلعها من
 فبت مكانها اخرى سقط ادنها وفي شعر الراس اذا خلق فلم
 يبت الدية وكذلك الخية والحاجبان والاذن واليد اذا
 شلت والعين اذا ذهب ضوءها وفي الثآليل وكحة الكوخ
 وتدبي الرجل وذكر الخصى والعين وكساة الاجرس
 واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن
 والاصبع الزاين وعبد الصبي وكساة وذكره اذا لم يعلم
 صحته حكمة عدل واذا قطع اليد من نصف الساعد ففي
 نصف الدية وفي الزايد حكمة عدل ومن قطع اصبعاً
 فقتل اخرى ففيها الارش وعبد الصبي والمجنون خطا
 والتجاع عشرة الحارصة وهي التي تشاغل ثمة الدامعة
 التي تخرج ما يشبه الدمع في الدامية التي تخرج الدم
 ثم الباضعة التي تبضع اللحم ثم الملاحة التي تأخذ من اللحم
 اكثر ثم التجاع وهي جلد فوق العظم تصل اليها الشجة

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا بغير الدم ولم يرب كالمع والعيون

هذا بغير الدم ولم يرب كالمع والعيون

بعضه اذا منع الكلام والصلب اذا منع الجماع وكذا اذا افضا
 فلم تسمى البول ومن قطع يدرجل خطا فمقتله قبل البول
 خطا فيه دية واحدة وما في البدن اثنان ففيها الدية
 وفي احدى نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى اربع الدية
 وفي كل اصبع عشر الدية وينقسم على مفاصلها والكف
 يبيع الاصاب وفي كل سن نصف عشر الدية فان قلعها من
 فبت مكانها اخرى سقط ادنها وفي شعر الراس اذا خلق فلم
 يبت الدية وكذلك الخية والحاجبان والاذن واليد اذا
 شلت والعين اذا ذهب ضوءها وفي الثآليل وكحة الكوخ
 وتدبي الرجل وذكر الخصى والعين وكساة الاجرس
 واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن
 والاصبع الزاين وعبد الصبي وكساة وذكره اذا لم يعلم
 صحته حكمة عدل واذا قطع اليد من نصف الساعد ففي
 نصف الدية وفي الزايد حكمة عدل ومن قطع اصبعاً
 فقتل اخرى ففيها الارش وعبد الصبي والمجنون خطا
 والتجاع عشرة الحارصة وهي التي تشاغل ثمة الدامعة
 التي تخرج ما يشبه الدمع في الدامية التي تخرج الدم
 ثم الباضعة التي تبضع اللحم ثم الملاحة التي تأخذ من اللحم
 اكثر ثم التجاع وهي جلد فوق العظم تصل اليها الشجة

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

بعضه اذا منع الكلام والصلب اذا منع الجماع وكذا اذا افضا
 فلم تسمى البول ومن قطع يدرجل خطا فمقتله قبل البول
 خطا فيه دية واحدة وما في البدن اثنان ففيها الدية
 وفي احدى نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى اربع الدية
 وفي كل اصبع عشر الدية وينقسم على مفاصلها والكف
 يبيع الاصاب وفي كل سن نصف عشر الدية فان قلعها من
 فبت مكانها اخرى سقط ادنها وفي شعر الراس اذا خلق فلم
 يبت الدية وكذلك الخية والحاجبان والاذن واليد اذا
 شلت والعين اذا ذهب ضوءها وفي الثآليل وكحة الكوخ
 وتدبي الرجل وذكر الخصى والعين وكساة الاجرس
 واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن
 والاصبع الزاين وعبد الصبي وكساة وذكره اذا لم يعلم
 صحته حكمة عدل واذا قطع اليد من نصف الساعد ففي
 نصف الدية وفي الزايد حكمة عدل ومن قطع اصبعاً
 فقتل اخرى ففيها الارش وعبد الصبي والمجنون خطا
 والتجاع عشرة الحارصة وهي التي تشاغل ثمة الدامعة
 التي تخرج ما يشبه الدمع في الدامية التي تخرج الدم
 ثم الباضعة التي تبضع اللحم ثم الملاحة التي تأخذ من اللحم
 اكثر ثم التجاع وهي جلد فوق العظم تصل اليها الشجة

بعضه اذا منع الكلام والصلب اذا منع الجماع وكذا اذا افضا
 فلم تسمى البول ومن قطع يدرجل خطا فمقتله قبل البول
 خطا فيه دية واحدة وما في البدن اثنان ففيها الدية
 وفي احدى نصف الدية وما فيه اربعة ففي احدى اربع الدية
 وفي كل اصبع عشر الدية وينقسم على مفاصلها والكف
 يبيع الاصاب وفي كل سن نصف عشر الدية فان قلعها من
 فبت مكانها اخرى سقط ادنها وفي شعر الراس اذا خلق فلم
 يبت الدية وكذلك الخية والحاجبان والاذن واليد اذا
 شلت والعين اذا ذهب ضوءها وفي الثآليل وكحة الكوخ
 وتدبي الرجل وذكر الخصى والعين وكساة الاجرس
 واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن
 والاصبع الزاين وعبد الصبي وكساة وذكره اذا لم يعلم
 صحته حكمة عدل واذا قطع اليد من نصف الساعد ففي
 نصف الدية وفي الزايد حكمة عدل ومن قطع اصبعاً
 فقتل اخرى ففيها الارش وعبد الصبي والمجنون خطا
 والتجاع عشرة الحارصة وهي التي تشاغل ثمة الدامعة
 التي تخرج ما يشبه الدمع في الدامية التي تخرج الدم
 ثم الباضعة التي تبضع اللحم ثم الملاحة التي تأخذ من اللحم
 اكثر ثم التجاع وهي جلد فوق العظم تصل اليها الشجة

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

ثم الموضحة توضيح الظم ثم الهاشمة وهي تسنه ثم المنقلة
 تنقله ثم الامة التي تصل الى اذن الدماغ في الموضحة المقصود
 ان كانت عداً وفي الباقي حكمة عدل وروى فيها قبل الموضحة
 المقصود دون ما بعدها وفي الموضحة الخطا نصف عشر الدية
 وفي الهاشمة العشرة وفي المنقلة عشرة ونصف وفي الامة
 الثلث وكذا الجايضة فان نقتل ثلثان والتجاع
 تخضر بالوجه والرأس والجايضة بالجوف والجب والظهر
 وما سوى ذلك جراحات فيها حكمة عدل وهو ان يقو رعبه
 سالماً ومعيها لما نقصت الجراحة من القيمة يعتبر من الدية
 ومن شج رجلاً فذهب عقله او شعر راسه دخل فيه ارش الموضحة
 وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لم يدخل ولا ينقص
 من الموضحة والطرف حتى يبرأ ولو شجته فالحمت ونبت الشعر
 سقط الارش ومن ضرب بظرامرة فالت جنيماً ميتاً
 ففيه غرة خمسون ديناراً على العاقلة ذكر كان او انثى
 وان القته جناً ذمات فالدية فان القته ميتاً ذمات
 فذمتها والغرة وان ماتت ثم القته ميتاً فلا شيء فيه
 وان ماتت ثم خرج جناً ذمات فذمتان ولا مكان في الجنين
 وما يجب فيه مودوث عنه وفي جنين الامة نصف عشر قيمة
 لو كان جناً كان ذكر وعشر قيمة لو كان انثى **فصل**

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد
 هذا اذا كان من العبد

ومن اخرج الى طريق العامة وشنا او ميرايا او كيفا
او دكانا فلرجل من عرض الناس ان يترعه فان سقط
على انسان فخطب فالدبة على عاقلة وان اصاب طرف الميزان
الذي في الحائط فلا ضمان ثم ان كان لا يستغربه احد جازله
الانفاق به وان كان يستغربه كمن وليس لاحد من اهل الدبة
الغير لنا فذن يفعل ذلك الابارهم وتوضع جمر
في الطريق ضمن ما حرق فان حركته ترجع الى موضع آخر ضمن
الا ان يكون يوم الربيع وكذا صبت الماء وربط الدابة
ووضع خشبة ولقاء التراب وانما الطين واذا مال
حائط انسان في طريق العامة فطالبه بنقصه مسلم ودمي
فلم ينقصه في مدة امكنه حتى سقط ضمن ما تلف به
واذا مال الى دار جاره فطالبه بدمه والساكن وان بناء
ما نلا ابتداء فسقط ضمن من غير طلب ويضمن الزناك
ما وطأت الدابة بيدها او رجلها واكدت او صدمت
ولا ما تحط بدنتها او رجلها وان راشت في الطريق
وهي تسير او اوقضها لذلك فلا ضمان فيما تلف به
وان اوقضها لغيره ضمن والفائدة من ما اصاب بيدها
دون رجلها وكذلك السابق وقيل يضمن نخعة لرجل واذا
وطئت دابة نراك بيدها او رجلها يخلق بمحرمان لارث

والوصية ويجب الحكامة وكوربك دابة فحنها آخر
فالضمان على الناحس وان جنى السابق والفايد والسابق
والزناك فالضمان عليها وقيل على الزناك وجميع مسائل
هذا الفصل ان كان مالك ادنيا فاندية على العاقلة وان كان
غيره فحق مال الجاني واذا اضمدم فارسان او ماشيان
فما نفع على عاقلة كل واحد دية لآخر ولو تجاوزا جبالا
فانقطع وما نفعان وقعا على ظهرهما فهما هدر وعلى وجهيهما
فعل عاقلة كل واحد دية لآخر وان اختلفا غدة النوق على
وجهد على عاقلة الراقي على ظهره وان قطع اخر الحبل فما نفع
قدية على عاقلة **فصل** في جنى العبد خطأ
فولاه ما نفعه في ولا الجناية فيملكه ويفديه بارشها
وكذلك ان جنى ثانيا وثالثا وان جنى جبايتين فاما ان يفده
اياهما يقسمانه او يفديه بارشهما فان اعتقه قبل العلم
ضمن لاقبل من قيمته ومن لارث وبعد العلم جميع لارث
وفي المدبر وامر لولد يضمن لاقبل من قيمتهما ولا لارث
وان عاد جنى وقد دفع القيمة بقضاء فلا شيء عليه وبشارته
ثاني الاول فيما اخذ وان دفع بغير قضاء فان شاء اشافى
شارك الاول وان شاء تبع ثلث ثم يرجع ثلث على الاول
ومن قتل عبدا خصا فعليه قيمته لا تزيد على عشرة ولا يوف

وهي مؤخره عن موت الموصي وقضاء ديونه وهي
 مقدّمة بالثالث ويصحّ لأبني مسلم كان أو كافراً
 بغیر اجازة الورثة وما زاد على الثالث وللقاتل والوارث
 باجاذتهم ولا يصحّ إلا من يصحّ تبرعه ولا يصحّ
 أن ينقص من الثالث وإن كان الورثة فقراء لا يستغنون
 بنصيبهم فتركها أفضل ويصحّ للحمل وبه وبأخته
 دونه ويعتبر في المال والورثة الموجودين عند الموت
 وقبل الوصية بعد الموت وبه يملك لأن موت الموصي له
 بعد الوصية قبل القبول فيما كملها الورثة والموصي أن يرجع
 عن الوصية بالقول والفعل وفي المحذور خلاف وإذا
 قبل الوصية الوصية ثم ردّها في وجهه فهو ردّه والآفل
 فإن كان عاجزاً ضمّ إليه القاضي آخر وإن كان عبداً وكافراً
 أو فاسقاً استبدل به وإن أوصى إلى عبده وفي الورثة
 كما لم يصحّ وليس لأحد الوصيتين أن يتصرف دون صاحبه
 إلا في تجهيز الميت ومونة الصغار والخصومة ورد الورثة
 والمنصوب وقضاء الديون وعقود عبده بعينه وإن مات
 أحدهما أقام القاضي مكانه آخر وإن أوصى الوصي إلى آخر
 فهو وصي في التوكين ويجوز للموصي أن يجعل المال لليتيم
 أن كان له وجود ويجوز بيعه وشراؤه لنفسه أن كان فيه

لا يصحّ لأبني مسلم كان أو كافراً
 بغیر اجازة الورثة وما زاد على الثالث

لا يصحّ للموصي أن يجعل المال لليتيم
 أن كان له وجود ويجوز بيعه وشراؤه

نفخ للقبني وليس له أن يقترض ماله ولا يرب ذلك
 وليس لها إقراضه وللقاضي ذلك والوصي الحق بالوصية
 من الجدة وشهادة الوصي للميت لا تجوز وعليه تجوز
 وللورثة تجوز أن كانوا كباراً ولا تجوز أن كانوا صغاراً ولا
 بعد الغزل وأن لم يخاصم ويجوز الوصية بخدمة عبده
 وسكنى داره وتعلته ما بدأ ومدة معلومة وأن خرج من الثالث
 استخدم وسكن واستغل وليس له أن يواجرها وأن لم يكن
 له مال غير ما خدم الورثة يومين والموصي له يوماً فإذا مات
 عاد إلى الورثة ومن أوصى بثمره بستانه فله الثمرة الموجودة
 عند موته وإن قال أبداً فله ثمره ما عاش ولو أوصى بغلة
 بستانه فله الحاضرة والمستقبلة وإن أوصى بصوف غنمه
 أو بأولادها أو بلبسها فله الموجود عند موته قال أبو داود
 والقول في المرض والهبة والحيابة وصية والمكايات
 أن تقدمت على القنوق في أول وإن تأخرت شاركته
 ومن أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وإن تساوت
 قديم ما قدمه الموصي إضافة عن الثالث وقبل يبدأ بالحق
 ثم الزكاة ثم الكفارات ثم صدقة الفطر ثم الأختية واليس
 بواجب يقدم ما قدمه الموصي ومن أوصى بثلاث ماله رجل
 ولا غير بدسه فالثالث بينهما اثلاثاً وإن أوصى له بثلاثة

لا يصحّ للموصي أن يقترض ماله ولا يرب ذلك

لا يصحّ للموصي أن يجعل المال لليتيم
 أن كان له وجود ويجوز بيعه وشراؤه

لا يصحّ للموصي أن يقترض ماله ولا يرب ذلك

او بنصفه او بجميعة فالثلث بينهما نصفان ولا يصح للموحي^{له}
 بما زاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدرهم المرسلة
 ومن اوصى بسهم من ماله فله السدس ويجزئ اعطاء الوارث
 ماشاء ولو اوصى بمثل نصيب ابنه وتله ابنا فله الثلث
 ومن اوصى بثلث دراهمه او بثلث غنمه فله الثلثا وثلثاها وثلثيها
 وهو يخرج من الثلث فله جميعه وكذلك النكاح والموزون
 والتمياز اذا كان من جنس واحد وان كانت مختلفة فله الثلث^{الباق}
 وكذلك العبد والدور ومن اوصى بثلثه لزيد وعمر وعمر
 ميت فالثلث لزيد وان قال بزيد وعمر فبنصفه لزيد
 ومن اوصى لآخر بالثمن من ماله وله عين ودين ولا يخرج
 من العين دفعت اليه ولا اخذت العين وثلث ما يحصل
 من الدين حتى يسو فيها ومن اوصى بثلثه لفلان وللساكن
 فنصفه لفلان ونصفه لساكن ولو اوصى لرجلين كل واحد
 بمائة فمات الاخر شركت معهما فله ثلث كل مائة ولو قال
 نورثه لفلان على دين فصدقه بصدقة الثلث وان اوصى
 لاجنبي ووارث فالنصف لاجنبي وبطل نصف الوارث
 وكبير ان المصقون والاصهار كل ذي رحم محرم من زوجة
 ولاختان زوج كل ذن رحم محرم منه والاهل الزوجية
 والآل اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب

وجنه اهل بيت ابيه وان اوصى لاقربائه اولدوى قرابة
 اولاد حامه اولدوى ارحامه اولاد نسبه فماتان فماتاً
 من كل ذي رحم محرم منه غير الوالدين ونولودين وفي اجدة
 روايتان ويعتبر الاقرب فالاقرب وان كان له عثمان وخالان
 فالوصية لعميه وان كان له غم وخالان فله النصف ولها
 النصف وان قال لذي قرابته او لذي نسبه فكذلك الا
 ان الواحد يستحق الكل فان لم يكن له ذور رحم محرم بطلت وصية
 او وصي لثني فلا ين وهو ابو قبيلة كبنى تيمم في الذكور والاناث
 وان كانوا لا يحصون فهي باطلة وان كان باصلي فالوصية
 للذكور خاصة وان اوصى لثلاث من فلات او عمياتهم او
 زبناهم او اراطهم فهم يحصون فهي للفقراء والاعتياء
 وان كانوا لا يحصون للفقراء خاصة اوصى لورثة فلا ين
 فله كمثل حظ لانيين وان قال لولد فلان فالدكر والا
 سواء ولا يدخل اولاد الابن مع اولاد الصليب ويدخلون عند
 عدمهم دون اولاد البنت اوصى لمواليه فهي لثلاثة اصفحة
 والمرضى واولادهم ولا يدخل مولى المولات ولا مولى الموالى
 الا عندم وان كان مولى اعقوب واعقوبهم فهي باطلة
كتاب الفرائض يبدأ من تركه الميت
 بجهتين ودفعه على قدرها ثم يقضى دينونه ثم ينفذ

وصاياه ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستخرجهم ونكاح
وولاء ويتداين ذوى النكاح ثم العصبان النسبية
ثم المفق ثم عصبته ثم الرزة ثم ذوى الارحام
ثم مولى المولات ثم المقر له بنسب ما ثبت ثم الموصى له
بما زاد على الثلث ثم ثبت المال والمنازع من الارث
الرق والقتل كما تقدم واختلاف المثلثين والذاريين
والسهم الثمن والسدس وتضعيفها مرتين فالثلث
للزوجة مع الولد او ولد الابن والربع لها عند عدمها
والزوج معهما والاضف الزوج عند عدمها وللبنات
ونبت الابن عند عدمها والاخوة الابوين ولاخت الاب
عند عدمها والسدر الاب والجد مع الولد او ولد الابن
والامة معهما ومع اثنين من الاخوة والاخوات والجدة
والجدات ونبت الابن مع البنات ولاخت من الابن
مع الاخت من الابوين وللواحد من ولد الامر والثلث
للاثنتين فصاعداً من ولد الامة والامة عند عدم من لها
معها السدر ويقدر لها ثلث الباقي بعد فرض الزوجين
في زوجية وابوين او زوج وابوين والثلث للبناتين
فصاعداً ولاختين فصاعداً من الابوين او من الاب
نفسه بنفسه كل ذكر لا يدخل في نسبة الى الميت انثى

فصل في

وم جرق وهم اقرب العصبان ثم بنوهم ثم اصله
وهو الاب ومع البنات هو عصبه وذوهم واجد القبح
كالاب وهو من لا يدخل في نسبة الى الميت انثى ثم جروا بيه
ثم بنوهم ومن كان منهم لابوين او من كان لاب
والعصبان بغير البنات مع الابن وبنات الابن
مع ابن الابن والاخوات لابوين مع اخيهما ولايت مع اخيهما
والعصبان مع غير الاخوات مع البنات وعصبه ولد الزنا
والامانة مولا امه والمفق عصبه بنفسه وهو العصبان
وسبعة لا يحرمون اصلاً الاب والابن والزوج
والام والبنات والزوجة ومن سواهم الاقرب
بحسب البعد ومن يدلى بشخص لا يرث معه
الاولاد الامر والمحروم لا يحجب والمحجوب يحجب
كالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون الامة
من الثلث الى السدر ويسقط بنوا الاعيان بالابن
والاب والجد وبنوا العلات بهم وبهؤلاء
وتبنوا الاخفاف بالولد وولد الابن والاب والجد
وتسقط جميع الجدات بالام والابوات بالاب
والقرى يحجب البعدى وانه كانت او محجوبة ومن لها
قرابان كما امر الامة وهي ايضا امر ابي الاب

ومن طارئة كأم أم الأم السدس بينهما نصفان
وقيل ثلاثا وإذا استكمل البنات الثلاثين سقط
بنات الابن إلا أن يكون في درجاتهن أو أسفل منهن
ذكر فيصيرن وكذلك الأخوات لأب مع الأخوات
لابوين إذا كان في درجاتهن العول زيادة السهم
على الفرائض وأربعة خارج لا يقول اثنان ثلثة
أربعة وثلاثة يقول ستة إلى عشرة وترأ وشفعاً
واثنى عشر إلى سبعة عشر وترأ وأربعة وعشرون إلى سبعة
وعشرين كأمرة وبنين وابوين والسدس صندة
وهو ما فصل عن فرض ذوى السهام ولا عصبية له
مردود عليهم بقدر سهامهم الأصلية ^{في الوصية}
فإن كان من ميرته عليه جنساً والمسئلة من عدد رؤسهم
وإن كان جنسين فمن عدد سهامهم وإن كان مع الأولاد
من لا يرث عليه أعطاه فرضه من أقل خارجة ثم أقسم
على ميرته عليه كزوج وثلاث بنات وإن لم يستقم
وإن وافق رؤسهم كزوج وست بنات فاضرب
وفقهها في مخرج فرض من لا يرث عليه والآ فاضرب بها
فيه كزوج وخمس بنات وإن كان مع الثاني من لا يرث
عليه فاقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرث عليه

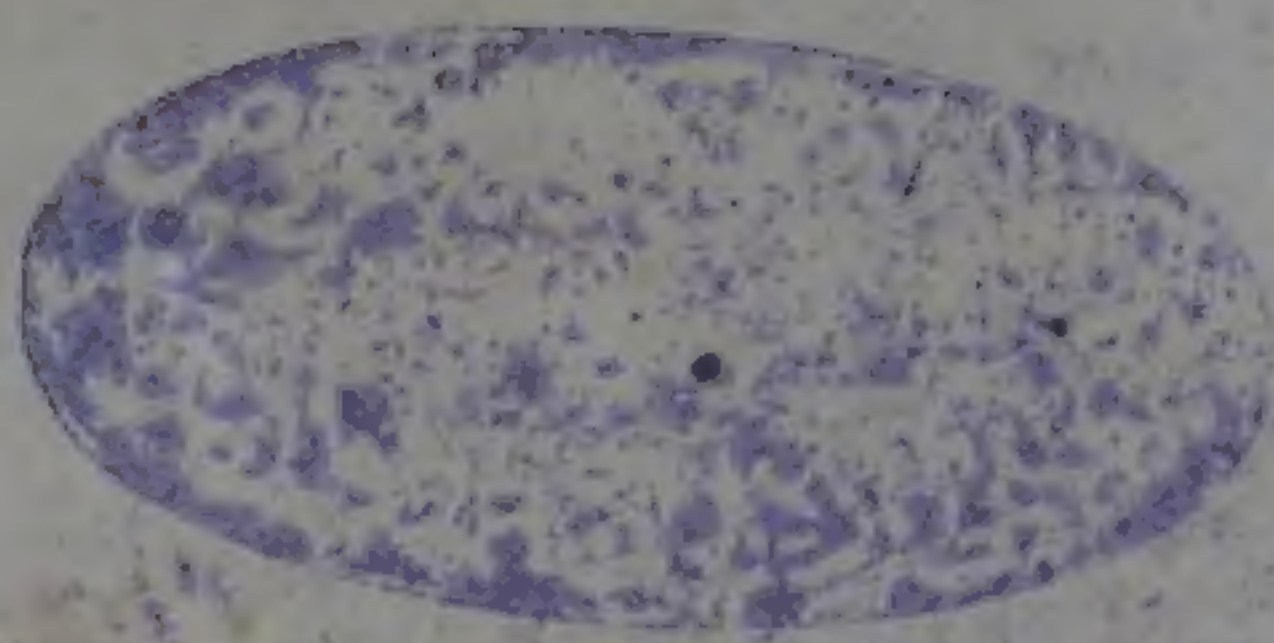
على مسئلة من يرث عليه كزوج وأربع جدات وست أخوات
لأم وإن لم يستقم فاضرب جميع مسئلة من يرث عليه
في مخرج فرض من لا يرث عليه كأربع زوجات وتسع بنات
وست جدات ثم اضرب سهام من لا يرث عليه في مسئلة من يرث
عليه فيما بقى من مخرج فرض من لا يرث عليه ذوالرحم كل قريب
لغيره يزدى سهم ولا عصبية وهم كالعصباء من انفرد منهم
أخذ جميع المال والأقرب يحجب الأبعد وهم أولاد البنات
والأخوات وبنات الأخوة وبنو الأخوة لأم والعم لأم
والعمات والأخوال والأخالات وبنات العم والجد الفاسد
والجدات ومن يبدل بهم وأولاهم ولد الميت ثم أصوله ثم
ولد الميت أو أجدانه ثم ولد جدته وجداته وإذا استوى
فدرجته فميرته بوارث أولاد والفرق والهدى إذا لم يعلم
أيههم مات أو لأم الكل واحد لا أخياً من ورثته والمجوس
لا يرث بالأخوة الباطلة وإذا اجتمع فيه قرابان لوتفرقا
في شخصين ورثتهما ويوقف ^{للحمل} نصيباً من واحد
هو المختارة والمناخعة أن يموت بعض الورثة قبل القسمة
فصح المسئلة الأولى ثم الثانية فإذا انقسم نصيب الميت
الثاني على تركته فيها وإن لم يستقم فإن كان بين سهامه
ومسئلته موافقة فاضرب وفي الصحيح الثاني في الصحيح الأول

1.
3.
3.
13.

1.
3.
3.
13.

< 7 .

1.
1.
1.
1.
4.



فصل در بیان
در بیان
در بیان

توجه به این نکته
که در این کتاب
فصل در بیان
در بیان

العلم في الصدور لا في الشقوق
یعنی علم صدور در سطوح است و در شکاف

در بیان

الحاج محمد در بیان در بیان

عقاب
در بیان
در بیان
در بیان

میان کردی
در بیان
در بیان
در بیان

باعث اعظم بر اینست که نام کنی طالبانده سوف سلطانیده
و در این کتاب
در بیان

فراوان کاشی بر اینست که

باعث اعظم بر اینست که
در بیان
در بیان